الكِتَابُ الرَّابِع
فِي العَوَامِل

الكتاب الرابع في العوامل

(الكتاب الرابع في العوامل) في الأسماء الرّفع والنّصب من الفعل ، وما ألحق به في العمل وابتدىء [1] ذلك بتقسيم الفعل إلى لازم ، ومتعدٍّ ، ومتصرّف ، وجامد ، وختم بتنازع العوامل معمولاً واحداً ، المقتضى لإضماره غالباً في الثاني ، وضدّه ، وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضي لإضماره هو غالباً من الباقي .

(الفعل) أربعة أقسام (لازم ، ومتعدٍّ ، وواسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعدٍّ وهو النّاقص : كان ، وكاد ، وأخواتهما . وما يوصف بهما ، أي باللّزوم والتعدّي معاً ؛ لاستعماله بالوجهين (كشَكَر ، ونَصح على الأصحّ) فإنّه يقال : شكرته ، وشكرت له ، ونصحتُه ، ونصحتُ له ، ومثله : كِلْتُه ، وكِلْتُ له ، ووزَنْتُه ، ووزَنْتُ له ، وعَدَدْتُه ، وعَدَدْتُ له .

ولما تساوي فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه . ومنهم من أنكره ، وقال : أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، وصحّحه ابن عصفور .

ومنهم من قال : الأصل تعدّيه بنفسه ، وحرف الجر زائد .

وقال ابن درستويه : أصل « نَصح » أن يتعدّى لواحدٍ بنفسه ، وللآخر بحرف الجرّ ، والأصل : نصحتُ لزيد رأيه . قال أبو حيّان : وما زعم لم يسمع في موضع .

---

(١) ط : « ابتدىء » بدون واو .

قلت : ولا أظنه مخصوصاً بنصح ، فإنه ممكنٌ في باقي أخواته [١] إذْ يقال : شكرت له مَعرُوفه [٢] ، ووَزَنْتُ له ماله .

قال الرّضيّ الشاطبيّ : وهذا النّوْعُ مقصورٌ على السّماع .
ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه : كفَغَر فاه [٨١/٢] وشحاه [٣] بمعنى : فتحه وفغرفوه وشحا بمعنى انفتح . وكذلك : زاد ، ونقص . ذكره في « شرح الكافية » .

(فاللاّزم) ويقال له : القاصِرُ ، وغير المتعدّي للزومِه فاعِلَه وعدم تعدّيه إلى المفعول به : (ما لا يبنى منه مفعول تام) أي بغير حرف جرٍّ ، كغضب ، فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدّي ، ويقال له : الواقع ، والمجاوز ، فإنه يبنى منه إسم مفعول بدون حرف جرٍّ كضرب فهو مضروبٌ .

(ولزمه) أي : اللزوم (فَعُل) بضم العين ، ولا يكون هذا الوزن إلاّ لأفعال السّجايا ، وما أشبهها مِمّا يقوم بفاعله ، ولا يتجاوزه ، كظَرُف وعذُب ، وجَنُب[٤] . . (وتَفعْلَل) كتَدَحْرجَ ، (وانْفعل) كانْقطَع وانْصرَف [٥] ، وانقضى . (وافعلّ) بتشديد اللاّم كاحمرّ ، وازورّ . (وافْعَلَلّ) أصْلاً كاقشعرّ واشمأزّ ، أو إلحاقاً

---

(١) ط : « إخوته » .
(٢) ا : « معرفة » .
(٣) هذه الكلمة محرّفة في النسخ الثلاث ، ففي أ : « صحا » بالصاد ، وفي ب ، ط : « وسحاه » بالسين . والصواب من شرح شذورالذهب ٣٥٦ حيث يقول ابن هشام: « وشحا » بالشين المعجمة، والحاء المهملة . ط : « وسحا » بالسين . تحريف .
(٤) الوصف منه : « جنيبٌ » . والجنيب : الغريب .
(٥) « وانصرف » سقطت من أ .

كَاكْوَهَدَّ [١] الفرْخ : أي ارْتَعد ، (وافْعَنْلَلَ [٢]) أصلاً كاقْعَنْسَس واحرنجم [٣] أو إلحاقاً كاحْرَبْنَى [٤] الدّيك : إذا انتفش . (وافعالَّ) كاحمارَّ .

قال ابن مالك : فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدّي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها .

(ويتعدّى) اللاّزم (لغير المفعول به) من المصدر ، والزّمان والمكان .

(وقيل : لا يتعدّى لزمنٍ مُخْتصّ إلاّ بحرف و) يتعدّى (له) أي للمفعول به (بحرف جرٍّ مخصوص) .

(ويطّرد) أي يكثر ، ويقاس (حذفه) أي الحرْف (لكثْرة الاستعمال) نحو : دخلت الدّار ، فيقاس عليه : دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو : ذهبت الشام وتوجهت مكّةَ ، فيسمع ، ولا يُقاس .

(ومع أنَّ ، وأنْ) المصدريّتين (إذ لا لَبْس) كعجبت أنْ تذهَب ، وأنّك ذاهب أي « مِنْ » بخلاف ما إذا لم يتعيّن الحرف فلا يجوز الحذف للإلباس نحو : رغبت أنّك قائم ، إذ لا يدري هل المحذوف : « في » أو « عن » .

وأمّا قوله تعالى : « وتَرْغَبون أن تَنْكِحوهُنّ [٥] » فالحذف فيه إمّا للاعتماد

---

(١) ا ، ب : « كالوهد » ، تحريف .

(٢) ط فقط : « وافعنل ، وافعنلل » بزيادة : « افعنل »

(٣) يقال : اقْعَنْسَسَ البعير : إذا امتنع من الانقياد . ويقال : احرنجمتِ الإبل : إذا اجتمعت . وكلام السيوطي يوهم أن : « اقعنسس لاماها أصليتان » والحقيقة أن أصليّ اللام هو : احرنجم . وقد أشار إلى هذه التفرقة الصبان ٢ : ٨٨ .

(٤) ط : « كاحرابنا » تحريف .

(٥) سورة النساء ١٢٧ .

على القرنية ، أو لقصد الإبهام ، ليرتدع بذلك مَنْ يرغب فيهن لمالهنّ وجمالهنّ ومَنْ يرغب عنهن لدمامتهنّ ، وفقرهنّ .

(زاد ابن هشام) في المعنى (وكَيْ) . قال : وقد أهملها النحويون هنا مع تجويزهم في : جئت كي تكرمني ، أن تكون « كَيْ » مصدرية ، واللام مقدّرة ، قال : ولا يحذف معها إلاّ لام العلّة ، لأنها لا تُجَرّ بغيرها بخلاف أنّ وأنْ .

(ومحلهما) أي : أنّ وأنْ بعد الحذف فيه خلاف :

(قال الخليل : والأكثر نصبٌ) حَمْلاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه . (و) قال (الكسائي جرّ) لظهوره في المعطوف عليه في قوله :

١٣٩٥ • وما زُرْتُ ليلى أن تكون حَبيبةً إليّ ولا دِيْنٍ بها أنا طالبُهْ • [1]

ولمّا حكى سيبويه قول الخليل قال : ولو قال إنسان : إنه جرّ لكان قولاً قوياً ، وله نظائر نحو قولهم : لاهِ أبوك [2] .

قال أبو حيّان وغيره : وأمّا نقل ابن مالك ، وصاحب البسيط عن الخليل أنه جرّ ، وعن سيبويه : أنه نصبٌ فوهْمٌ ، لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل : أنه نصبٌ . وأمّا سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب .

(وشذّ) الحذف (فيما سواه) أي سوى ما ذكر كقوله :

١٣٩٦ • كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ [3] •

---

(١) من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي. انظر الديوان ٩٣ . وسيبويه ١ : ٤١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٢ .

(٢) أصله : لله أبوك .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٦٩

وقوله :

١٣٩٧ • أشارت كُليبٍ بالأكُفّ الأصابعُ [١] •

أيْ إلى كليب .

(ولا يقاس على الأصحّ) بل يقتصر فيه على السمّاع . وقال الأخفش الصغير : يقاس إذا أمن اللّبس كقوله :

١٣٩٨ • وأُخْفِي الذي لولا الأسى لقَضَاني [٢] •

أي لقضى عليّ .

(و) يتعدّى إلى المفعول به أيضاً (بتضمّنه معنى) : فعلٍ (متعدٍّ) كقوله : أرَحَبَتْكُمُ الدّخولُ في طاعة ابن الكرْماني [٣] ؟

أي : أوسعتكُمْ [٤] ؟

(وفي القياس) عليه (خُلْفٌ) قيل : يقاس عليه لكثرة ما سمع منه ، وقيل : لا .

(و) يتعدّى إليه أيضاً (بالهمزة) نحو : « أذْهَبْتُمْ طَيِّباتِكُمْ [٥] » . « أمَتّنا اثْنَتَيْنِ وأحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ [٦] » .

---

(١) سبق ذكره رقم ١١٣٧ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٨٧ .

(٣) هي كلمة شاذّة حكيت عن نصر بن سيّار ؛ انظر اللسان (رحب) .
وفي النسخ الثلاث : « طاعة الكرماني » بسقوط : « ابن » صوابه في اللسان .

(٤) في النسخ الثلاث : « وسعكم » صوابه في اللسان .

(٥) سورة الأحقاف ٢٠ .

(٦) سورة غافر ١١ .

(وربما أحدثت) في المتعدّي (لُزوماً) خلاف المعهود نحو : أكبّ الرّجل وكَبَبْتُه أنا ، وأقشع الغيْم وقَشَعَتْهُ الرِّيحُ ، وأنْسلَ ريشُ الطّائر ، ونَسَلْتُه أنا في أفعال مسموعة .

(وتُعَدَّى [1] ذا) المتعدّي إلى (الواحد لاثنين) نحو : كفَلَ زيدٌ عمراً ، وأكفلْتُ زيداً عمراً . (ولا تُعَدَّى [2] ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير باب « عَلِمَ » بإجماع . (ثم) اختلف في المتعدّي بالهمزة ، كذا على أقوال :

أحدها : أنه سماع في اللاّزم والمتعدّي وعليه المبرّد . ثانيها : قياس فيهما ، وعليه الأخفش والفارسيّ . (ثالثها : قال سيبويه : قياسٌ في اللاّزم سماعٌ في المتعدّي).

(ورابعها : قياس [٨٢/٢] مطلقاً في غيْر) باب (عَلِم) وعليه أبو عمرو .

(خامسها) : قياس (فيما يحدث) الفعليّة أيْ يكسب (فاعله صفة) من نفسه (لم تكن) فيه قبل الفعل نحو : قام ، وقعد ، فيقال : أقَمْتُهُ وأقْعَدْتُه ، أي جَعَلْتهُ على هذه الصّفة ، سماعٌ فيما ليس كذلك نحو : اشتريت زيداً ما [3] ، فلا يقاس عليه : أذبحته الكبش ، أي : جعلته يذبحه ، لأن الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها .

(و) يتعدى أيضاً (بتضعيف العين سماعاً في الأصح) نحو : فرح زيد ، وفرّحته

---

(١) أ = « ويتعدى » .

(٢) أ ، ب : « ولا يتعدى » .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . ولعلّ الصواب : أشْرَيْتُ زيداً ما . « وما » نكرة بمعنى : شيء أي شيئاً على معنى جعلته يشتريه بدليل قوله بعد ذلك : أذبحته الكبش أي جعلته يذبحه . وفي اللسان (شرى) : « أشريت الرجُلَ والشيْءَ » وفي ب : « اشتريت زيداً أما » ، تحريف .

« قد أفلح مَنْ زكّاها [١] » . « هُو الّذي يُسَيِّرُكُم [٢] » . وقيل : قياساً .

وادّعى الخضراويّ : الاتّفاق على الأوّل . قال أبو حيان : وليس بصحيح .

(قيل : و) بتضعيف (اللاّم) نحو : صعّر خدّه وصعْررته [٣] . قال أبو حيان : وهو غريب . قيل :

(وألف المفاعلة) نحو : سار زيدٌ وسايَرْتُه ، وجلَس ، وجالَسْتُه .

قيل : وصيغة استَفْعَل نحو : حَسُنَ زَيْدٌ [٤] واستحسنْتُهُ ، نقلهما أبو حيان عن بعض النّحاة .

(قال الكوفيّون : وتحويل حركة العَيْن [٥]) نحو : كَسِيَ زيدٌ بوزن فَرِح وكسَى [٦] زيدٌ عمراً .

(وتتعاقب الهمزة والتّضعيف والباء) أي يقع كلٌّ منها موقع الآخر نحو : أنزلْتُ الشّيْءَ ونزّلته ، وأثْبَتُّ الشّيْءَ وثبّتُّهُ ، وأذْهَبْتُ زيداً ، وذَهَبْتُ به .

(ومِنْ ثَمّ) أيْ مِنْ هنا وهو ورودُ الهمزة معاقبة لما ذكر ، أي من أجل ذلك

---

(١) سورة الشمس ٩ .

(٢) سورة يونس ٢٢ .

(٣) الشاهد في قوله : « وصعررته » حيث ضعفت اللام . وفي ط : « صعر خدّه وصعّرته » . وفي ا ، ب : « صغر حدّه وصغرته » بالغين تحريف . وكذلك « صعرته » في ط تحريف أيضاً ، لأن التضعيف في العين . والراء : التضعيف في اللاّم .
وقد قال ابن عصفور في « الممتع » ١ : ١٨٠ : « فعلل لا يكون إلاّ متعدّياً نحو : جلبيه ... إلاّ أن يكون رباعيّاً ، فإنه يكون متعدّياً وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو : دحرجته ، وصَعْرَرْتُه » .

(٤) ط : « حسن زيداً » بنصب : « زيد » ، تحريف .

(٥) من قوله : « وتحويل حركة العين » إلى قوله : « وتتعاقب الهمزة » سقط من ا .

(٦) ويكون في هذه الحالة بمعنى : ستر ، وغطى ، فيتعدّى إلى واحد .

(ادّعى الجمهور أنّ معناهما) أي الهمزة والتّضعيف ، أو الهمزة والباء في التّعدية [١] (واحدٌ) فلا يُفْهِم هذا التّضعيف تكراراً ، ولا مبالغةً ، ولا مصاحبةً .

وادّعى الزمخشريّ ومَنْ وافقه أنّ بين التعديتين فرقاً ، وأنّ التّعدية بالهمزة لا تدلّ على تكرير ، وبالتّضعيف تدلّ عليه . وردّ بقوله تعالى : « وقد نزّلَ عَلَيْكُم في الكتاب أنْ إذا سَمِعْتُم [٢] » . الآية . وهو إشارة إلى قوله : « وإذا رَأَيْتَ الّذين يخوضون في آياتِنا [٣] »، وهي آية واحدة ، وبقوله : « لولا نُزِّل عليه القرآنُ جُملةً واحدةً » [٤] .

وادّعى المبرّد والسّهيليّ الفرقَ بين الهمزة والباء ، وأنّك إذا قلت : ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذّهاب ، وردّ بقوله تعالى : « ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم [٥] » .

(وفي نَصْبِه) أي الفعل اللاّزم اسماً (تشبيهاً بالمتعدّي خُلْفٌ) فأجازه بعض المتأخرين قياساً على تشبيه الصّفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدّي ، نحو : زيدٌ تفقأ [٦] الشّحْمَ ، أصله : تفقأ شَحْمُه ، فأضمرت في تفقأ ، ونصبتَ « الشّحْمَ » تشبيهاً بالمفعول به واستدلّ بما روى في الحديث : « كانت امرأةٌ تُهرَاقُ الدّماء [٧] » ومنعه

---

(١) « أي الهمزة والتضعيف ، أو الهمزة والباء في التعدية » سقطت هذه العبارة من ا .

(٢) سورة النساء ١٤٠ .

(٣) سورة الأنعام ٦٨ .

(٤) سورة الفرقان ٣٢ . وفي النسخ الثلاث : « وقالوا لولا نزل » الخ تحريف صوابه : « وقال الذين كفروا لولا نزل » الخ .

(٥) سورة البقرة ١٧ .

(٦) في ط : « تفقا الشحم » بالتاء ، تحريف صوابه في ا ، ب . وتفقأ الشحم : زال وخف .

(٧) من حديث أمّ سلمة . ونصه كما جاء في اللسان (هرق) : « إن امرأة كانت تُهرَاقُ الدّم » على ما لم يسمّ فاعله . والدّم هنا منصوب على التمييز . وإن كان معرفة وله نظائر . أو يكون قد أجرى : تُهرَاق مجرى نفست المرأة غلاماً ، ونُتِجَ الفرسُ مُهْراً .

الشَّلَوْبين ، وقال : لا يكون ذلك إلاّ في الصّفات .

وقد تأوّلوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجرّ ، أو على إضمار فعل أي : بالدماء ، أو يُهرَيقُ اللهُ الدماءُ منها .

قال أبو حيّان : وهذا هو الصّحيح إذْ لم يثبت ذلك من لسان العرب .

(والمتعدّي غير النّاسخ إمّا لواحد ، وقد يُضمّن اللزوم) فيتعدّى بالحرف نحو : « فلْيَحْذَرِ الذين يُخالِفونَ عَنْ أمْرِه [1] » ، أي : يخرجون وينفصلون . (أو لاثنين ثانيهما بحرف جرٍّ) ، والأول بنفسه .

(وسمع حذْفُهُ) من الثاني (مع) أفعال وهي : (اختار) قال تعالى : « واختار مُوسَى قَوْمَهُ [2] » أي من قومه [3] . (واستغفر) قال :

١٣٩٩ ـ « أسْتغفِرِ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ [4] »

أي من ذنب .

(وأمر) قال :

---

(١) سورة النّور ٦٣ .

(٢) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٣) والمفعول هو : « سبعين » من قوله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجُلاً » . . ولا يجوز أن يكون : « سبعين » بدلاً عند الأكثرين ، لأن المبدل منه في نيّة الطرح . والاختيار لا بدّ له من مختار ، ومختار منه والبدل يسقط المختار منه . انظر العكبري ١ : ٢٨٦ .

(٤) قائله مجهول : وعجزه .

« ربّ العباد إليه الوجْهُ والعملُ »

سيبويه ١ : ١٧ ، والخزانة ١ : ٤٨٦ .

١٤٠٠ – • أمرْتُكَ الخيْرَ فافْعل ما أُمِرْتَ بِهِ [١] •

أي بالخير .

(وسمَّى ، وكَنَى) بالتخفيف (ودعا) نحو : سمَّيْتُ ولدي أحمد وكَنَيْتُه أبا الحسن ، ودعوته زيداً ، أي : بأحمد ، وأبي الحسن ، وبزيد . (وزوَّج) نحو : « زوَّجْناكها [٢] » أي بها . (وصدَق) بالتخفيف نحو : « صدَقَ عليهم إبليس ظنه [٣] » أي في ظنه . وهدى نحو : « هَدَيْناهُ السَّبيل [٤] » أي إليه . (وعيَّر) نحو : عيرت زيداً سواده ، أي به ، ومنها : فَرِقَ [٥] ، وقرع ، وجاء ، واشتاق ، وراح ، وتعرض ، ونأى ، وحل . (وخشى [٦] ، فمنع الجمهور القياس) عليها .

(وجوّزه الأخفش الصغير) عليّ بن سُليمان ، (وابن الطّراوة ، ووالدي رحمه الله) فقالوا : بحذْف حرف الجرّ في كُلّ ما لا لَبْس فيه ، بأن يتعين هو ومكانه نحو : بريت القلم السكين قياساً على تلك الأفعال .

فإن فقد الشّرطان ، أو أحدهما ، بإن لم يتعيّن الحرف نحو : رَغِبتُ ، أو

---

(١) نسب لعمرو بن معديكرب ، وللقياس بن مرداس ولزرعة بن السائب ، ولخفاف بن ندبة ، وعجزه :

• فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب •

وانظر سيبويه ١ : ١٧ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٣) سورة سبأ ٢٠ . ويقرأ : « صدّق » بالتشديد ، وصدَق بالتخفيف .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

(٥) فرِق منه بالكسر فرَقاً : جزع . وحكى سيبويه : « فرِقهُ » على حذف « مِن » انظر اللسان (فرق)

(٦) في ب : « وحسن » ، وفي ط : « وخشن » بالحاء والنون .

مكانه نحو : اخترْتُ إخْوتَك الزّيدين [١] لم يَجُز ، لأنّ كلاً منهما يصلح لدخول « مِنْ » عليه .

وما نقلته عن والدي ذكره في رسالة له في توجيه قول « المنهاج [٢] » : « وما ضبّب [٣] بذهبٍ أو فِضّةٍ ضَبّة » . فقال : والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نُجباء الأصحاب ، ونظر المُحْكَم والصِّحاح ، وتَهذيب اللّغة وغيرها ، ولم نَجِدْهُ [٤] متعدّياً بهذا المعنى : أن [٥] الباء في « بذهب » بمعنى « مِنْ » و « فضة » منصوبٌ على إسقاط الخافض ، [٨٣/٢] أمّا من باب : « أمرتك الخير » وهو ظاهر .

قال : ولا يَرِدُ أنهم لم يعدُّوه من أفعاله ، لأنّا نقول ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم [٦] ، فهذا عين [٧] ما نقلته عنه من القياس. ثم قال : وقد قالوا في ضَبْط أفعال باب « أمر »: أنّهُ كُلُّ فعل يَنْصِب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ ، وهذا الضابط يشمله لا محالة [٨] ، وهو أولى من أن يدعى أنه من باب :

---

(١) ط : « لزيدين » . تحريف .

(٢) « المنهاج » للإمام النّوويّ ، وأهم شروحه شرح الجلال المحلّى .

(٣) يقال : ضبيّت الخشب ونحوه : ألبسته الحديد . والضبة : حديدة عريضة يضبّب بها الباب والخشب . اللسان : (ضبّب) .

(٤) ط : « ولم نجد » بدون ضمير .

(٥) « أن الباء » في موضع رفع فاعل « ظهر » السابق .

(٦) ب : « على كلامهما فهو من كلامهما » .
ط : « على كلامها فهو من كلامها » .
كلاهما تحريف. صوابه من أ .

(٧) ط : « غير ما نقلته » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٨) يشمله إذا كانت العبارة : « وما ضبيّه » لأن : « أمرتك الخير » « الكاف » فيها مفعول أول ، و « الخير » منصوب على إسقاط الخافض وفي النسخ الثلاث « ضبب » بدون ضمير .

١٤٠١ – • تمرون الدِّيارَ [1] •

لأن هذا محفوظ . انتهى .

ووالدي رحمه الله كان ممّن له التّمكّن في علوم الشّرع والعربيّة ، والبيان ، والإنشاء ، أجمع على ذلك كل من شاهده . (وقيل : إنْ ضُمِّنَ) الفعلُ (معنى) فعل (ناصبه) أي ناصب له بنفسه جاز الحذفُ قياساً ، وإلاّ فلا .

(وقيل) : يجوز (بشرط عدم الفَصْل) بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجرّ فلا يقال : أمرتك يوم الجمعة الخَيْرَ . (و) بشرط عدم (التقدير) . فلا يقال : أمرتك زيداً تريد بزيد ، أي بأمره وشأنه .

(و) إمّا مُتَعدٍّ (إلى اثنين بدونه) أي : بدون حرف جرّ (كأعطى ، وكسى . وقيل : الثاني) من منصوبيهما منصوب (بمضْمر ، ويحذف أحد مفعوليه) .

(وكذا) يُحْذفُ أي مفعول (باب اختار) نحو : اخترْتُ الرِّجال ، واستغفرْتُ ذنْبي (خلافاً للسّهيليّ) من قوله : لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب .

[الفعل متصرّفٌ وجامدٌ]

(مسألة) :

(الفعل متصرِّفٌ) وهو ما اختلفَتْ أبْنِيَتُهُ لاختلاف زمانه ، وهو كثير ، (وجامدٌ) : بخلافه ، وهو معدودٌ .

(ومنه غيْرُ ما مرّ) من النواسخ والاستثناء .

---

(١) قطعة من بيت لجرير .
من شواهد ابن يعيش ٨ : ٩/٨ : ١٠٣ ، والخزانة ٣ : ٦٧١ .

(قلّ للنّفي المحْـض فترفعُ الفاعل متلوّاً بصفة) مطابقة له نحو : قلّ رجل يقول ذلك ، وقلّ رجلان يقولان ذلك ، بمعنى : ما رجل .

(ويكفّ عنه بـ « ما ») الكافة (فلا يليها غير فعل اختياراً) ، ولا فاعل لها ، لإجرائها مجرى حرف النّفي نحو : قلّما قام زيد ، وقد يليها الاسم ضرورةً كقوله :

١٤٠٢ – • وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ[1] •

(و) منه (تبارك) من البركة (وهدّك مِنْ رجل) وهدّتْك من امرأة[2] بمعنى : كفّاك : وكفَتْكَ .

(وسُقِط في يده) بمعنى : نَدِم .

(وكذب في الإغراء) بمعنى : وجَبَ ، كقول عمر : كذَبَ عليكم الحجُّ ، أي : وجب ...

قال ابن السّكيت : بمعنى : عليكم به ، كلمة نادرة جاءت على غير القياس .

وقال الأخفش : الحجّ مرفوع به ، ومعناه : نَصْبٌ ؛ لأنه يريد الأمر به كقولهم : أمكنك الصّيد يريد : ارْمِهِ .

---

(١) المرّار بن سعيد الفقعسيّ . والشطر الأول منه :

• صددت فأطولت الصدودَ وقلّمـــا •

انظر : المغنى ١ : ٨ ، والخزانة ٤ : ٢٨٧ ، وسيبويه ١ : ١٢ ، ٤٥٩ . ونسبه لعمر بن أبي ربيعـــة .

(٢) وفي المثنى المذكر : مررت برجلين هدّاك .
وفي الجمع المذكر : مررت برجال هدّوك .
وفي المثنى المؤنث : مررت بامرأتين هدّتاك .
وفي الجمع المؤنث : مررت بنساء هَدَدْتك .
هذه العبارات أوردها القاموس : (هدد) .

وقال أبو حيّان : الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنه من باب الإعمال ، والمرفوع فاعل « كَذَب » ، وحذف مفعول عليك ، أي : عليكم لفهم المعنى ، وإن نُصِبَ [١] فهو بـ« عليك » ، وفاعل كذب مضمر ، يفسّره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائيّ .

وهذه الأفعال المذكورة لم يستعمل منها إلا الماضي والرابع منها لم يستعمل إلاّ مبنياً للمفعول ، وفي يده مرفوعة [٢] .

قال أبو حيان : لكن قرىء [٣] « سقَط » بالبناء للفاعل [٤] .

أما « قلّ » مقابل « كَثُر » ، وكذب بمعنى اختلق [٥] أو أخطأ أو أبطل فمتصرّفة .

(ويهيط) يَصيح ، ويَضِجُّ لم يستعمل إلا مضارعاً يقال : ما زال منذ اليوم يهيط هَيْطاً

(وأهَلُم [٦]) بفتح الهمزة والهاء وضمّ اللام ، وبضمّ الهمزة ، وكسر اللاّم لم يستعمل منه الماضي ، ولا الأمر في أكثر اللغات .

(وأهَاءُ [٧]) مبني للفاعل بمعنى : آخُذُ [٨] وللمفعول بمعنى : أُعْطَى لم يستعمل

---

(١) أي « الحجّ » من قوله : « كذب عليكم الحجّ » .
(٢) أي أن الجار والمجرور نائب فاعل .
(٣) ط : « قوي » مكان : « قرىء » . تحريف .
(٤) لعله يقصد قراءة قوله تعالى : « ولما سقط في أيديهم » سورة الأعراف ١٤٩ .
(٥) في النسخ الثلاث : « اختلف » بالفاء . وهو تحريف ، صوابه : « اختلق » بالقاف ، يقال : خلق الإفك : افتراه كاختلقه ، وتخلّقه .
(٦) أنظر تحقيق هذه الكلمة ولغاتها ١ : ١٦ .
(٧) في النسخ الثلاث : « وأها » تحريف صوابه من اللسان : « ها » وسياق الكلام .
(٨) ط : « بمعنى : أخذ » وهو يوهم أن « أها » ماض ، والصواب ما ذكرت .

منه غير المضارع . (وإنّما يليان ، لا ولِمَ) بكسر اللام ، وفتح الميم ، فيقال في جواب « ها [1] » لا أها ، ولِمَ أهاء . ولا أهلم ، ولِمَ أهلم (لا تنفيساً على الصحيح).

(وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون معنى : خُذْ .

وتلحقها الضمائر ، فيقال في هاء هائى ، هائها ، هاء ، وهائين وهاؤم وهاؤنّ[2] .

(وعم صباحا) بمعنى : أنعم صباحاً ، لم يستعمل منه إلاّ أمر .

---

(١) في اللسان : « وإذا قلت لك هاء ، قلت : ما أهاء يا هذا ، وما أهاء : أي ما آخذ ، وما أعطى . وقد تكون « ها » بالقصر والسكون بمعنى : خذ وعلى هذا ففيها لغتان ، ومعناها في اللغتين بمعنى : خـــذ .

وفي ب : « فيقال في جوابه ها لا أها » .

وفي ط : « فيقال في جواب ها : لا أها » .

انظر : اللسان « ها » حرف الألف اللينة .

وقد سقطت كلمة : « ها » من أ .

(٢) في النسخ الثلاث تحريف .

ففي أ : هاي ، ها ، مها وفي ها هي ها هو ، هال .

وفي ب : ها شاها وفي ها هي ، هاء ، أهو هان .

وفي ط : هاي هائها ، هاء ، وأهائين ، وهاؤها وها أن » .

مع ملاحظة أن ط تشتمل على بعض الصيغ الصحيحة . والحقيقة أن اللسان نصّ على أن ابن السّكيت ذكر في إسناد « هاء » إلى الضمائر عدّة لغات :

يقال : هاءَ يا رجل ، وهاؤما يا رجلان ، وهاؤم يا رجال .

ويقال : هاءِ يا امرأة مكسورة بلا ياء ، وهائيا يا امرأتان ، وهاؤنّ يا نسوة .

ولغة ثانية :

هاءٌ يا رجل ، وهاءا : بمنزلة : هاعا ، وللجميع : هاءوا .

وللمرأة : هائي . وللتثنية : هائيا ، وللجميع : هائين . وقد خلط صاحب المجمع بين هـــذه اللغـــات .

(وينبغي) لم يستعمل منه إلاّ المضارع (وقال أبو حيّان : سمع ماضيهما ، ومضارع عِم) .

قال يونس : وَعَمْتُ [1] الدارَ أعِمُ ، قلت لها : أنعمي ، وقال الأعلم : وعِمَ يَعِمُ بمعنى : نَعِمَ يَنْعَم ، قال :

١٤٠٣ – • وهل يَعِمِنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي [2] •

وقال ابن فارس : بَغَيْتُهُ فانْبغي ، ككسرته (فانكسر) .

(وهاتِ وتعالَ . وربما ، قيل : هاتي يهاتي ، وهَلُمَّ التّميميّة) لم يستعمل منها إلاّ الأمر ، أمّا الحجازيّة فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر .

(وقال ابن كيسان) في تصريفه : (وَنكِرَ [3]) ضد عَرَف (ويسوّي) بمعنى : يساوي لم يستعمل من الأول إلاّ الماضي ، ومن الثاني إلاّ المضارع ، وذكر الأول أيضاً « البهاريّ » ، والثاني « ابن الحاج » .

(واستغني غالباً بـ « ترك ») الماضي (والتّرْك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل [٨٤/٢] (ومتروك) اسم المفعول (عنها) أي عن استعمال هذه الصيغ (من وَذر ، ودَع) فعلى هذا يعدان في الجوامد إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر ، ومن غير الغالب ما قرىء : « ما وَدَعَكَ ربُّك [4] » مُخَفّفاً ، وحديث أبي داود وغيره : « دعوا

---

(١) مثل : (وعد) ، و (ورِث) .

(٢) لامرىء القيس . وصدره :

• ألا عم صباحاً أيها الطلـــل البـــالي •

ديوانه ٢٧ . وسيبويه ٢ : ٢٢٧ .

(٣) كفرِح بخلاف نكُر الأمر ككرُم : صَعُبَ .

(٤) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٥ : ١٦٥ .

الحبشة ما ودَعُوكم » وحديثه « لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن ودعهم الجُمُعات » وحديث البخاري غير مكفيٍّ ، ولا مَكْفُورٍ ، ولا مُودع [١] ، وقول الشاعر :

١٤٠٤ – « جَرى وهو مَوْدُوعٌ وواعِدُ » [٢]

نِعم و بِئْسَ

(ومنه) أي الجامد : (نعم وبئس) فِعلان (لإنشاء المدح والذّم) .

قال الرّضي : وذلك أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فإنما تنشىء المدح ، وتمدحه [٣] بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه حتى يكون خَبَراً ، بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جَوْدته الحاصلة خارجاً ، فقول الأعرابي لمن بشّره بمولودة ، وقال : نعم المولود : والله ما هي بنعم المولودة [٤] ، ليس تكذيباً له في المدح [٥] ، إذ لا يمكن تكذيبه فيه ،

---

(١) في النهاية في غريب الحديث ٥ : ١٦٨ « حديث الطعام » : « غير مكفور ولا مودع ، ولا مستغنىً عنه » .
بإسقاط : « مكفىّ » .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٠٨ : « لم أعثر على تتمّة هذا البيت ولا قائله . والبيت له تتمة وقائل » أما تتمّته فهي :
إذا ما استحمّت أرضُهُ مـــن سمائه جرى وهو مـودوع وواعد مصْدَقِ
وأما قائله فهو خُفاق بن نُدبة ، وانظر شعر خفاف بن ندبة ٣٣ .
أنظر : اللسان « ودع » .
وفي ضوء رواية اللسان والديوان يتبيّن أن الشاهد محرّف في الهمع وفي الدرر .
وفي أ : « ودارع » وفي ب ، ط : « ووادع » .

(٣) أ ، ب : « وتحمده » ، ط : « وتحدثه » ، تحريف

(٤) « نعم المولودة » سقطت من أ .

(٥) أ : « في الخبر » مكان : « في المدح » .

بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر ، وكذلك الإنشاء التعجّبي ، والإنشاء الذي في كم الخبريّة ورُبَّ .

هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشِية ما قالوا من كَوْن هذه الأشياء للإنشاء .

قال : ومع هذا فلي فيه نظر ؛ إذ يطّرد ذلك في جميع الأخبار ؛ لأنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، لا ريب في كونه خبراً ؛ إذ لا يمكن أن يكذب في التفضيل ، ويقال لك : إنك لم تفضّل ، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد . وكذا إذا قلت : زيد قائم ، فهو خبر بلا شك ، ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار ؛ إذ لا يقال لك : أخبرت أو لم تخبر ، لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار بل يدخلان من حيث القيام ، ويقال : إن القيام حاصل ، أو ليس بحاصل ، فكذا قوله : ليس بنعم المولودة بيان أن النّعْميّة [1] أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة ، وكذا في التعجّب وفي كَمْ ، ورُبَّ ، انتهى .

(وعن الفرّاء أنهما اسمان) لدخول حرف الجرّ عليهما في قوله : « والله ما هي بنعم الولد » . وقولهم : « نعم السّير على بئس العير [2] » ، والإضافة في قوله :

١٤٠٥ — • بِنِعْمَ طيْرٍ وشبابٍ فاخِرِ [3] •

والنّداء في قولهم : يا نعم المولى ، ويا نعم النصير .

---

(١) أ ، ب : « النعمة » .

(٢) بعده في ط : « والنداء وأجيب بأن حرف الجر والإضافة » زيادة من الناسخ ، لأنه ذكر بعد ذلك هذه العبارة في موضعها من النص .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• صبّحك الله بخير باكـــر •

من شواهد الأشموني ٣ : ٤٧ ، والعيني هامش الخزانة ٤ : ٢ .

ودخول لام الابتداء عليهما في خبر إنَّ ولا [١] يدخل على الماضي .

والإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسيّ : « فيك نعم الخَصْلَة [٢] » .

وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء : « الصالح وبئس الرجل في الحق سواء » .

وعدم التّصرّف والمصدر وأجيب بأن حرف الجرّ والنّداء قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته بتأويل موصوف ، أو منادى مقدّر ، وكذا في الإخبار والعطف أي فيك خَصْلة نعمت الخصلة ، ورجل بئس الرجل ، وبأن نعم في « نعمَ طيْر » سمّى بها محكيّة ، ولذا فتحت ميمها [٣] ، وبأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسميّة بدليل ليس وعسى ، ونحوهما ويدلّ لفعليّتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما [٤] في كل اللغات وضمير الرفع في لغة ، حكاها الكسائي .

وقيل : لا خلاف في أنهما فعْلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ، فالبصريّون يقولون : نعم الرّجل ، وبئس الرجل جملتان فعليتان . وغيرهم يقول : اسمان محكيّان نقلاً عن أصلهما ، وسمّى بهما المدح والذم كتأبّط شرّاً ونحوه .

(وأصلهما فَعِل) بفتح الفاء ، وكسر العين ، وقد يردان به ، قال طرفة :

---

(١) ط : « لا يدخل » بدون واو .

(٢) أ : « أنعمت الخصلة » . تحريف .

ب : « نعمت الخصلة » بإلحاق التاء ، ولعلها محرّفة هنا ، لأن إلحاق التاء يؤكد فعليّتها مع أنه استشهد بهذه الحكاية على اسميّتها ، وهذا يؤيد ط حيث كتبت فيها الكلمة بدون تاء .

(٣) لأنها لو كانت اسماً ، وغير محكيّة لجرّت بالباء الداخلة عليها في الشاهد السابق .

(٤) ط : « لهما » . تحريف .

١٤٠٦ – • ما أقَلَّتْ قَدَمٌ أنَّهُمُ نَعِمَ السَّاعون في الأمر المُبِرْ [١] •

(و) قد يَرِدان (بسكون العين ، وفتح الفاء) تخفيفاً . قال أبو حيّان : ولم يذكروا له شاهداً . (وكسرهما) إتباعاً ، قال تعالى : « إنَّ الله نِعِمّا يَعِظكم به [٢] » .

(وكذا كل ذي عين حَلْقِيّة) أيْ هي حرف حَلْق (من فعل) بالفتح والكسر (اسماً) كان (أو فعلاً) يرد بهذه اللغات الأربع نحو : فَخِذ ، فَخْذ ، فِخِذ ، فِخْذ ، شَهِد ، شَهْد ، شِهِد ، شِهْد ، قال :

١٤٠٧ – • إذا غاب عنّا غاب عنّا ربيعُنَا وإنْ شِهْدَ أجْدَى خيرُهُ ونوافِلهْ [٣] •

قال أبو حيان : ويشترط في ذلك ألا يكون مما شذّت به [٤] العرب في فكّه نحو :

---

(١) هذا الشاهد لطرفة كما ذكر ذلك السيوطيّ في الهمع ، ولكن رواية الديوان مختلفة عن رواية السّيوطيّ ، ففي الديوان ١٠٦ روايته :

خالني والنفس قدماً أنهـــــم نِعمَ السّاعون في القوم الشُّطُرْ

ولعلّ السيوطي تبع في روايته المبرد في المقتضب ٢ : ١٤٠ حيث جاءت الرواية على النحو التـــالي :

ما أقلّت قدمـــــي أنّهـــم نعِم السّاعون في الأمر المُبِرّ

غير أنه ورد في المقتضب غير منسوب .

وفي ط : « أنعم الساعون » بزيادة الهمزة في أوله تحريف ، صوابه من أ ، ب ، والمراجع السابقـــة .

(٢) سورة النساء ٥٨ .

(٣) نسب للأخطل غير أن رواية الديوان مختلفة في بعض الكلمات ، ففي الديوان ٦٤ : « فراتنا » مكان : « ربيعنا » ، و « فيضه وجداوله » مكان : « فيضه ونوافله » .

ورواية سيبويه ٢ : ٢٥٩ متفقة مع رواية الديوان .

(٤) « به » سقطت من ط .

لَحِحَتْ عينه [١] ، أو اتّصل بآخره ما يسكّن له نحو : شهدْتُ ولا اسم فاعل معتل اللام نحو : ثوب صَخٍ [٢] ، أي : متسخ ، فلا يجوز التّسكين فيها .

(ويقال) في بئس (بَيْس) [٨٥/٢] بفتح الباء ، وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس ، حكاها الأخفش ، والفارسيّ ، ويقال في نَعِمَ : نَعِيمَ بالإشباع ، حكاه الصّفّار ..

قال أبو حيّان : وذلك شذوذ لا لغة ، قال : وذكر بعض أصحابنا أن الأفصح نِعْم ، وهي لغة القرآن، ثم نِعِمَ ، وعليه : فَنِعِمّا هي [٣] ، ثم نِعم ، وهي الأصليّة ، ثم نَعْم .

(وفاعلهما) ظاهرٌ (مُعرّفٌ بأل) نحو : « نِعم المولى [٤] » ، « ولبِئس المهاد [٥] » (أو مضاف لما هي فيه) نحو : ولَنِعْمَ دارُ المُتّقين [٦] » . « فبئس مَثْوى المتكبّرين [٧] » .

(أو) مضاف لمضاف إليه ، أي إلى ما هي فيه كقوله :

١٤٠٨ – « فَنِعْمَ ابنُ أختِ القوم غَيْرَ مُكَذَّبٍ [٨] »

---

(١) لَحِحَتْ عينه كَسَمِعَ : لصقت بالرّمص .

(٢) صَخِيَ الثوب كرضِيَ صَخاً : اتسخ ودرن وهو صخٍ .
وفي ط : « ضح » بالضاد المعجمة . تحريف .

(٣) سورة البقرة ٢٧١ .

(٤) في ط فقط : « نعم » بدون فاء .
سورة الأنفال ٤٠

(٥) سورة البقرة ٢٠٦ .

(٦) سورة النحل ٣٠ . وفي أ : « فلنعم » بالفاء . تحريف .

(٧) سورة غافر ٧٦ .

(٨) من قصيدة لأبي طالب يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمامه :
« زهير حُساماً مفرداً من حمائل »

وقوله :

١٤٠٩ – • فَنِعْم ذَوُو مُجامَلَةِ الخليلِ [١] •

(قيل أو) مضاف إلى ضمير (عائد عليه) أي على ما هي فيه كقولهم :

١٤١٠ – • فنعم أخو الهيجاء ونِعْم شبابُها [٢] •

والأصح أنه لا يقاس عليه لقلّته .

(وهي) أي أل التي في فاعلهما (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لحوقهما التاء حيث الفاعل مؤنث في الأفصح .

واختلف على هذا (فقيل) للجنس (حقيقه) فالجنس كله هو الممدوح ، أو المذموم ، والمخصوص به فردٌ من أفراده مندرج تحته [٣] . وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم [٤] لئلا يتوهّم كونه طارئاً على المخصوص .

وقيل : تعديته إليه بسببه . وقيل : قصد جعله عاماً ليطابق الفِعْل لأنه عام في المدح ، ولا يكون الفعل عامّاً ، والفاعل خاصّاً .

(وقيل) للجنس (مجازاً) فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ، ولم يقصد غير مدحه أو ذمّه .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٨٣ ، والأشموني ٣ : ٢٨ .

(١) قائله مجهول . وصدره :

• فإن يك فقعسٌ بانت وبنّا •

الدرر ٢ : ١١٠ .

(٢) قال صاحب الدرر : « لم أقف على تتمة هذا الشاهد ولا قائله » .

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٨ .

(٣) « مندرج تحته » سقط من أ .

(٤) أ : « منهم » مكان « مبهم » . تحريف .

(وقال قوم) : هي (عهدية ذهنيّة) كما تقول : اشتريت اللحم ، ولا تريد الجنس ، ولا معهوداً تقدم [١] ، وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر .

وقال أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو مَنْصُور الجواليقي [٢] ، وأبو عبد الله الشّلوبين الصغير [٣] : عهديّة شخصيّة ، والمعهود : هو الشخص الممدوح والمذموم ، فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت : نعم هو ، واستدل هؤلاء بتثنيته ، وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ [٤] فيه ذلك .

ويجوز إتباعه أي : فاعلهما ببدل ، وعطف ، ويجوز مباشرتهما لنعم ، وبئس لا بصفة في الأصحّ ، وهو رأي الجمهور ، لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم .

وأجازه ابن السرّاج والفارسي ، وابن جنّيّ في قوله :

١٤١١ – • لبِئْس الفتى المدْعُوُّ باللّيل حاتِمُ [٥] •

---

(١) أي معهود ذكرى مقابل المعهود الذهنيّ .

(٢) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر أبو منصور الجواليقي النحويّ اللغوي .
صنف : شرح أدب الكاتب – ما تلحن فيه العامّة – ما عرّب من كلام العجم – تتمّة درّة الغواص – مات ٤٦٥ .

(٣) محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقيّ أبو عبد الله ، يعرف بالشّلوبين الصغير .
شرح أبيات سيبويه – كمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية . مات ٦٦٠ .

(٤) ط : « لم يسع » بالعين . تحريف .

(٥) ليزيد بن قنافة (بالفاء) بن عبد شمس الطّائيّ يهجو بها حاتماً الطائيّ . وصدره :

• لعمري وما عمري عليّ بهيّن •

من شواهد الأشموني ١ : ٣١ .

(وثالثها) : وهو رأي ابن مالك : (يجوز إذا تؤول [١] بالجامع لأكمل الخصال) اللائقة في المدح والذمّ بخلاف ما إذا قصد به التخصيص مع [٢] إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه مناف لذلك (ولا توكيد معنوي قطعاً) . كذا قاله ابن مالك ، وعلّله بأن القصد بالتوكيد من رفع [٣] توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من إقامته مقام الجنس ، أو تأويله بالجامع ، لأكمل [٤] خصال المدح أو الذم .

قال أبو حيّان : ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز : نعم الرجل نفسه زيد .

(وفي) إتباعه بالتوكيد (اللفظي احتمالان) . وأجازه ابن مالك ، فيقال : نعم الرجل الرجل زيد .

وقال أبو حيان : ينبغي ألا يجوز إلا بسماع .

(ولا يُفْصل) بين نِعْم وفاعلها بظرف ولا غيره ، قاله ابن أبي الربيع والجمهور .

وفي « البسيط » : يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر ، والمضمر ، وعدم التركيب .

(وثالثها) : قاله الكسائي : يجوز بمعموله أي الفاعل نحو : نعم فيك الراغب . قال أبو حيّان : وفي الشّعر ما يدل له ، قال :

---

(١) ط : « تأول » .
(٢) ط : « من إقامة » مكان : « مع إقامة » .
(٣) أ ، ب : « دفع » بالدال مكان « رفع » .
(٤) ط : « لاكحمل » مكان : « لأكمل » . تحريف .

١٤١٢ – • وبِئْس من المليحاتِ البديلُ [١] •

قال : وورود الفصل بـ « إذن » وبالقسم في قوله :

١٤١٣ – • لَبِئْس إذن راعِي المودّة والوَصْلِ [٢] •

وقوله :

١٤١٤ – • بِئْسَ عَمْرُ الله قومٌ طُرِقُوا [٣] •

(أو يكون ضميراً) مستتراً (خلافاً للكسائيّ) في منعه ذلك قال في نحو نِعْم رجلاً زيدٌ : الفاعل هو زيد ، والمنصوب حال ، وتبعه دُرَيْوِد .

وقال الفرّاء : تمييز محوّل عن الفاعل والأصل : نعم الرجل زيد ، وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الإتباع) . فلا يُعْطَف عليه ، ولا يُبْدَلُ منه ، ولا يؤكّد بضمير ، ولا غيره ؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيماً لمعناه .

---

(١) لرفاعة الفقعسيّ ، وصدره :

• فبادرْن الدِّيار يزفِنْ فيها •

ويزفن = يرقصن ، والضمير يرجع إلى ظباء في بيت قبل الشاهد .

انظر الدرر ٢ : ١١١ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• أروحُ ولم أحْدِثْ لليلى زيارةً •

وفي ط : « بئس » بدون لام . تحريف . صوابه من أ ، ب . والدرر : ٢ – ١١١ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

• فقَرَوْا جارهم لحماً وحِرْ »

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩ .

« وحر » أصله : « وحِراً » ، فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذي دبّت عليه الوحرة ، وهي دابّة تشبه القطاية وهي نوع من الوزغ .

وما ورد من نحو : « نِعْم هم قوماً أنتم [١] » فشاذ (مفسّراً [٢] بتمييز مطابق للمعنى) في الإفراد ، والتذكير ، وفروعهما (عام في الوجود غير متوغّل في الإبهام ، ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو : الشمس والقمر ، فلا يقال : نعم شمساً هذه الشّمسُ

ونحو : غَيْر ، ومِثْل ، وأيّ ، وما دلّ على مفاضلة فلا يقال : « نِعْم أفضل منك زيد » لعدم قبول ما ذكر لـ « أل [٣] » ، ولكونه خلفاً عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته [٤] لها .

(جائز [٨٦/٢] الوصف) نحو : نعم رجلاً صالحاً زيدٌ ، نقله ابو حيّان عن البسيط جازماً به . (وكذا الفصل) نحو : « بئس للظّالمين بَدَلاً [٥] » (خلافاً لابن أبي الربيع) في قوله : يمنع الفصل بين نِعْم والمفسّر .

(قيل) : وجائز (الحذف) أيضاً إذا علم (نحو) حديث : « من تَوَضّأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) [أي][٦] : ونعمت السُّنة سنة [أو فِعْلة [٧] هي] أو رخصة [أو راجع إلى السنة أي] : فبالسنة أخذ .

---

(١) في ط : « نعم هم قوم أنتم » برفع « قوم » تحريف . صوابه من أ ، ب ، والأشموني ٣ : ٣٢ .

(٢) ط : « مفسر » بالرفع ، تحريف صوابه من أ ، ب . والأسلوب .

(٣) وهو : غير ، ومثل ، وأيّ .

(٤) أ : « صباحية لها » . تحريف .

(٥) سورة الكهف ٥٠ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيها الأسلوب .

(٧) في اللسان : « نعم » قال ابن الأثير : « يفسر المحذوف : ونعمت الفِعلةُ والخصلة هي ، فحذف المخصوص بالمدح وقيل : هو راجع إلى السّنة ، أي فبالسنة أخذ فأضمر ذلك » .
ويلاحظ أن السّيوطي جمع بين المعنيين في عبارة محرّفة في النسخ الثلاث . والتصويبات التي بين المعقوفين [ ] زيادة من اللسان لإصلاح النصّ .

وعليه ابن عصفور ، وابن مالك ، ونصّ سيبويه على لزوم ذِكْرِهِ .

(وفي الجَمع بينه) أي : التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال :

(أحدها) : لا يجوز إذْ لا إبهام يرفعه التمييز ، وعليه سيبويه ، والسّيرافيّ وجماعة .

(ثانيها) : يجوز ، وعليه المبرّد ، وابن السرّاج ، والفارسيّ ، واختاره ابن مالك . قال : ولا يمنع منه زوال الإبهام ، لأن التمييز قد يجاء به توكيداً . ومما ورد منه قوله :

١٤١٥ – • والتغلبيّون بئس الفحلُ فحلُهُم فحلاً [١] ... •

وقوله :

١٤١٦ – • نعم الفتاةُ فتاةً هِنْدُ لو بَذَلَتْ [٢] •

(ثالثها) : وعليه ابن عُصفور (يجوز إن أفاد) التمييز (ما لم يفده [٣]) الفاعل نحو : نعم الرّجلُ رجلاً فارساً ، وقوله :

١٤١٧ – • فَنِعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تِهَامي [٤] •

---

(١) الجرير . وتمامه :

... • وأمهم زلاّء منطيق •

ديوانه ٣٩٥ ، والأشموني ٣ : ٣٤ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

• ردّ التحية نطقاً أو بإيماء •

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٤ .

(٣) ب : « إن أعاد التمييز ما لم يعده الفاعل » . تحريف .

ومن قوله : « نحو نعم الرجل » إلى قوله : « عن المخصوص اختياراً » سقط من ب .

(٤) قائله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهي أمّه ، وصدره :

• تخيّره فلم يعدلْ سواه •

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٥ .

ولا يجوز إنْ لم يُفِدْ ذلك .

(ولا يؤخّر) هذا التمييز (عن المخصوص اختياراً) ، فلا يقال : نعم زيدٌ رجلاً إلاّ في ضرورة (خلافاً للكوفيّة) في تجويزهم تأخيره عنه . أمّا تأخره عن الفعل ، فواجب قطعاً .

(ولا يكون الفاعل) لنعم وبئس (نكرةً اختياراً) ، وإن ورد فضرورة كقوله :

١٤١٨ — • بِئْسَ قريناً يَفنِ هالِك [١] •

و وقوله :

١٤١٩ • فنِعْم صَاحِبُ قومٍ لا سِلاح لَهُمْ [٢] •

(خلافاً للكوفية) وموافقتهم في إجازتهم ذلك ، لما حكى الأخفش : أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردةً ، ومضافةً .

(ولا يكون موصولاً) قاله الكوفيّون ، وكثير من البصريين (وجوّزه المبرّد في الذي) الجنسيّة كقوله :

١٤٢٠ — • بِئْس الذي ما أنْتُمُ آلَ أبْجرَا [٣] •

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• أمُّ عُبيد وأبو مالكِ •

انظر الدرر ٢ : ١١٣ .

(٢) لكثيّر بن عبد الله النهشليّ . وتمامه :

• وصاحب الرّكب عثمانُ بن حفّانا •

من شواهد الأشمونيّ ٣ : ٢٨ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١١٤ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمته » أما قائله فهو الأبيرد ، وأما تتمّته فهي :

• لعمري لئن أنزفتمُ أو صحوْتُمُ • =

قال ابن مالك : وظاهر قول الأخفش : أنه يجيز نعم [١] الذي يفعل زيد ، ولا يجيز : نعْم من يفعل . قال : ولا ينبغي أن يمنع ، لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطّرد الوصف به .

ومقتضى النظر الصحيح ألاّ يجوز مطلقاً ، ولا يمنع مطلقاً ، بل إذا قصد به الجنس جاز ، أو العهد مُنِع . انتهى .

والمانعون مطلقاً علّلوا بأن ما كان فاعلاً لنعم ، وكان فيه أل ، كان مفسراً للضمير المستتر فيها ، إذا نزعت منه [٢] ، والذي ليس كذلك .

(و) جوّزه (قوم في « مَنْ » ، و « ما ») مراداً بهما الجنس كقوله :

١٤٢١ - • ونِعْم مَنْ هُو في سرٍّ وإعْلانِ [٣] •

= والتتمّة صدر لهذا الشاهد . وأمّا عجزه فهو الصورة المذكورة في الهمع بنسخة الثلاث ، ويبدو أنها محرفة ، وأن عجزه الصحيح هو :

• لبئس الندامى كنتُم آل أبجرا •

كما ورد ذلك في المحتسب ٢ : ٣٠٨ ، والصحاح ، واللسان : « نزف » ولعلّ الذي ما محرّفة عن « الندامى » وأنتم محرّفة عن : « كنتم » .

(١) كلمة : « نعم » سقطت من أ .

(٢) مثل قولهم في : نعم الرجل محمد : نعم رجلاً محمّد .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• فنعم مزكأً من ضاقت مذاهبه •

انظر : شواهد المغني للسيوطي رقم ٥٢٦ ، والخزانة ٤ : ١١٥ .

والمزكأ : الملجأ .

وتأوّله [١] غيرهم على أن الفاعل مُضْمَرٌ[٢] ، و « مَنْ » في محل نصبٍ تمييزه .

(ومن ثَمَّ) أي من هنا ، وهو أنَّ [٣] فاعلهما لا يكون موصولاً . (قال المحققون) منهم سيبويه : (أن « ما » في) نعم وبئس الواقع بعدها فعل (نحو : بئس ما اشْتَرَوْا [٤]) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفتقر إلى صلة [٥] (فاعلٌ) والفعل بعدها صفةٌ لمخصوص محذوف ، أي [٦] نعم الشّيءُ شيءٌ اشتروا . قال في شرح الكافية : ويُقَوِّيه كثرة الاقتصار عليها في نحو : غسلته غسلاً نِعِمّا .

والنكرة التالية نِعْم لا يُقْتَصرُ عليها .

(وقيل : نكرة تمييز) ، والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف .

أو « ما » أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل [٧] ، أي : بئس شيئاً شيء اشتروا [٨] ، أقوال :

وَرُدَّ بأن التمييز يرفع الإبهام ، وما يساوي المضمر في الإبهام فلا يكون تمييزاً .

(وثالثها): هي (موصولة) صلتها الفعل ، والمخصُوص محذوف أو هي

---

(١) ط : « وتأول غيرهم » بحذف الضمير في « تأوله » .

(٢) أ ، ب : « على أن الفاعل الخبر » . تحريف ، صوابه من ط . والمغني ٢ : ١٩ حيث يقول : « فزعم – أي أبو عليّ – أن الفاعل مستتر و « من » تمييز ، وقوله : « هو » مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف » .

(٣) « أنّ » سقطت من ط .

(٤) سورة البقرة ٩٠ .

(٥) أ ، ب : « جملة » مكان : « صلة » .

(٦) من قوله : « أي نعم الشّيء » إلى قوله : أو « ما » أخرى موصولة سقطت من أ .

(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ .

(٨) أ ، ب : « بئس شيئاً اشتروا » بحذف « شيء » .

المخصوص ، و « ما » أخرى تمييز محذوف ، أي نعم شيئاً الذي صنَعْته . أو هي الفاعل ، واكتفى بها ، وبصلتها عن المخصوص . أقوال .

(ورابعها مَصْدريّة) ولا حذْف ، والتقدير : نعم صُنعك ، وبئس شراؤهم .

(وخامسها : نكرة موصوفة فاعل) يكتفي بها ، وبصلتها عن المخصوص .

(وسادسها : كافّة) كفّت نعم وبئس ، كما كفّت قَلَّ ، وصارت تدخل على الجملة الفعلية .

(وفي) « ما » إذا وليها اسم نحو : (نعِمّا هي) القولان (الأولان) .

أحدهما : أنها معرفة تامة فاعل بالفعل ، وهو قول سيبويه ، والمبرد وابن السّراج ، والفارسيّ .

والثاني : أنها نكرة غير موصوفة تمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص .

(وثالثها) : أن « ما » (مركبة) مع الفعل (لا محلّ لها) من الإعراب ، والمرفوع فاعل .

(وشذ كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعاً بذي اللام كقوله :

١٤٢٢ — • بِئْسَ هذا الحيُّ حَيّاً ناصِراً [1] •

(وعلماً) كقول سهل بن حنيف :

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• ليت أحياءَهُمُ فيمن هلَكْ •

الدرر ٢ : ١١٤ .

« شهدت صِفِّينَ ، وبئست الصِّفُّونَ [١] »

(وكذا) شذ كونه (مضافاً إلى الله) علماً أو غيره ، وإن كانت فيه « أل » ، لأنه من الأعلام كقوله ﷺ : « نعم [٨٧/٢] عبد الله خالد بن الوليد » وقول الشاعر :

١٤٢٣ — • بئس قوم الله قومٌ طُرِقوا [٢] •

(خلافاً للجَرْميّ) في قوله : باطّراده . وغيره ، يتأوّل ما وَرَد منه ، ومن العلم على أنه المخصوص ، والفاعل مضمر ، حذف مفسّره .

(وشذّ كونه ضميراً غير مفرد) أي مطابقاً للمخصوص نحو : أخواك نِعْما رجلين ، وحكى الأخفش عن بعض بني أسد : نِعْما رجليْن الزيدان ، ونِعْموا رجالاً الزيدون ونعِمْتُم رجالاً ، ونِعْمَنْ نساءً الهندات ، ثم قال : « لا آمن أن يكونا فهما التلقين [٣] » (خلافاً لقوم) من الكوفيّة لقولهم بالقياس على ذلك .

(و) شذّ جرّه (بالباء) الزائدة ، روى : نِعْم بهم قَوْماً ، أي نِعْم هم .

(ولا يعملان) أي نعم ، وبئس (في مصدر و) لا (ظرف) .

---

(١) في اللسان : « صفن » هذا الشاهد نثر لا شعر مع العلم بأن ط كتب فيها هذا الشاهد في صورة شطر من بيت ، وهذا تحريف .
وفي النسخ الثلاث : « صفون » من دون « أل » .
هذا وقد نسب في اللسان إلى أبي وائل .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤١٤ مع اختلاف في الرواية .

(٣) لعله يقصد بقوله : « أن يكونا فهما التلقين » .
هذا البعض من بني أسد ، فربما كانا رجلين لقنهما الرّواة هذه اللغة فذكراها على أنها محاكاة وتلقين . والعبارة في النسخ الثلاث واحدة ، ولم أفهم منها غير هذا ولعلّها محرّفة ، والله أعلم بالصّواب .
وفي هامش ط كتب ما نصّه : هكذا في نسخة ، وفي نسخة أخرى : أن يكون أنهما الفعلين .

(ويذكر المخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذّم (قبلهما) أي : نعْم ، وبئس (مبتدأ أو منسوخاً) والفعل ، ومعموله الخبر ، والرّابط هنا العموم [1] في المرفوع المفهوم من أل الجنسيّة نحو : زيد نعم الرجل ، أو رجلاً وكان زيد نِعْم الرجل ، وإنّ زيداً نعم الرجل قال :

١٤٢٤ – إنّ ابن عبد الله نِعْـــم أخو النّدى ، وابنُ العَشِيرْه [2]

وقال

١٤٢٥ – إذا أرْسَلُوني عند تعذير حاجة أُمارِسُ فيها كنتُ نِعْمَ الممارس [3]

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو : نعم الرّجل زيدٌ ، وهو أحسن من تقدمه ، لإرادة الإبهام ، ثم التفسير وإعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله .

وقيل : محذوف ، أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً (أو بدلاً) من الفاعل أقوال :

قال ابن مالك : أرجحها الأوّل لصحّته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف جعله خبراً ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، أو جعل خبره محذوفاً ، فإنه لم يعهد التزام حذف الخبر إلا حيث سدّ مسدّه شيء ، أو جعله بدلاً ، فإنه لا يصلح لمباشرة نِعْم .

وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلاً ما لا يجوز أن يلي العاملَ بدليل : « أنك أنت » ، وعلى هذا هو بدل اشتمال ، لأنه خاص ، والرجل عام .

(وقد يدخله ناسخ) نحو : نعم الرجل كان زيداً ، وظننت زيداً ، فالجملة في

---

(١) في أ : « والرابطة هنا القوم » . تحريف .
في ب : « والرابط الرفع في المرفوع » تحريف أيضاً .
(٢) لأبي دهبل الجمحيّ يمدح المغيرة بن عبد الله . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٧ .
(٣) ليزيد بن الطثرية : من شواهد الأشموني ٣ : ٣٨ .

موضع خبر كان أو ثاني مفعولي ظنّ .

(ويغلب أن يختصّ) بأن يقع معرفة أو قريباً منها أخصّ من الفاعل ، لا أعمّ منه ، ولا مساوياً نحو : نعم الفتى رجلٌ من قريش . (و) أنْ (يصح الإخبار به عن الفاعل) موصوفاً بالممدوح بعد نعْم ، أو المذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيدٌ [1] : الرّجل الممدوح زيدٌ ، وفي بئس الولد العاقّ أباه : الولد المذموم العاقّ أباه .

وإلاّ أي وإن وقع غير مختصّ ولا صحيح الإخبار عنه به بأن وقع مبايناً له (أُوّل) كقوله تعالى : « بئْس مثلُ القومِ الّذين كذّبوا [2] » أي : « مثل الذين » حذف « مثل » المخصوص ، وأقيم الذين مقامه .

ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو : « نعم العبد [3] » أي : أيّوب « فنعم الماهِدُون [4] » أي : نحن .

(وقيل) : إنما يحذف إن تقدّم (ذكرُه) . وا لأكثرون على عدم اشتراطه .

(وتخلفه) إذا حذف (صفته) وهي إن كانت إسماً وفاقاً [5] نحو : نعم الرّجل حليم كريم ، أي رجلٌ حليمٌ ، فإن كانت فعلاً نحو (نعم) الصاحب تستعين به فيعينك أي « رجل » (فممنوع أو جائز ، أو غالب مع ما قليل [6] دونها أقوال) : الأكثر على الأول والكسائي على الثاني . وابن مالك على الثالث .

---

(١) أ ، ب . « زيداً » بالنصب . تحريف . صوابه من ط .

(٢) سورة الجمعة ٥ .

(٣) سورة ص ٣٠ .

(٤) سورة الذاريات ٤٨ .

(٥) أي موافقة المخصوص المحذوف ، وفي ب ، ط : « وفاق » بالرفع صوابه من أ والأسلوب .

(٦) ط : « قيل » مكان : « قليل » . تحريف .

وأقل منه أن يحذف المخصوص ، وصفته ، ويبقى متعلّقهما كقوله :

١٤٢٦ – • بئس مقامُ الشيخ إمْرِسْ إمْرِسِ[1] •

أي مقام مقول فيه : إمرس ، أبقى مقول القول .

[ما ألحق بـ « بئس »]

« مسألة » ألحق ببئس في العمل « ساء » وفاقاً كقوله تعالى : « ساءَ مثلاً القومُ[2] » . وقوله : « بئس الشّرابُ وساءت مرتفقاً[3] » ، وقوله : « ساء ما يَحْكُمون[4] » وهي فرد من أفراد فَعل الآتي ، لأنها في الأصل بوزن « فعل » بالفتح متصرّفة[5] ، فحولت إلى « فَعُل[6] » ، ومنعت التّصرّف ، وإنما أفردت بالذّكر للاتفاق عليها كما قاله في « سبك المنظوم » .

(و) ألحق (بهما) أي بنعم في المدح ، وبئس في الذم عملاً (فَعلُ) بضم العين (وصْفاً) ككرُم[7] ، وظرُف ، وشرُف (أو مصوغاً) محوّلاً (من ثلاثيٍّ) مفتوح ،

---

(١) قائله مجهول ، وتمامه في رواية الدرر ٢ : ١١٥ :

• بين حواشي خشباتٍ يُبَسّ •
• إما على قَعْوٍ وإمـا اقعنسس •

وفي اللسان : « مرس » الشطر الأخير هو تتمة الشطر الأول شاهد الهمع .

(٢) سورة الأعراف ١٧٧ .

(٣) سورة الكهف ٢٩ .

(٤) سورة الأنعام ١٣٦ .

(٥) أي أصلها : « سوأ » بالفتح .

(٦) بعد تحويله إلى فعُل بالضم صار قاصراً ، ثم ضمّن معنى بئس ، فصار جامداً قاصراً .

(٧) أ : « كلؤم » وط : « كلُوم »

أو مكسور ، كعقَل ، ونَجِسَ . .

ثم إن كان معتل العين لزم قلبُها ألفاً نحو : قال الرجل زيد ، وباع الرجل زيد ، أو اللام ظهرت الواو ، وقلبت الياء واواً نحو : غزَوُ ، ورمُو ، وقيل : يَقَرُّ على حاله ، فيقال : رمَى ، وغزَا ومن [٨٨/٢] المسموع قولهم : لقَضُوَ الرّجل فلان، أي نعم القاضي هو .

وما ذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيّاً كالتسهيل ، زاد عليه (خطّاب [١]) في « الترشيح » : أن يكون مما يُبْنَى منه التّعجّب ، فلا يصاغ من الألوان ، والعاهات ، كما لا يصاغ من الرّباعيّ استغناءً بأفعل الفعل [٢] فعله نحو : أشد الحمرة حمرته، وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الأخير ، ورجّحه أبو حيّان .

(وقيل : إلاّ عِلِمَ ، وجَهِل، وسَمِع) فلا تُحوّل إلى فَعُل ، بل يستعمل استعماله ، باقية على حالها . قاله الكسائيّ .

(قيل) ويلحق فَعُل المذكور (بصيغتي التعجب) أيضاً . حكى الأخفش ذلك عن العرب ، فيقال : حسُنَ الرجل زيدٌ . بمعنى : ما أحسنه . (فيصدّر بلام) نحو : لَكَرُم الرجل زيدٌ ، بمعنى : ما أكرَمَهُ . قال خطّاب : وهي لام قسم .

(ولا تلزم أل فاعِلَهُ) بل تكون معرفة ونكرة ، وتلحق الفعل العلامات نحو : لكَرُم زيدٌ ، وهند لكَرُمت ، والزيدان لكَرُما رجلين ، والزيدون لكرُموا رجالاً ، يريد : ما أكرم ، بخلافه حال استعماله كنِعْم فلا تلزمه اللاّم ، بل يجوز إدخالها وتركها ، ولا يكون فاعله إلاّ كفاعل نعم .

---

(١) سبق ذكره ١ : ١٤١ .

(٢) ط : « بأفعل الفعلى فعله » وفي أ ، ب : « استغناء بأفعل الفعل فعله » .

[حبّذا]

« مسألة » :

كنِعْم في العمل، وفي المعنى مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب (حبَّذا، وأصله: حَبُب) بالضم أي صار حبيباً ، لا من حَبَبَ بالفتح (ثم) أدغم فصار (حَبَّ) .

والأصحّ أن « ذا » فاعله ، فلا تتبع ، وتلزم الإفراد والتذكير ، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله :

١٤٢٧ – • يا حبّذا جَبَلُ الرَّيّانِ من جبلٍ وحبَّذَا ساكِنُ الرَّيّان مَنْ كانا [١] •

وحبّذا نَفَحاتٌ من يمانيـــةٍ تأتيك من قبل الرَّيّانِ أحيانا

وقوله :

١٤٢٨ – • حبَّذا أنْتُما خَلِيليَّ إنْ لَمْ تَعذُلانِي مِنْ دَمْعِيَ المهراق [٢]

وقوله :

١٤٢٩ – • ألا حبَّذا هِنْدٌ وأرْضٌ بها هِنْد [٣] •

وإنّما التزم ذلك (لأنه كالمثَل) والأمثال لا تغيّر ، كما يقال : « الصيف ضَيَّعْتِ اللّبن » بكسر التّاء ، وإن كان الخطاب لغير مؤنث ، أو لأنه على حذف .

والتّقدير في « حبّذا هند » مثلاً : « حبّذا حُسْنُ هندٍ » و « حبّذا زيد » : « حبّذا أمرُهُ وشأنه ، فالمقدّر المشار إليه مذكّرٌ مفرد حذف ، وأقيم المضاف إليه

(١) لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل . ديوانه ٥٩٦ واللسان : « حبب » .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر : ٢ : ١١٥ .

(٣) للحطيئة ديوانه ٣٩ . وتمامه :

• وهند أتى من دونها النّأي والبُعْدُ •

مقامه . أو لأنّه على إرادة جنسٍ شائعٍ ، فلم يختلف ، كما لم يختلف فاعل نعم ، إذا كان ضميراً [١] » .

هذه أقوال . الأكثر على الأول ، ونسب للخليل ، وسيبويه ، وابن كَيْسان على الثّاني والفارسيّ على الثالث .

(وقال دُرَيْد : « ذا » زائدة) وليست اسماً مشاراً به بدليل حذفها من قوله :

١٤٣٠ – • وحبَّ دِينا [٢] •

وقيل : صارت بالتركيب مع « حبّ » فعلاً فاعلُهُ المخصوصُ كقولهم فيما حكى : لا تحبذه [٣] . قاله المبرّد والأكثرون ، ولعدم الفصْل بين « حبّ » و « ذا » ، ولعدم تصرف « ذا » بحسب المشار إليه .

وردّ بجواز حذف المخصوص ، والفاعل لا يحذف .

(وقيل : الكُلّ اسمٌ) واحدٌ مركّب ، قاله المبرّد والأكثرون ، واختاره ابن عُصفور ؛ لإكثار العرب من دخولها عليها من غير استيحاش ، ولعدم [٤] الفصل بين « حبّ » و « ذا » ، وتصرّف « ذا » بحسب المشار إليه .

---

(١) أ : « إذا كان ضمير » بالرفع . تحريف .

(٢) قطعة من رجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، وقد روي على الوجه التالي :

• باسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيْرهُ شَقِينا •

• فحبّذا ربّاً وحبّ دينا •

وانظر الأشموني والعينيّ ٣ : ٤٢ .

(٣) حيث جاءوا لها بمضارع ، وذلك يدلّ على فعليّة التركيب . انظر : التصريح ٢ : ١٠٠ .

(٤) من قوله : « ولعدم الفصل » إلى قوله : وعلى هذا هو مرفوع سقط من أ ، ب .

وعلى هذا هو مرفوعٌ وفاقاً ، ثم هل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أي خبر مبتدؤه المخصوص ؟ (قولان) : المبرد على الأول ، والفارسي على الثاني ، (وعلى الأول) وهو القول بأن ذا فاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أي الجملة فهي خبر[1] عنه ، والرابط ذا أو العموم إن قلنا : أريد الجنس (أو [2] مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أي خبر محذوف المبتدأ وجوباً ، وكأنه قيل من المحبوب ؟ فقال : زيد أي هو (أو بدل) من ذا لازم التبعية (أو عطف بيان) عليه (أقوال) : الأكثرون على الأوّل [3] ، وعلى الثاني الصَّيْمريّ وابن مالك على الثالث ، وابن كيسان على الرابع .

قال ابن مالك : والحكم عليه بالخبريّة هنا أسهل منه في باب « نِعْمَ » لأنّ مُصَعَّبَهُ هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء ، وهي لا تدخل هنا ، لأنّ حبّذا جارٍ مَجْرى المثل

وردَّ كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص ، فيلزم حذف الجملة بأسْرِها من غير دليل .

وردَّ عطف البيان بمجيئه نكرةً ، واسم الإشارة معرفة كما في قوله :

١٤٣١ — • وحبّذا نفحات [4] •

وردّ البدل بأنه على نية تكرار العامل ، وهو لا يلي حبّ .

وأجيب بعدم اللزوم بدليل : « إنّك أنت » .

---

(١) كلمة « خبر » سقطت من أ . وفي ط : « فهو » . تحريف .

(٢) من قوله : « أو مبتدأ محذوف الخبر » إلى قوله : « أو بدل من ذا » سقط من أ .

(٣) في ب بعد قوله : « على الأول » بياض مشار إليه بـ « كذا » ، وليس في أ ، وط ما يشير إلى هذا البياض .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٢٧ .

(ولا يقدّم) مخصوص حبّذا عليها وإن جاز تقديمُهُ على « نِعْم » بقلة ، لأنّها فرعٌ عنها ، فلا تساويها في تصرّفاتها ، ولأنها جارية مجرى المثل (٨٩/٢) ولئلا يتوهّم من قولك مَثَلاً : « زيد حبّذا » : كون المراد الإخبار بأن زيداً أحب ذا [١] ، وإن كان توهّما بعيداً .

(وحذْفُه) استغناءً بما دَلّ عليه [قليلٌ] كقوله :

١٤٣٢ – • فحبذا ربّاً ، وحبّ دِينا [٢] •

أي ربّاً الإلهُ .

وقوله :

١٤٣٣– • ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما مَنَحْتُ الهوَى من لَيْس بالمتقارب[٣] •

أي حبّذا حالتي معك !

(ويجوز فصلُهُ) من حبّذا (بنداء) كقول كثيّر :

١٤٣٤ – • ألا حبذا يا عَزُّ ذاكِ التّسَاتُرُ [٤] •

(و) يجوز (كونُهُ) اسْمَ (إشارة) كقول كثيّر المذكور ، وقول الآخر :

١٤٣٥ – • فيا حبّذا ذاك الحبيبُ المُبَسْمِل [٥] •

---

(١) كلمة : « ذا » سقطت من أ . (٢) سبق ذكره رقم ١٤٣٠ .

(٣) للمرار بن هماس الطائي ، وفي حاشية الأمير على المغني ٢ : ١٣٣ ، لمرداس بن هماس من شواهد : المغني ٢ : ١٣٣ ، والعينيّ ٤ : ٢٤ ، والأشموني ٣ : ٤١ ، وحاشية يس ٢ : ٩٩ .

(٤) لكثيّر عزة ديوانه ٢ – • – دار الثقافة – بيروت وصدره : • وقلت وفي الأحشاء داءٌ مخامِرٌ • .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

• لقد بسَملتْ ليلى غداة لقيتُها •

انظر القالي ٢ : ٢٧٠ ، واللسان : « بسمل » .

(ويكون قبله) أي المخصوص (أو بعده نكرةٌ منصوبة بمطابِقه [١]) كقوله :

١٤٣٦ – • ألا حبّذا قَوْماً سُلَيْمٌ فإنّهُم [٢] •

وقوله :

١٤٣٧ – • حبّذا الصّبر شيمةٌ لامرئٍ را مَ مُـباراةَ مُـولَع بالمَعالي [٣] •

ويقال : حبّذا رجلين الزيدان، ورجالاً الزيدون ، ونساء الهندات ، وكذا مؤخراً .

(فثالثها) أي الأقوال فيه (إن كان مشتقاً) فهو (حال وإلاّ) بأن كان جامداً فهو (تمييز) .

وقال الأخفشُ والفارسيّ والرّبَعيّ: حالٌ مطلقاً . وقال أبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقاً .

(ورابعها) قاله أبو حيان : (المشتق إن أريد تقيّد المدح به حالٌ وغيره) وهو الجامد ، والمشتقّ الذي لم يُرِدْ به ذلك، بل تَبيينُ حُسْنِ المبالغ في مَدْحه (تمييزٌ) .

(١) أ – « أو بعد نكرة منصوب مطابقه » .
التحريف في : « بعد » و « منصوب » .
ب – « أو بعده نكرة منصوب مطابقه »
التحريف في كلمة « منصوب » .
ط – « أو بعده نكرة منصوب بمطابقه » .
التحريف في « منصوب » :

(٢) قائله مجهول ، وتمامه :
• وفوا إذ تواصوا بالإعانة والصبر •
انظر الدرر ٢ : ١١٧ .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ١١٧ .

مثال الأوّل : ولا يصح دخول « مِنْ » عليه : « حبذا هندُ مواصلةً » أي في حال مواصلتها .

والثاني : وتدخل عليه « من » حبّذا زيدٌ راكباً .

(وخامسها) : قاله في البسيط : إنه منصوب بـ« أعني » مُضْمراً فهو مفعول لا حال ولا تمييز ، قاله أبو حيّان ، وهو غريب ، ثم الأولى التأخير عند الفارسيّ والتّقديم عند ابن مالك .

وقال الجَرْميّ وابن خروف : هما سواء في الحال ثم قال الجَرْميّ : تقديم التمييز فيه قبيح . وقال ابن خروف : حسن [1] .

وقال أبو حيان : الأحسن تقديم التّمييز ، وكذا الحال ، إن كانت من « ذا » ، وإن كانت من المخصوص فالتأخير .

(ونؤكّد حبّذا) توكيداً (لفظياً) كقوله :

١٤٣٨ — • ألا حبّذا حَبّذا حبّذا حبيبٌ تَحمّلْتُ منه الأذى • [2] .

(وتدخل عليها لا ، فتساوى بئس في) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدّم نظيره في حبّذا ، كقوله :

١٤٣٩ — • لا حبّذا أنتِ يا صنعاءُ من بلد[3] •

---

(١) ب ، ط : « أحسن » .

(٢) من شواهد المنصف ١ : ٨٢ .

وقائله إبراهيم بن سفيان كما في البغية ١ : ٤١٤ ، وعند صاحب الدرر ٢ : ١١٧ مجهول القائل .

(٣) لزياد بن منقذ العدويّ . وتمامه :

• ولا شَعوبُ هوىً مني ولا نُقُمُ •

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٣٩ ، ومعجم البلدان لياقوت ٥ : ٣٨٩ .

وقوله :

١٤٤٠ – • ولا حبّذا الجاهِلُ العاذِلُ [١] •

وقوله :

١٤٤١ – • ألا حبذا أهْلُ الملا غيْرَ أنّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حبّذاهِيا [٢] •

وقال أبو حيّان : ودخول « لا » على حبذا لا يخلو من إشكال ، لأنه إن قدر « حبّ » فعلاً ، و « ذا » فاعله ، أو حبّذا كلها فعلاً ، فـ « لا » لا تدخل على الماضي غير المتصرّف ، ولا على المتصرّف إلاّ قليلاً ، أو كلّها اسماً ، فإن قدّر في محلّ نصب لم يصحّ ، لأنه على العموم نحو : لا رجل ، وهو هنا خصوص ، أو رفع ، فكذلك لوجوب تكْرار « لا » حينئذ .

(وتعمل) حبّذا (فيما عدا المصدر) كالظرف ، والمفعول له ، ومعه نحو : حبذا زيدٌ إكراماً له ، وحبّذا عمرو لزيد بخلاف المصدر إذ هي غير متصرّفة ، فلا مصدر لها .

(وتوقّف أبو حيّان في) عملها من غير (الحال والتمييز) وقال : لا ينبغي

---

(١) صدره :

• ألا حبذا عاذري في الهوى •

وقائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٤ : ١٦ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

(٢) لذي الرمة :

من شواهد : العيني ٤ : ١٢ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

والأشموني ٣ : ٤٠ وانظر ملحق ديوان رؤبة ٧٦٠ وفي العيني منسوب إلى كثرة أم شملة بن برد في مّية صاحبة ذي الرّمة .

أن يقدم عليه إلاّ بسماع. أمّا الحال والتّمييز ، فتعمل فيهما وفاقاً :

(وتضمّ فاء [1] « حب » مفردة) من « ذا » بنقل ضمّة العين إليها ، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو : حُبَّ زيد ، وحَبَّ ديناً .

ويجب الإبقاء إذا فكّت كإسناد « حبّ » إلى ما سكن له آخر الفعل نحو : حبَبْتُ يا هذا (وكذا فَعُل السّابق) المستعمل كنعم وبئس ، أو تعجّباً أصلاً أو تحوُّلاً يجوز نقل ضمة عينه إلى الفاء ، فتسكن كقوله :

١٤٤٢ ـ • حُسْنَ فِعْلاً لِقاءُ ذِي الثّروةِ المعـ ـلِق بالبِشْرِ والعطاء الجزيلِ [2] •

وقيّد في التّسهيل الفاء بكونها حلقيّة . قال أبو حيّان : ولا يختصّ بذلك ، بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو : لضُرب الرجل بضم الضاد .

(ويجوز جرّ فاعلهما) أي « حبّ » المفردة ، وفعل (بالباء) الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل تعجُّباً كقوله :

١٤٤٣ ـ • وحُبَّ بها مَقْتُولةً حين تُقْتَلُ [3] •

وكقوله :

---

(١) ط « فأحب » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ :

(٣) للأخطل .

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٢٩ ، والخزانة ٤ : ١٢٢ ، والعيني ٤ : ٢٦ .

ورواية الديوان ٢٦٣ .

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها فأطيب بها مقتولة حين تقتلُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وكقوله :

١٤٤٤ ـ حبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرى منه إلاّ صفحةٌ أو لمسامُ [١]

وحكى الكسائيّ : « مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً ، وجدن أبياتاً [٢] » .

---

(١) للطرمّاح بن حكيم :

من شواهد : العيني ٤ : ١٥ ، والأشموني ٣ : ٣٩ ، واللسان : « زور » .

(٢) في هذه الحكاية زيدت الباء في الفاعل أولاً ، وتجرّده منها ثانياً .

وأصل جاد بهن أبياتاً : جدن أبياتاً ، من جاد الشيء جودة إذا صار جيّداً .

وأصل جاد : جوَد بفتح العين ، فحوّل إلى : فَعُل بضمها لقصد المبالغة والتعجّب ، وزيدت الباء في الفاعل ، وعوّض من ضمير الرفع ضمير الجرّ ، فقيل : بهن ، وأبياتاً تمييز .

وجدن أبياتاً على الأصل من عدم زيادة الباء ، فلذلك يثبت ضمير الرفع ، وأبياتاً تمييز ، وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز .

انظر هذا البحث في التصريح ٢ : ٩٨ ، ٩٩ .

صِيغتَا التَعجّب

(ومنه) أي الجامد (صيغتا التعجب) وهما (ما أفْعَل [٢/٩٠] وأفْعِلْ) به (قال الكوفية : وأفْعِل) بغير « ما » مسندة إلى الفاعل نحو قوله :

١٤٤٥ – • فأبْرِحْتَ فارساً [١] •

أي ما أبرحك فارساً .

(وبعضهم ، وأفْعَل من كذا) .

وزعم الفرّاء : الأولَى أي ما أفعل (اسماً) لكونه لا يتصرّف ، ولتصغيره ، ولِصحّة عينه في قولهم : ما أُحَيْسنه [٢] ، وقوله :

١٤٤٦ – • يا ما أُمَيْلح غِزْلاناً [٣] •

---

(١) قطعة من بيت جاء على النحو التالي :

وُمرّة تَحْميهمْ إذا ما تبدّدوا وتَطْعَنُهُم شَزْراً فأبْرِحْتَ فارسا

قائله : عباس بن مرداس ، وعند صاحب الدرر مجهول القائل من شواهد : سيبويه ١ : ٢٩٩ . وانظر الأصمعيات ٢٠٦ .

ومعنى أبرحت : أي أعجبت وبالغت ، ومنه قول الأعشى :

أقولها حين جد الرحيـــل أبرحت ربّاً وأبرحت جارا

وانظر اللسان « برح » .

(٢) ط فقط : « ما أحسنه » . تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠١ .

وقالوا : ما أطْوَلَهُ [١] ، كما قالوا : هو أطولُ من كذا .

وردَّ بأنَّ امتناع التصرّف – لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقةً واحدةً ، إذْ معنى التعجّب لا يختلف باختلاف الأزمنة – لا ينافي الفعليّة [٢] كـ « ليس » ، « وعسى » .

وبأنّ تصغيره ، وصحّة عينه ؛ لشبهه بأفعل التّفضيل ، وقد صحّت العين في أفعال : كَحوِل ، وعَوِر .

ويدلّ للفعليّة بناؤه على الفتح ، ونصبه المفْعُول الصريح ، ولزوم نون الوقاية مع الياء .

(و) زعم ابن الأنباريّ (الثانية) أي : « أفْعِلْ به » اسماً، لكونه لا تَلحقه الضّمائر .

(وجوّز هشام المضارع من ما أفْعَل) فيقال : ما يحسن زيداً . وردَّ بأنه لم يسمع) .

(وينصب المتعجّب منه بعدما أفْعَل مفعولاً به) على رأي غير الفراء ، والهمزة فيه للتعدية ، والفاعل ضمير مستتر عائد على « ما » مفردٌ مذكرٌ لا يتبع بعطف ولا توكيد ، ولا بدل .

وعلى رأيه [٣] نصبه على حدّ نصب « الأب » في : زيد كريمٌ الأبَ [٤] .

والأصل : زيدٌ أحْسَنُ من غيره مثلاً ، أتوا بـ « ما » على سبيل الاستفهام [٥] ،

---

(١) مثال لصحّة العين .

(٢) « لا ينافي الفعليّة » خبر « أنّ » في قوله : « وردّ بأن » الخ .

(٣) أي على رأي الفرّاء .

(٤) أي النصب على التشبيه بالمفعول به .

(٥) يرى الدّماميني أنها « استفهاميّة في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجّب » قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى ، لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه . =

فنقلوا الصفة من « زيد » ، وأسندوها إلى ضمير « ما » وانتصب « زيد » بـ « أحْسَن » فرقاً بين الخبر والاستفهام . وفتحة أفْعِلَ على هذا قيل : بناء ، لتضمّنه معنى التعجّب . وقيل : إعراب ، وهو خبر « ما » بناءً على نصب الخبريّة بالخلاف عند الكوفيين .

(والأصَحّ أنْ « ما » مبتدأ) خبره ما بعده .

وقال الكسائي : لا موضع لـ« ما » [1] من الإعراب (و) الأصح (أنّها نكرة تامة) بمعنى : شيء خبريّة قصد بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجّب منه ، لاقتضاء التعجّب ذلك .

(وقيل :) نكرة (موصوفة) بالفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، أي شيء أحْسَن زيداً عظيم .

(وقيل : استفهامية) دخلها معنى التعجّب لإجماعهم على ذلك في : أيّ رجل زيد .

ورُدّ بأنّ مثل ذلك لا يليه غالباً إلا [2] الأسماء . نحو : « فأصحابُ الميمنة ما أصْحابُ الميمنة [3] » . و « ما » ملازمة للفعل ، وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أيّ كما جاز ذلك في » .

١٤٤٧ — « يا سيِّداً ما أنت من سَيِّد [4] »

= وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجّب نحو :

« ما لي لا أرى الهدهد » (النمل ٢٠) . انظر الصبان ٣ : ١٧ .

(١) ط فقط : « لها » مكان « ما » .

(٢) كلمة : « إلاّ » سقطت من أ .

(٣) سورة الواقعة ٨ ، وفي النّسخ الثلاث : « وأصحاب بالواو » .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٧٣ .

(وقيل : موصولة) صِلَتُها الفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : الذي أحسن زيداً عظيم .

(و) يُجرّ المتعجّب منه (بعد أفْعِلْ بباء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو : أكرم بزيد (وقيل يجوز حذفها مع أنْ وأنَّ) المصدريّتين كقوله :

١٤٤٨ – • وأحبِب إلينا أن يكون المقدّما [١] •

وقوله :

١٤٤٩ – • فأحْسِن وأزْيِن لامْرىءٍ أنْ تَسرْبَلا [٢] •

وقال بعض المولّدين :

١٤٥٠ – • أهْوِن عليَّ إذا امتلأتَ من الكرى أني أبيت بليلة الملْسُوعِ [٣] •

(والأصح أنه خبر) معنىً ، وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة ، وليس بأمر حقيقة . (فمحل المجرور) بعده (رفع فاعلاً) والهمزة فيه للصّيرورة والباء للتّعدية ،

---

(١) للعباس بن مرداس الصحابي . وصدره :

• وقال نبيّ المسلمين تقدّموا •

ورواية الديوان ١٠٢ : « وحُبّ إلينا » .

من شواهد : العينيّ ٣ : ٦٥٦ / ٤ : ٥٩٣ ، والتصريح ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٣ : ١٩ .

(٢) صدره :

• تردّد فيه ضوؤها وشعاعُها •

والبيت قائله مجهول عند صاحب الدرر ٢ : ١٢٠ وورد في معجم الشواهد ٢٩٦ غير منسوب والشاهد لأوس بن حجر . ديوانه ٨٤ . وقد نسبه ابن عصفور في المقرب ٧٧ إلى أوس بن حجر أيضاً .

(٣) لبعض المولّدين كما في الدرر ٢ : ١٢٠ .

ولا ضمير في « أفْعِل » ، والتقدير في : أحْسِن بزيد : صار زيدٌ ذَا حُسْنٍ كقولهم : أبقلت الأرض ، أي صارت ذات بقل .

(وقيل :) هو (أمر) حقيقةً ، فمحل المجرور نَصْبٌ على المفعوليّة ، والهمزة للنقل كهي في « ما [1] أفعل » ، فالباء زائدة .

واختلف على هذا ، فالأصحّ (فاعله ضمير المصدر) الدّال على الفعل ، فكأنه قِيل : يا حُسْن أحْسِن بزيد أي ألزمه ، ودُمْ به ، ولذلك وجد الفعل على كلّ حال .

(وقيل :) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت : أحسن يا مخاطب به ، أي أحكم بحسنه ، ولم يبرز في التأنيث ، والتثنية ، والجمع ، لأنه جرى مجر المثل ، ولزمت الباء في المفعول ، ليكون للأمر في معنى التعجّب حالٌ لا يكون له في غيره .

وردَّ كونه أمراً بأنه محتمل للصّدق والكذب ، وبأنه لا يجاب بالفاء ، وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو : أحْسِنْ بك ، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضَمِيرَيْ فاعل ومفعول لمسمّى واحد ، وبأنه لو كان الناطق به أمراً بالتعجّب لم يكن متعجّباً ، كما لا يكون الأمر بالحلف ، والنداء ، والتّشبيه حالفاً ، ولا منادياً ، ولا مُشَبّهاً ، وقد أجمع على أنه متعجّب .

قال أبو حيّان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أفْعِل أمر صورة خبر معنى ، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل ، والهمزة للتعدية ، والمجرور في موضع مفعول لكان مذهباً ، فقولك : أحْسِنْ بزيد ، معناه : أحْسِن هو أي الإحسان زيداً أي جَعَلَهُ حسناً ، فيوافق [٢/٩١] معنى : ما أحسن زيداً ، قال : ولا ينافي ذلك التّصريح بالخطاب من : يا زيد أحسن بزيد ، لأن الفاعل مخالف للمخاطب ، فالمعنى :

---

(١) ط : « فيما » مكان : « في ما » .

يا زيد أحسن الإحسانَ زيداً ، أي جعله حسناً ، كما تقول : يا زيد ما أحسن زيداً ، أي شيء جعله حسناً .

قال : ويدلّ على أن محل المجرور نصب جواز حذفه ، ونصبه بعد حذف الباء في قوله :

١٤٥١ – • فأبْعِدْ دَار مُرْتحلٍ مزاراً [١] •

ويحذف المتعجّب منه مع ما أفعل (لدليل) كقوله :

١٤٥٢ – جزى اللهُ عنّا ، والجزاءُ بِفَضْلِه ربيعَةَ خيراً ما أعفَّ وأكْرَما [٢]

أي : ما أعفهم ، وأكْرَمَهم [٣] .

وفي جواز حذفه (مع أفْعِل خُلْفٌ) قال سيبويه : لا يجوز ، وقال الأخفش وقوم يجوز ، لقوله تعالى : « أسْمِع بهم وأبْصِرْ [٤] » أي بهم . (وقيل : بل يحذف الجار فيستتر) الفاعل في أفعل ، ولا يحذف ، وردّ بأنه لو كان مستتراً لبرز في التثنية والجمع ، والتأنيث .

(ولا يكون المتعجّب) منه (إلاّ مختصاً) من معرفة ، أو قريب منها بالتخصيص ، لأنه مخبر عنه في المعنى .

(ومنع الفراء ذا أل العهديّة) نحو : ما أحسن القاضي ، تريد : قاضياً بينك

---

(١) في الدرر ٢ : ١٢٠ قائله مجهول . وصدره :

• لقد طَرَقَتْ رجال الحيِّ لَيْلى •

(٢) نسب لعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه . من شواهد : العينيّ ٣ : ٦٤٩ ، والتصريح ٢ : ٨٩ والأشموني ٣ : ٢٠ .

(٣) أ : « وأكرمهم » . تحريف .

(٤) سورة مريم ٣٨ .

وبين المخاطب ـ عهد فيه ـ وأجازه الجمهور .

(و) منع (الأخفش أيّاً الموصول بالماضي) نحو : ما أحسن أيّهم قال : ذاك ، وأجازها سائر البصريين ، فإن [1] وصلت بمضارع جاز اتّفاقاً .

(ولا يُفْصَل) المتعجّب منه من أفْعَل ، وأفْعِلْ بشيء لضعفهما بعدم التصرّف ، فأشبها إنّ وأخواتها (إلا بظرف ومجرور يتعلّق بالفعل) فإنه يجوز (على الصحيح) لتوسّعهم فيهما ، ولجواز الفصل بهما بين إنّ ومعمولها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها ، ولكثرة وروده كقوله :

« ما أحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءهَا [2] »

وقوله :

١٤٥٣ ـ . وأحْبِبْ إلينا أن يكون المقدّما [3] .

وقيل : لا يجوز الفصل بهما أيضاً ، وعليه أكثر البصريين ، ونُسِب إلى سيبويه . (وثالثها : قبيح) أي يجوز على قُبْح . قال أبو حيّان : ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلّق وجب تقديم المجرور كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وقوله :

١٤٥٤ ـ خَلِيليَّ ما أحرَى بذي اللُّبِّ أن يُرَى صبوراً، ولكن لا سَبِيلَ إلى الصَّبْر[4]

---

(١) من قوله : « فإن وصلت » إلى قوله : « فأشبها إنّ » الخ سقط من ب .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٢١ : « ظاهره أن هذا شعر وليس كذلك ، بل هو نثر من كلام عمرو بن معد يكرب الزبيديّ » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٤٤٨ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٣ : ٢٦٢ ، والأشموني ٣ : ٢٤ ، وحاشية يس ٢ : ٩٠ .

أمَّا ما لا يتعلَّق منهما بالفعل ، فلا يجوز الفصل به وفاقاً نحو: ما أحسن بمعروف أمْراً .

(وجوّزه الجَرْميّ وهشام بالحال) أيضاً نحو : ما أحسن مُقْبلاً زيداً .

(زاد الجَرْمي أو المصدر) نحو : ما أحسن إحساناً زيداً والجمهور على المنع فيهما .

(و) جوّزه (ابن مالك بالنّداء) كقول عليّ : « أعْزِزْ على أبا اليَقْظان أن أراك صَرِيعاً مُجدَّلاً » .

(و) جوّزه (ابن كيسان بلولا) الامتناعيّة نحو : ما أحسن لولا بخله زيداً .

قال أبو حيّان : ولا حجة له على ذلك .

(ولا يقدّم معمول) لفعل التعجّب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب ، لعدم تصرّفه ، ولأن المجرور من أفْعِل عند الجمهور فاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه .

(ولا يفصل بينهما) أي بين « ما » وأفعل (بغير كان) . أما كان الزائدة فيجوز الفصل نحو : ما كان أحْسن زيداً .

(والأكثر) على أنّ فعل التعجب (يدلّ على الماضي المتصل) بالحال ، فإذا أريد الماضي المنقطع أتى بكان ، أو المستقبل أتى بيكون . (وقيل) : إنما يدل على (الحال) دون المضي [1] ، حكى عن المبرّد .

(وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال ، والماضي ، والاستقبال ، ويقيّد في المضي بكان وأمسى، وفي الحال بالآن ، وفي الاستقبال بيكون ونحوه من الظروف المستقبلة كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبْصِر يوم يأتوننا [2] » قاله ابن الحاجّ .

---

(١) أ : « على الحال أو المضيّ » . تحريف .

(٢) سورة مريم ٣٨ .

(ويجرّ ما يتعلّق بهما إن كان فاعلاً معنىً بإلى) نحو : ما أحب زيداً إلى عمرو ، وما أبغضه إلى بكرٍ ، والأصل : أحبّ عمرو زيداً ، وأبغض بكرٌ زيداً .

(وإلاّ) أي : وإن لم يكن فاعلاً معنىً (فإن أفهم عِلماً أو جَهْلاً فبالباء) يجر نحو : ما أعرف زيداً بالفقه وما أبصر عمراً بالنحو ، وأجْهَل خالداً بالشعر .

(وإلاّ) أي وإن لم يُفْهَمْ ذلك (فإن تعدّى بحرف فيه) يجرّ نحو : ما أعز زيداً عليَّ ، وما أزهده في الدنيا (وإلاّ) بأن تعدّى بنفسه (فباللام) يجرّ نحو : ما أضرب زيداً لعمرو .

(ويقتصر على الفاعل) في باب – كسا [٢/٩٢] وظن فيقال : ما أكسى زيداً ، وما أعطى عمراً ، وما أظنّ خالداً بحذف المفعولين .

(ويستغنى بجر أحد مفعولَيْ (الأوّل) أي باب كسا باللاّم عن ذكر الآخر نحو : ما أكساه لعمرو ، وما أكساه للثياب ، ولا يُفْعَل ذلك في باب ظنّ ، وإن جمع بينهما فالثّاني منتصب بمُضْمرٍ نحو : ما أعطى زيداً لعمرو الدراهم ، وما أكساه للفقراء الثياب (خلافاً للكوفيّة) في الأمرين ، أي قولهم : بجواز ذكرهما في باب كسا على أنّ الثاني منصوب بفعل التّعجب ، وبجوائز مثل ذلك في باب ظن ، إذا أمن اللّبس نحو : ما أظن زيداً لبكرٍ صديقاً [١] فإن خيف أدخل اللام [٢] عليهما نحو : ما أظنّ زيداً لأخيك لأبيك، والأصل : ظنّ أخاك أباك .

قال أبو حيّان : هذا تحرير النقل في المسألة وخلط ابن مالك ، فنقل عن البصريين تساوي الحكم في باب كسا وظن، وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب ، بلا تفصيل .

---

(١) ط : « ما أظن زيداً لبكر أ صديقاً » تحريف .

(٢) كلمة : « اللام » سقطت من أ .

[صيغ التعجّب السّماعيّة]

مسألة :

(من مفهـم التعجب) الذي لا يبوّب [١] له في النحو قولهم :

(سُبحانَ الله) ، وفي الحديث « سبحان الله ، إنّ المؤمن لا ينجس » .

(لله درّه) . قال في الصّحاح : أي عمله ، وأصل الدَّر : اللّبن .

(حسبك بزيد رجلاً) . ويجوز حذف الباء ورفع زيد [٢] ، ويجوز إدخال « مِنْ » في رجل .

(يا لك من ليل) ، ويجوز حذف « من » ، والنصب .

(إنّك من رجل) لعالم ، ولا يجوز حذف « مِنْ » منه .

(ما أنت جارةً) بالنصب على التمييز ، ويجوز إدخال « من » .

(واها له ناهياً [٣]) .

ومن ذلك : لا إله إلاّ الله . سبحان الله . من هو .

أو رَجُلاً : ويْلهُ رجلا ، وكفاك به رَجُلاً ، والعظمة لله من رَبٍّ . وأعجبوا لزيد رجلاً أو من رجل . وكاليوم رجلاً . وكاللّيلة قَمراً ، وكرَماً ، وصلَفاً ،

---

(١) ب : « لا ينوب » ، أ : « لا ثبوت » . تحريف والمراد أن هذا التعجب شذّ عن قواعد التعجب التي أثبتها النحويون في كتبهم .

(٢) أ : « ورفع رجل » . تحريف .

(٣) ب : « ياهيا » . ط : « ياهيء » والأوضح أن تكون : « ناهياً » كما في أ .

ويا لَلْماء ، يا لَلدَّواهي ، ويا حُسْنَهُ رَجُلاً ، ويا طيبها من ليلةٍ ، لله لا يُؤَخَّر الأجل . (و) من ذلك (كيف ، ومَنْ ، وما ، وأي في الاستفهام) نحو : « كيف تكفرون بالله[1] » ، « عمّ يتساءلون[2] » ، « الحاقّة ما الحاقّة[3] » . « لأيّ يوم أجّلت[4] » .

(١) سورة البقرة ٢٨ .
(٢) سورة النبأ ١ .
(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢ .
(٤) سورة المرسلات ١٢

المَصْـــدَر

(المصدر) أي : هذا مبحث إعماله . (يعمل كفعله) لازماً ، ومتعدّياً إلى واحد ، فأكثر أصلاً ، لا إلحاقاً ، كما في شرح الكافية ، لأنه أصله [١] ولذا لم يتقيّد عملُه بزمان . (إن كان مفرداً مكبّراً غير محدود ، وكذا) إن كان (ظاهراً على الأصحّ) ، فلا يعمل مثنّىً ، فلا يقال : عجبت من ضَرْبَيْك زيداً ، ولا مجموعاً ولا مصغّراً ، كعرفت ضُرَيْبَك زيداً ولا محدوداً بالتاء . كعجبت من ضَرْبتك زيداً ، وشذّ قوله :

١٤٥٥ – • بضرْبة كفيه الملا نَفْسَ راكب [٢] •

ولا مضمراً ، كضَرْبك زيداً حَسَنٌ وهُو المُحسِنَ قبيحٌ [٣] ، لأن كُلاً مما ذكر يُزِيل المصدر عن الصّفة التي هي أصل الفعل ، خُصُوصاً الإضمار ، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، كما أن ضمير العَلَم ليس بعَلَم ، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس .

وقال الكوفيون : بجواز إعمال المصدر ، واستَدلُّوا بقوله :

---

(١) أي أصل الفعل .

(٢) من شواهد : العينيّ ٣ : ٥٢٧ ، والأشمونيّ ٢ : ٢٨٦ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .

(٣) مثل له الصبان بقوله : « مروي بزيد حسن وهو بعمرو قبيح » .

١٤٥٦ – وما الحربُ إلاّ ما علِمتم وذُقتُمُ وما هو عنها بالحديث المُرَجَّم [١]

أي : وما الحديث عنها . والبصريّون تأوّلوه على أن « عنها » متعلّق بأعني مقدّراً .

(وثالثها : يعمل في المجرور فقط) دون المفعول الصريح ، قاله الفارسيّ وابن جنيّ .

قال أبو حيّان : وقياس قولهما إعماله في الظّرف ، إذ لا فرق بينهما ، وقد أجازه جماعة .

(وجوّزه قومٌ في الجمع المكسّر) واختاره ابن مالك ، قال : لأنه ، وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ ، ومتضاعف بالجمعيّة ، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرّراً بعطف، وقد سمع : « تركته بِمَلّاحِس البقر أولادَها [٢] » ، وقال الشاعر :

١٤٥٧ – • مواعيد عُرْقُوبٍ أخاه بِيَثْرِبِ [٣] •

---

(١) من معلقة زهير المشهورة .
من شواهد الخزانة ٣ : ٤٣٥ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .

(٢) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها .
ويروى بمَلْحس البقر أولادَها ، ولا شاهد فيها . أنظر : القاموس .

(٣) نسبه في الدرر ٢ : ١٢٢ إلى امرىء القيس ونسبه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجعيّ وفي النسخ الثلاث « مواعد » مكان : « مواعيد » من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٧ ، وقطر الندى ٣٦٧ ، وابن يعيش ١ : ١١٣ ، والمقرّب ١ : ١٣١
هذا وصدر البيت في المقرّب :

• وقد وعدتْك موعداً لو وَفَت به •

وصدره في اللسان :

• وعَدْتَ وكان الخُلْفُ منك سجيّةً •

قال أبو حيّان : والمختار المنع ، وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر ، أي لحست أولادها ، ووعد أخاه .

(ويقدّر بأن) المصدريّة مخفّفة أو غيرها [١] (قيل :) أي قال بعضهم زيادة (أو ما المصدرية) والفعل قد « أنْ » غير المخفّفة[٢] للماضي كقوله :

١٤٥٨ – • أمِنْ بَعْد رَمْي الغانِياتِ فُؤَادَهُ [٣] •

والمستقبل كقوله :

١٤٥٩ – فَرُمْ بيَدَيْكَ هل تَسْطيعُ نَقْلاً جبالاً من تهامَةَ راسِياتِ [٤]

و « ما » للماضي والحال كقوله : « كذكركم آباءكم [٥] » وقوله « تخافُونَهُم كخيفتكم [٦] » .

والمخففة للثّلاثة كقوله :

---

(١) يقصد بغيرها أنّ المفتوحة المشدّدة فإنها تقدر بالمصدر .

(٢) أي أن المصدرية التي لم تخفف من أنّ المشدّدة فإن « أنْ » المخففة من الثقيلة هي التي تقع بعد علم أو ظن نزل منزلته ، ولها شروط نصّ عليها النحويون ، ولا تصلح للمصدريّة ، وان كان ابن مالك قد « ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين (أن المصدرية وما) – أن المخففة نحو : علمت ضربك زيداً فالتقدير : علمت أن قد ضربت زيداً » .
انظر الأشموني ٢ : ٢٨٥ .

(٣) قائله مجهول ، وتمامه :

• بأسْهُم ألحاظٍ يلام على الوجْدِ •

وانظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) قائله مجهول

(٥) سورة البقرة ٢٠٠ .

(٦) سورة الروم ٢٨ .

١٤٦٠ – • عَلِمْتُ بَسْطك للمعروف خَيْرَ يَد [١] •

وقوله :

١٤٦١ – • لو علمنا إخْلافكم عِدَةَ السلم [٢] •

وقوله :

١٤٦٢ – • [٢/٩٣] لو علَمتْ إيثاريَ الذي هَوَتْ [٣] •

قال ابن مالك : وتقدّر المخفّفة بعد العِلْم وغيرها بعد لولا ، أو فعْلٍ [٤] كرَاهَةٍ أو إرادةٍ أو خوفٍ [٥] ، أو رجاءٍ ، أو منْعٍ [٦] ، أو نحو ذلك .

ثم هذا التقدير قال الجمهور : (دائماً ، وقيل) أي قال ابن مالك : (غالباً) قال : ومن وقوعه غير مقدّر قول العرب : « سَمْعُ أذني زيداً يقول ذلك [٧] » . وقول

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• فلا أرى فيك إلاّ باسطاً أملا •

(٢) قائله مجهول . والبيت بتمامه :

لو علمنا إخلافكم عِدةَ السّلْـ ـم عدمتم على النجاة معينا

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه .

• ما كنت منها منفياً عن إلفِ •

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) ط فقط : « أو الفعل » تحريف .

(٥) ط فقط : « أو خوفاً » . تحريف .

(٦) ط فقط : « أو منعاً » . تحريف .

(٧) رواية الأشموني ٢ : ٢٨٦ : « سمع أذني أخاك يقول ذلك » .

أعرابي : « اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لَغَيٌّ » وقول الشاعر :

١٤٦٣ – ورَأيُ عينيَّ الفتى أباكـا يُعْطِي الجزيل ، فعليك ذاكا [1]

قال أبو حيّان : وما ذكره ممنوع .

(ومن ثَمَّ) أي من هنا ، وهو كون هذا المصدر مقدّراً بحرف [2] مصدريّ ، والفعل ، أي من أجل ذلك (لم يقدّم معمولُه عليه) لأنّه كالموصول ، ومعموله كالصّلة ، والصّلة لا تَتَقَدّم على الموصول ، ويؤوّل ما أوهمه على إضمار فعل كقوله :

١٤٦٤ – • وَبَعْضُ الحِلْم عند الجهْ ل للذلّـة إذْ عانُ [3] •

(خلافاً لابن السّراج) في قوله : بجواز تقديم (المفعول عليه) فأجاز يعجبني عمراً ضَرْبُ زيدٍ .

(و) من ثَمَّ أيضاً (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول

= ويعلّق الصبان على ذلك فيقول : « حال – والمراد – جملة : يقول ذلك – كالحال في : ضربي العبد مسيئاً .

فالتقدير : سمع أذني أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض .

(١) سبق ذكره رقم ٣٣٤ ، وفي ب ، ط : « عين الفتى » . تحريف ، وفي ب فقط : « عين الفتى أخاكا » مكان : « أباكا » . تحريف .

(٢) ط فقط : « مقدّر » بالرفع . تحريف .

(٣) للفند الزّمّاني .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٩١ وانظر شرح ديوان الحماسة ١ : ٣٨ .

وصلته ، وشمل [١] التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل ، ولا منعوت قبل تمامه ، فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد [٢] زيداً ، ولا من شربك وأكلكَ اللبن ، بل يجب تأخيره كقوله :

١٤٦٥ — • إن وجْدي بك الشّديد أراني [٣] •

وأمّا قوله :

١٤٦٦ — • أزْمَعْتُ يأساً مُبيناً من نَوالِكُمُ [٤] •

فمؤوّل على إضمار : بئست من نوالكم ، وكذا قوله تعالى : « إنّه على رَجْعه لقادرٌ يَوْمَ تُبْلَى السّرائر » [٥] يقدَّر : يرجعه يوم [٦] .

(ولا يتقدّر عمله بزمان) بل يعمل ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، كما تقدّم (خلافاً لابن أبي العافية في) قوله : لا يعمل في (الماضي) قال أبو حيّان : ولعلّه لا يصحّ عنه .

---

(١) من قوله : « وشمل التابع إلى قوله في المتن » : « ولا يتقيّد عمله بزمان » سقط من أ .

(٢) ب : « السلام » مكان : « الشديد » ولا معنى لها .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢١٨ .

(٤) من سينية الحطيئة المشهورة التي مدح بها بغيضاً وتمامه :

• ولن ترى طارداً للحرّ كالياس •

من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٥٨ والمغني ٢ : ١٤٨ ، وحاشية يس ٢ : ٦٣ وديوانه ١٠٧ .

(٥) سورة الطارق ٨ ، ٩ .

(٦) فلا يقال : « إن يوم تبلى السرائر » معمول : لـ « رجعه » لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

وفي الخصائص ٣ : ٢٥٥ — ٢٥٦ بحث قيم بعنوان : « بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى » عرض فيه لهذه الآية ، وبيّن وجه الصواب في إعرابها — .

(ولا يحذف) المصدر (باقياً معموله في الأصحّ) ، لأنه موصول ، والموصول[١] لا يحذف .

وقيل : يجوز لدليل ، لأنّه كالمنطوق ، كما يحذف المضاف لدليل ، ويبقى عمله في المضاف إليه .

قيل : ومنه قوله تعالى : « هل يَسْتطيع ربّك [٢] » أي سؤال ربّك ؛ إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع [٣] .

(وإعماله مضافاً أكثر) من إعماله منوّناً استقراء ، وعلّله ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول أل والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل .

(ثم) إعمالُهُ (منوّناً) أكثر من إعماله مُعرَّفاً بأل ، لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكّد بالنون الخفيفة .

(وأنكره الكوفية) أي أعماله منوناً . وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمارِ فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً »[٤] التقدير : يطعم . وردّ بأن الأصل عدمه (ثم) يليه (إعماله معرفاً بـ « أل ») كقوله :

---

(١) كلمة : « والموصول » سقطت من أ .

(٢) سورة المائدة ١١٢ .

(٣) يقرأ بالياء على أنه فعل وفاعل ، ويقرأ بالتاء ، و « ربك » نصب . والتقدير : هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف .

وعلى هذه القراءة يكون « أن ينزل » مفعولاً لسؤال المحذوف ، أنظر العكبريّ ١ : ٢٣٢ .

(٤) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .

١٤٦٧ – • ضَعِيفُ النكاية أعداءَه [١] •

وقولـــه :

١٤٦٨ – • فلم أنكُلْ عن الضَّرْب مِسْمَعا [٢] •

(وأنكره كثيرون) ، والبغداديّون [٣] ، وقوم من البصريين كالمُنوَّن ، وقدَّروا له عاملاً .

(وثالثها : أنه قبيح) أي يجوز إعماله على قُبْح .

(ورابعها إن عاقبت) « أل » (الضمير عمل) نحو : إنك والضرب خالداً [٤] لمسيء إليـــه .

(وإلاّ) بأن لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو : عجبت من الضَّرْب زيداً عمراً [٥]

---

(١) قائله مجهول . وتمامة :

• يخال الفرار يراخي الأجل •

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٩ ، والمنصف ٣ : ٧١ والمقرب ١ : ١٣١ والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، وشذور الذهب ٣٤٢ والتصريح ٢ : ٦٣ ، والأشموني ٢ : ٢٨٤ .

(٢) قطعة من بيت جاء على النحو التالي .

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكُلْ عن الضرب مسْمِعا

ونسب لمالك بن زغبه الباهلي .

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٩ وابن يعيش ٦ : ٦٤ ، والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، والعيني ٣ : ٤٠ والأشموني ٢ : ١٠٠ ، ٢٨٤ .

(٣) « والبغداديون وقوم من البصريين » سقط من أ .

(٤) ط : « خالد » بالرفع . تحريف .

(٥) ط فقط : من الضرب زيد « عمراً » برفع « زيد » .

وهو قول ابن طلحة وابن الطّراوة واختاره أبو حيّان .

وقولي : معرّفاً تصريح بأن « أل » فيه للتعريف .

قال أبو حيّان : ولا نعلم في ذلك خلافاً إلاّ ما ذهب إليه صاحب « الكافي » من أنها زائدة ، كما في الّذي والّتي ونحوهما ، لأن التعريف في هذه الأشياء بغير أل ، فلا وجه إلاّ ادّعاء زيادتها ؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان ، قال : وهو في حالة التنوين معرفة ، لأنه في معناها .

(وقال الزّجّاج) : إعمال (المنوّن أقوى) من المضاف ، لأن ما شُبّه به نكرة ، فكذا ينبغي أن يكون نكرة ، ورُدّ بأن إعماله ليس للشّبه ، بل بالنّيابة عن حرف مصدري والفعل ، والمنوب عنه في رتبة المضمر .

(و) قال (ابن عصفور) : إعمال (المعرّف) أقوى من إعمال المضاف في القيـــاس .

(وقيل : المضاف والمنوّن) في الإعمال (سواء) .

قال أبو حيان : وترك إعمال المضاف ، وذي أل عندي هو القياس ، لأنه قد دخله خاصّةٌ من خواصّ الاسم ، فكان قياسه ألاّ يعمل ، فكذلك المنوّن ، لأن الأصل في الأسماء ألاّ تعمل فإذا تعلّق اسم باسم ، فالأصل الجرّ بالإضافة .

(ويضاف للفاعل [٢ / ٩٤] مطلقاً) أي مذكوراً مفعوله ، ومحذوفاً كقوله : « كذِكْرِكُم آبَاءَكُمْ » [١] وقوله : « يفرح المؤمنون بِنَصْرِ الله » [٢] .

(و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله : « لا يَسْأَمُ الإنسانُ من دُعاءِ

---

(١) سورة البقرة ٢٠٠ .

(٢) سورة الرّوم ٤ ، ٥ .

الخير »[1] . أي : دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل ، لأن الموجب للمنع فيه تنزيله ، إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره ، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في : يَفْعَلان ، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس ، وحُمِل عليه المنفصل والظّاهر ، والمصدر لا يتّصل به ضمير فاعل ، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمـــة .

(وقال الكوفيّة) : لا يحذف بل (يضمر) في المصدر ، كما يضمر في الصفات والظـــرف .

(و) قال أبو القاسم[2] خلف[3] بن فرتون (ابن الأبرش : ينوى) إلى حيث المصدر . قال : ولا يجوز أن يقال : إنه محذوف ، لأن الفاعل لا يحذف ، ولا يضمر ، لأن المصدر لا يضمر فيه ، لأنه بمنزلة اسم الجنس .

(ويجوز إبقاؤه) أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصحّ) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر : « ذِكْرُ رَحْمةِ ربِك عَبْدَه زَكريّا »[4] وقوله ﷺ : « وحج البيتِ من استطاع إليه سبيلاً » وقول الشاعر :

١٤٦٩ — • قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق[5] •

---

(١) سورة فصلت ٤٩ .

(٢) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسيّ . مات بقرطبة ٥٣٢ .
وفي ط : « قرنون » بالقاف والنون . تحريف .

(٣) من قوله : « خلف بن فرتون » إلى قوله : « الفاعل لا يحذف » سقط من أ .

(٤) سورة مريم ٢ .
يقول العكبري ٢ : ١١٠ : « ذكر مصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : هذا أن ذكر ربك رحمته عبده . وقيل : هو مضاف إلى الفاعل على الاتساع والمعنى : هذا أن ذكرت رحمة ربك ، فعلى الأول ينتصب عبده برحمته ، وعلى الثاني بذكر » .

(٥) للمغيرة بن الأسود الأسدي ، وهو المعروف بالأقيشر الأسدي . وصدره: =

وقيل : لا يجوز إلا في الشعر .

(و) يضاف (لظرف ، فيعمل فيما بعده رفعاً ونصباً) كالمنوّن نحو : عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمراً ، قال أبو حيان : ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منوّن منع هذه المسألة .

(ويؤول المنوّن بالمبنيّ للمفعول فيرفع) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو : عجبت من ضَرْب زيد ، وقال الأخفش : لا يجوز ذلك ، بل يتعيّن النصب أو الرفع على الفاعليّة ، واختاره الشّلوبين .

(وثالثها) : قال أبو حيّان : يجوز (إن لزمه) أي البناء للمفعول (فعلُه) أي فعل ذلك المصدر نحو : عجبت من جُنون بالعلم زيد بخلاف ما ليس كذلك .

(ويحذف معه) أي : بالمنوّن (الفاعل ، وأوجبه الفرّاء) فقال : لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتّة ، لأنه لم يسمع . (فالأقوال الثلاثة) السابقة فيه ، أهو محذوف أم مضمر ، أم منويّ ؟ تأتي هنا .

(ورابعها) قاله السّيرافيّ (لا يقدّر) الفاعل هنا (البتّة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل ، ورُدّ بأنه إن قال : إن الفاعل غير مراد ، فباطل بالضرورة ، إذ لا بد للإطعـــام مثلاً في قوله : أو إطعام ، من مُطْعِم من جهة المعنى ، وإن قال : إنه مراد ، فقد أقرّ بأن المصدر يقتضيه كما يقتضي الفعل بخلاف ، عشرين درهماً ، فيلزمه تقديره ، وإن لم يصح إضماره [1] .

= . أفي تلادي وما جمعت من نشب .

من شواهد : المقرب ١ : ١٣٠ ، وشذور الذهب ٣٤١ والمغني ٢ : ١٣٣ ، والعينيّ ٣ : ٥٠٨ والتصريح ٢ : ٦٤ ، والأشموني ٢ : ٢٨٩ واللسان : « قفز » .

(١) أ « إخباره » مكان : « إضماره » . تحريف .

[معمول المصدر]

مسألـــة :

(يذكر) بعد المصدر (البدَل من فعله مَعْمولُهُ) نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً زيداً (وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيبويه والجمهور ؛ لأنه صار بدلاً من الفعل ، فورث العمل الذي كان له ، وصار الفعل نَسْياً مَنْسِيّاً .

(وقيل): عامله الفعل (المحذوف) النّاصب للمصدر ، (فعليه) أي على هذا القول (يجوز تقديمه) أي المعمول على المصدر نحو : زيداً ضرباً [1] .

(وكذا) يجوز التّقديم (على) القول (الأول) أيضاً (في الأصحّ) لأنه ناب عن فعله فهو أقوى منه ، إذا كان غير نائب ، ولأنه غير مقدر بحرف مصدريّ حتى يشبه الموصول في الامتناع .

وقيل : لا يجوز التّقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السّابق .

قال أبو حيّان : والأحوط ألاّ يقدم على التقديم إلاّ بسماع . (وفي تحمّله) أي هذا المصدر (الضمير خُلْفٌ) صحّح ابن مالك أنه يتحمّل كاسم الفاعل وقال : كذا [2] .

---

(١) ط فقط : « زيد ضرباً » برفع : « زيد » . تحريف .

(٢) بعد : « وقال » بياض في أ ، وبياض مشار إليه بـ « كذا » في ب ، وفي ط : وقال : كذا من غير إشارة إلى هذا البياض وقد نقل السّيوطيّ هذا النص من التسهيل لابن مالك ولكنه كتبه ناقصاً ، وترك هذا البياض في نسخته بدليل اتفاق نسخ الهمع على هذا البياض . وتكملة النص من التسهيل على النحو الآتي :
وقال : « والأصح أيضاً مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تحمّل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلّق به » التسهيل ١٤٣ .

اِسْمُ المَصْدَر

مسألــة :

(يعمل كمصدر اسْمُه) أي: اسم المصدر (الميميّ لا العَلَم بإجماع) فيهما ، أمّا الأوّل ، فلأنه مصدر في الحقيقة كقوله :

١٤٧٠ – • أظلــوم إن مُصابكم رَجُلاً أهدى السّلام تحيّــة ظُلْمُ [١] •

فمصابكم مصدر بمعنى : إصابتكم . وأمّا الثاني ، وهو ما دلّ على المصدر دلالة مغنية عن أل ، لتضمّن الإشارة إلى حقيقته ، كيَسار ، وبَرَّة وفجار ، فلأنّها خالفت المصادر الأصليّة بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ، ولا توصف ، ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل أل ، ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل ، وتبيين نوعه أو مرّاته .

(وأمّا) اسم المصدر (المأخوذ من حدَث لغيره) ، كالثواب والكلام ، والعطاء أخذت من مواد الأحداث ، ووضعت لما [٢ /٩٥] يثاب به والجملة من القول ، ولما يعطى (فمنعه) أي : إعماله (البصريّة) إلاّ في الضّرورة .

(وجوّزه) قياساً (أهل الكوفة وبغداد) إلحاقاً له بالمصدر كقوله :

١٤٧١ – • وبعد عَطائِك المائَة الرّتاعا [٢] •

---

(١) نسبه ابن هشام في المغني ٢ : ١٢٤ للعرجي من شواهد : ابن الشجريّ ١ : ١٠٧ ، وشذور الذهب ٣٦١ والعيني ٣ : ٥٠٢ ، والتصريح ٢ : ٦٤ والأشموني ٢ : ٢٨٨ ، ٣١٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٧٣٠ .

وقولـــه :

١٤٧٢ – • فإن ثوَاب اللهِ كُلَّ مُوحِّدٍ [١] •

وقولـــه :

١٤٧٣ – • فإن كلامها شِفاء لما بيا [٢] •

(قال الكسائي) إمام أهل الكوفة إلاّ ثلاثة ألفاظ : (الخبزْ والدهن والقُوت) فإنها لا تعمل ، فلا يقال : عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوُتك عِيالَك ، وأجاز ذلك الفراء ، وحكى عن العرب مثل : أعجبني دهنُ زيدٍ لِحْيَتَهُ .

قال أبو حيّان : والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب فيه بمضمر يفسّره ما قبله ، وليس باسم المصدر ، ولا جرى مجرى المصدر في العمل ، لا في ضرورة ولا في غيرها .

---

(١) لحسان بن ثابت . ديوانه ٩١ ، وتمامه :

• جِنانٌ من الفردوس فيها يخلّدُ •

من شواهد : شذور الذهب ٣٦٣ .

(٢) لذي الرمّة ، ملحق ديوانه ص ٧٦١ . وصدره :

• ألا هل إلى ميّ سبيلٌ وساعةٌ •

ورواية الديوان : • تكلمني فيها شفاء لما بيا •

هذا وقد تنبه إلى رواية الديوان صاحب الدرر فنقد رواية الأصل . انظر الدرر ٢ : ١٢٨ .

اِسْمُ الفَاعِل

أي هذا مبحث إعماله ، وذكر معه أمثلة المبالغة واسم المفعول : هو ما دلّ على حدث وصاحبه) .

فما دَلّ جنس ، وقوله : على حدث يخرج الجامد ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وصاحبه : يخرج المصدر واسم المفعول .

(ويعمل عمل فعله مفرداً أو غيره) أي مثنى ، ومجموعاً جمع سلامة ، وجمع تكسير .

(ومنع قوم) عمل (المكسّر و) منع (سيبويه) والخليل إعمال (المثنّى والجمع) الصحيح (المسند الظاهر) ، لأنه في موضع ، يفرد فيه الفعل ، فخالفه ، فلا يقال : مررت برجل ضاربين غلمانه زيداً ، وأجاز المبرّد إعماله ، لأن لحاقه حينئذ بالفعل قَوِيّ من حيث لحقه ما يلحقه .

(وقيل) : لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل (الناصب فعل مقدّر منه) ، لأنّ الاسم لا يعمل في الاسم ، حكاه ابن مالك في التّسهيل ، وبه يُردّ على ابنه في دعواه نفي الخلاف في عمله .

(وشرط البصريّة) لإعماله (اعتماده على) أداة (نفي) صريح نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً أو مؤول نحو : غير مُضيّع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) اسماً أو حرفاً ظاهراً أو مقدّراً ، كقوله :

١٤٧٤ – * أناوٍ رجالُك قتل امرىء[١] *

(أو) على (موصوف) نحو : مررت برجل ضارب عمراً ، ولو تقديراً هو راجع للاستفهام ، والموصوف معاً كقوله :

١٤٧٥ – * ليْتَ شِعْري مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي
لِيَ أم هُمْ في الحُبِّ لِي عاذِلونا [٢] *

أي : أمقيم ، وقوله :

١٤٧٦ – * وما كُلُ مؤْتٍ نُصْحَه بلبيبِ [٣] *

أي : رجل مؤت .

(أو موصول) وذلك إذا وقع صلة أل .

(أو) على (ذي خَبَرٍ) نحو : هذا ضارب زيداً ، وكان زيد ضارباً عمراً وإنّ زيداً ضاربٌ عمراً ، وظننت زيداً ضارباً عمراً .

(أو) على ذي (حال) نحو : جاء زيدٌ راكباً فرسه .

(قيل : أو) على (إنّ) نحو : إنّ قائماً زيد ، فقائماً اسم إنّ ، وزيد الخبر .

---

(١) من شواهد : شذور الذهب ٣٤٥ والعيني ٣ : ٥٦٦ وقائله مجهول . وتمامه :
* من العز في حبّك اعتاض ذلاّ *

(٢) قائله مجهول .
ورواية ط محرّفة . صوابها في ا ، ب وشذور الذهب ٣٩٠ .
وقد وقع في التحريف نفسه صاحب الدرر ٢ : ١٢٨ .

(٣) نسبه الأمير على المغني ١ : ١٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي ، وصاحب الدرر ٢ : ١٢٩ يقول : لم أعثر على قائله . من شواهد : سيبويه ٢ : ٤٠٩ ، والمغني ٢ : ١٢٨ .

ولم يشترط الكوفيّون ووافقهم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك ، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو : ضارب زيداً عندنا .

(و) شرط البصريّة (كونه مكبّراً) فلا يجوز : هذا ضويربٌ زيداً لعدم وروده ، ولدخول ما هو من خواصّ الاسم عليه ، فَبَعُدَ عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشّبه .

وقال الكوفيّون إلا الفرّاء ، ووافقهم النحاس : يعمل مصغّراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى ، لا الصّورة .

قال ابن مالك في « التُحفة » : هو قويّ بدليل إعماله محوّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصّورة ، وقاسه النحّاس على التكسير .

(وثالثها : يعمل) المصغّر (الملازم التصغير) الذي لم يلفظ به مُكبّراً كقوله :

١٤٧٧ - • فما طَعْمُ راح في الزجاج مُدَامةٌ
تَرقْرقُ في الأيدي كبيتٍ عَصيرُها [1] •

في رواية جر كُمَيتٍ .

(أمّا الماضي فالأصَحّ يرفع فقط) نحو : مررت برجل قائم أبوه ، أوْ ضارِب أبوه أمسِ ، ولا يُنْصب ، لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

وقال الكسائيّ وهشام ، ووافقهما قوم : يُنْصب أيضاً اعتباراً بالشّبه معنىً وإن زال الشّبه لفظاً ، واستدلّوا بقوله تعالى : « وكَلْبُهُم باسِطٌ ذِراعَيْه بالوصيد » [2] وتأوّله

---

(١) لمضرّس بن ربعي .
من شواهد : العينيّ ٣ : ٥٦٧ ، والأشموني ٢ : ٢٩٤ . وفي ط : « فيما » مكان « فما » . تحريف .
(٢) سورة الكهف ١٨ .

الأوّلون على حكاية الحال .

(ومنع قومٌ رفعـــه الظاهر.وقوم) رفعه (المضمر) أيضاً ، قاله ابن طاهر ، وابن خروف وهو يردّ دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه ، ويتحمله .

(و) قال (قومٌ يعمل) النصب (إن تعدّى لاثنين أو [٢ / ٩٦] ثلاثة) نحو : هذا معطي زيداً درهماً أمسِ ، لأنه قوى شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده ، وغير صالح للإضافة إليه لاستثنائه بالإضافة إلى الأوّل .

والأكثرون قالوا : هو منصوب بفعل مضمر ، قال ابن مالك : ويردّه أن الأصل عدمـــه .

(فإن كان) اسم الفاعل (صلة أل فالجمهور) أنه (يعمل مطلقاً) ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، لأنّ عمله حينئذ بالنّيابة فنابت « أل » عن الّذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوّله بالفعل مع تأول أل بالذي مقام ما فاته من الشبه اللفظي كما قام [١] لزوم التأنيث بالألف ، وعدم النظير في الجمع مقام السبب الثاني [٢] في منع الصرف .

ومثاله ماضياً قوله :

١٤٧٨ – والله لا يذهب شَيْخي باطلاً حتى أُبير مالِكاً وكَاهِـــلا
* القاتِلينَ الملِكَ الحُلاحِلا [٣] *

قال الأخفش : ولا يعمل بحال ، وأل فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة ، والنصب بعده على التّشبيه بالمفعول به .

---

(١) ب : « كما تقدم » مكان : « كما قام » تحريف .
(٢) ط فقط « مقام مسبب ثان » .
(٣) سبق ذكره رقم ١٠١٧ .

(وثالثها) قاله الرّماني ، وجماعة يعمل (ماضياً فقط) لا حالاً ، ولا مستقبلاً .

ورُد بأن العمل حينئذ أوْلى .

ومن وروده حالاً قوله تعالى : « والحَافظِين فُرُوجَهم والحافظـات [١] » . وقال الشاعر :

١٤٧٩ — « إذا كُنت مَعْنِيّاً بمجد وسُؤدَدٍ
فلا تك إلا المُجْمِلَ القوْلَ والفِعْلا [٢] »

(ويضاف لمفعوله) جوازاً نحو : « هَدْياً بالغ الكعبة » [٣] . « إنك جامع الناس [٤] » « غير مُحِلّي الصيد » [٥] .

قال أبو حيّان : وظاهر كلام سيبويه : أن النصب أولى من الجرّ ، وقال الكسائي : هما سواء ، ويظهر لي أن الجرَّ أولى ، لأنَّ الأصْلَ في الأسماء ، إذا تعلّق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل ، إنما هو بجهة الشّبه للمضارع فالحمل [٦] على الأصل أولى .

(وتجب) الإضافة (إن كان ماضياً) نحو : ضارب زيدٍ أمس ، إذ لا يجوز النّصب كما تقدّم . (أو) كان (المفعول ضميراً) متّصلاً به نحو : زيدٌ مكْرِمك .

(وقيل) : وعليه الأخفش وهشام محلّه نصب ، وزال التنوين أو النون في : مُكْرِماك ، ومُكْرِمُوك للطاقة الضّمير لا للإضافة قالا [٧] لأن موجب النّصب

---

(١) سورة الأحزاب ٣٥ .
(٢) قائله مجهول . أنظر : الدرر ٢ : ١٢٩ .
(٣) سورة المائدة ٩٥ .
(٤) سورة آل عمران ٩ .
(٥) سورة المائدة ١ .
(٦) ط : « فلل » مكان : « فالحمل » . تحريف .
(٧) ط : « لا » مكان : « قالا » . تحريف .

المفعولية ، وهي محققة وموجب الجر الإضافة ، وليست محققة ؛ إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور ، ولم يتعيّن سبباً له .

ورُدَّ بالقياس على الظّاهر فإنّه لا يحذف التنوين فيه إلاّ للإضافة ، ويتعيّن النصب لفقد شرط الإضافة ، بأن كان في اسم الفاعل « أل » ، وخلا منها الظّاهر والمضاف إليه [١] ، ومرجع الضمير .

ويجوز تقديم معموله ، أي اسم الفاعل عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ ، لا إنْ جر بغير حرف زائد من إضافة أو حرف ، فلا يقال : هذا زيداً غلامُ قاتلٍ ، ولا مررت زيداً بضارب بخلاف ما جُرّ بالزائد ، فيجوز التقديم عليه نحو : ليس زيد عمراً بضارب . قيل : أو جُرَّ به ، أي : زائد أيضاً فلا يقدّم كغيره .

وجوّزه قوم إنْ أضيف إليه « حق » ، أو « غير » أو « جدّ » فأجازوا : هذا زيداً غير ضارب ، وكذا الآخران ، وقد تقدّم ذلك في مبحث الإضافة .

(و) يجوز تقديم معموله (على مبتدئه [٢]) الذي هو خبر عنه نحو : زيداً هذا ضاربٌ .

وقيل : لا يجوز إن كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببيّ ، أي من سبب المبتدأ نحو : زيد أبوه ضاربٌ عمراً ، أو كان المعمول لسببه نحو : زيد ضاربٌ أبوه عمراً .

وأجاز ذلك البصريُّون ، ووافقهم الكسائيّ في الأخيرة [٣] .

لا تقديم صفته ، أي اسم الفاعل عليه ، أي المعمول (و) لا تقديم معموله عليه ، وعلى صفته معاً ، فلا يقال : هذا ضارب عاقل زيداً ، ولا هذا زيداً ضارب أيّ

---

(١) كلمة : « إليه » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « على مبتدأ به » .

(٣) « في الأخيرة » سقط من أ .

ضارب [١] خلافاً للكسائيّ في إجازته التقديم في الصّورتين .

ويجوز وفاقاً تأخير الوصف [٢] عن المعمول نحو : هذا ضاربٌ زيداً عاقل . والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواصّ الأسماء بخلاف ما إذا تأخّر الوصف ، لأن صفته تحصُل بعد تمام عمله ومن الوارد [٣] في ذلك قوله :

١٤٨٠ – • وتَخْرُجْنَ من جَعْد ثَراهُ مُنَصّب [٤] •

(١) « أيّ » في هذا المثال صفة لـ « ضارب » ، لأن من معاني « أيّ » أن تكون دالّة على معنى الكمال فتقع صفة لنكرة . أنظر المغني ١ : ٧٣ .

(٢) ط : « الموصف » بالميم . تحريف .

(٣) ط : « الموارد » بالميم . تحريف .

(٤) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

وفي هذا الشطر تحريف في كلمة : « متنصب » لأن الشطر بحره من الطويل ، والصواب : « مُنَصّب » وفي اللسان : « جعد » : « تراب جعد : ندٍ ، وثرى جَعْد مثل : ثَعْد » إذا كان ليّناً ، لأنه اسم فاعل وفي ط : « متنصب » تحريف صوابه من ب وفي ا « بنصب » بالباء . وفي ا، ب « جعم » مكان « جعد » تحريف .

صِيَغُ المُبالَغَة

مسألة : (يعمل بشرطه وفاقاً وخلافاً ما حوّل منه للمبالغة إلى فَعّال ، ومفعول ، ومِفْعال ، وفَعِيل ، وفَعِلّ) قال :

١٤٨١ – • أخا الحرْب لبّاساً إليها جِلالَها [1] •

وسمع : أمّا العسَل فأنا شَرّاب [٢/٩٧] ، وقال :

١٤٨٢ – • ضَروبٌ بنَصْلِ السّيفِ سُوقَ سِمانِها [2] •

وسمع : إنّه لمِنْحار بَوائِكَها [3] . « وإنّ الله سميعٌ دُعاءَ مَنْ دعاه » وقال :

---

(١) للقلاخ بن حزن . وتمامه :

• وليس بولاّج الخوالف أعقلا •

ورواية ابن هشام في الشذور ٣٩٢ : « لباساً إليها » ، وفي النسخ الثلاث : « عليها » مكان : « إليها » من شواهد : سيبويه ١ : ٥٧ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والعيني ٣: ٥٣٥، والتصريح ٢ : ٦٨ والأشموني ٢ : ٢٩٦ .

(٢) لأبي طالب بن عبد المطلب . وتمامه :

• إذا عدموا زاداً فإنك عاقِرُ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٥٧ ، وابن الشجرى ٢ : ١٠٦ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والخزانة ٢ : ٣/١٧٥ : ٤٤٦ ، وشذور الذهب ٣٤٩ والعينيّ ٣ : ٥٣٩ ، والتصريح ٢ : ٦٨ والأشموني ٢ : ٢٩٧ .

(٣) البوائك : جمع بائكة ، وهي السمينة الفتيّة .

١٤٨٣ – • أتاني أنهم مزِقون عِرْضي [١] •

ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلاّ حيث يمكن الكثْرةَ ، فلا يقال : موّات ولا قتّـال زيداً [٢] ، بخلاف : قَتّالٌ النّاسَ ، أمّا إذا لم تدلّ عليها فلا تعمل كأن كانت للنّسَب [٣] كنجّار [٤] وطِعِمٍ أو كان بناء الوصف [٥] عليها ، ككريم وفَرِح .

(وأنكر الكوفيّة الكلّ) أي إعمال الخمسة ، لأنها زادت على معنى الفعْل بالمبالغة ، إذ لا مبالغة في أفعالها ، ولزوال الشّبه الصُّوري أيضاً ، فما ورد بعدها منصوباً فبإضمار فعل يفسّره المثال .

(و) أنكر (أكثر البصريين الأخيرَيْن) أي : فَعِيل وفَعِل لقلتهما . .

(و) أنكر (الجَرْمي فَعِل دون فعيل ، لأنّه أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر .

(وقال أبو عمرو يعمل) فَعِل (بضعف) .

---

(١) لزيد الخيل . وتمامه :

• جحاش الكِرْمكين لها فديدُ •

من شواهد المقرب ١ : ١٢٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٣ .
وشذور الذهب ١ : ٣٥٠ ، والأشموني ٣ : ٢٩٨ .

(٢) ا ، ط : « زيد » بالرفع . تحريف صوابه في ب .

(٣) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ب : « ليست » وفي ط : « للأنسب » .

(٤) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ط « كحا » بالحاء وفي ب : « كجار » بالجيم صوابه من المجمع في باب النسب السّماعيّ ، فقد جاء فيه : يصاغ فعّال من الحرفة كنجّار وقيل : بمعنى : صاحب الشيء كـ « طَعِم » أي صاحب طعام :

(٥) ط فقط : « النصب » مكان : « الوصف » . تحريف .

(و) قال (أبو حيّان لا يتعدّى فيهما السّماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر ، فيقاس فيها .

وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل . فأكثرها : فعّال ثم فَعول ، ومِفْعال ، ثم فعيل ، ثم فَعِل .

وادّعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً ، فـ « فعول » لمن كثر منه الفعْل ، و « فعّال » لمن صار له كالصناعة ، و « مِفْعال » لمن صار له كالآلة ، و « فعيل » لمن صار له كالطبيعة و « فَعِل » لمن صار له كالعادة .

قال أبو حيّان : ولم يتعرّض لذلك المتقدّمون .

(واعمل ابن ولاّد ، وابن خروف فعّيلاً) بالكسر والتّشديد ، فأجازوا زيد شِرِّيب الخمر ، وطِبِّيخ الطعام .

قال أبو حيّان : وقد سمع إضافة شريب إلى معموله في قوله :

١٤٨٤ — • لا تَنْفُرِي يا ناقُ منه فإنّهُ شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعرٌ لحروب [1] •

فعلى هذا لا يبعد عمله [2] نَصْباً .

وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله :

١٤٨٥ — • ثم زادوا أنّهم في قَوْمِهم غُفُرٌ ذَنْبُهُم غَيْرُ فُخُرْ [3] •

---

(١) من شواهد : ابن الشجريّ ١ : ١٦٠ . وهو لحفص بن الأحنف الكنانيّ ، ويروى الأخيف انظر الدرر ٢ : ١٣٠ .

(٢) أ : « عليه » مكان : « عمله » . تحريف .

(٣) لطرفة . ديوانه ١٠١ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٥٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٥ ، والخزانة ٣ : ٣٦٤ ، والعينيّ ٣ : ٥٤٨ ، والتّصريح ٢ : ٦٩ ، والأشمونيّ ٢ : ٢٩٩ وفي ا « غير حجر » بالحاء والجيم . تحريف .

وقوله :

١٤٨٦ — • خَوارِجَ تَرّاكين قَصْدَ المخارِج [١] •

وقوله :

١٤٨٧ — • شُمٌّ مهَاوِينَ أَبْدانَ الجزُور مخـــا ميص العَشِيّاتِ لاخُورٍ ولا قَزَمِ •[٢]

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضيةً ، وإن عرِّيت من أل ، وإن لم يقولا بذلك في اسم [٣] الفاعل ، لما فيها من المبالغة ، ولم أحتج إلى ذكره ، لأنه رأيٌ محكيّ [٤] في اسم الفاعل فدخل في التشبيه .

---

(١) قائله مجهول : وصدره :

• رأى النّاس إلاّ من رأى مثل رأيه •

وقد سبق ذكره رقم ٥٨٦ .

(٢) للكميت بن معروف الأسديّ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٥٩ ، وابن يعيش ٦ : ٧٤ ، والخزانة ٣ : ٤٤٨ ، والعينيّ ٣ : ٥٦٩ .

وفي أ : « العشاب لا جوز ولا قوم » . تحريف .

(٣) كلمة : « اسم » سقطت من أ .

(٤) ط فقط « محكيا » بالنصب . تحريف .

اِسْمُ المَفعُول

مسألة : (كهو أيضاً) في العمل والشّروط والأحكام وفاقاً وخلافاً (اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله) أي المفعول ، لأنّ فِعْلَه لما لم يسم فاعله ، قال :

١٤٨٨ – ونحن تَرَكْنا تَغْلِبَ بْنةَ وائلٍ كمضرُوبَةٍ رِجْلاهُ منقطعِ الظّهْرِ[1]

(وتجوز إضافته) أي اسم المفعول (إليه) أي إلى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل، فإنه لا يجوز فيه ذلك نحو : زيد مضروب الظهر . قال أبو حيّان : والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصْبٍ لا من رفع ، وأصله : « مضروب الظهر » وقال شيخه الشّاطبيّ : لم يذكر هذا الحُكْم غير ابن مالك ، واعتنى بذكره في سائر كتبه ، وقيّده في الألفيّة بالقلّة ، ولم يقيّده بها في التسهيل ، والأوّل أحسن .

قال : ثم إنما يجوز بشرطين : أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد فلا يجوز من لازم ، ولا من متعدٍّ إلى أكثر ، وأن يقصد ثبوت الوصف ، ويتناسى[2] فيه الحدوث .

ثُمّ كما تجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو : هذا مضروبٌ الأب أو أباً ، وهو أقلُّ من الإضافة .

---

(١) قائله تميم بن مقبل ديوانه ١٠٧ وفي الدرر ٢ : ١٣١ مجهول القائل ، ولم ينسب في معجم الشواهد ١٧٥ .

(٢) أ : « ويتناهى » . تحريف .

(ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فِعْل ، وفَعَلَ ، وفَعِيل (كذِبْح وقَبْضٍ ، وقتيل) ، فلا يقال : مررت برجل كحيلٍ عينُهُ ، ولا قتيل أبوه (خلافاً لابن عصفور) حيث أجاز ذلك .

قال أبو حيّان : ويحتاج في منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب .

الصّفَة المُشبَّهة

مسألة : (كهو) أيضاً (الصّفة المشبّهة به عملاً لكن) تخالف في أنها (لا تعمل مُضْمَرة ، ولا في أجنبيّ) بل في سببيّ (ولا في سابق) عليها ، بل في متأخّرٍ عنها (ولا) في (مفصول) بينها وبينه ، بل في متّصل بها . قال الخفاف [1] في شرحه : لم يفصلوا بين الصّفة المشبهة ومعمولها ، فيقولوا : كريم فيها حسب الآباء إلاّ في الضّرورة كما قال :

١٤٨٩ – • والطيّبون إذا ما يُنْسَبُون أبا [2] •

(ولا مراداً بها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمراً [٢/٩٨] نحو : أنا زيداً ضاربه ، تقديره : أنا ضاربٌ زيداً ضاربه ، كما يعمل مظهراً [3] وفي أجنبيّ ، كما يعمل في سَبَبِيّ ، وفي متقدّم عليه ، كما يعمل في متأخّر عنه ، وفي مفصول كما يعمل في متّصل ، ومراداً به الاستقبال ، كما يعمل في مرادٍ به الحال .

وقولي : (في الأصحّ فيهما) راجع إلى الأخيرين .

قال أبو حيّان : ذكر صاحب البسيط : أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين

---

(١) الخفاف هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المالقي النحويّ قرأ النحو على الشلوبين .
صنف شرح سيبويه ، وشرح إيضاح الفارسي وشرح لمع ابن جنّيّ . مات بالقاهرة ٦٥٧ .

(٢) للحطيئة . ديوانه ١٦ . وصدره :
• سيرى أُمام فإن الأكثرين حصىً •
من شواهد الخزانة ١ : ٥٦٧ .

(٣) من قوله : « مظهرا » إلى قوله : « كما يعمل في متأخّر عنه » سقط من ا .

معمولها ، إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى : ﴿ مفتّحة لهم الأبواب [١] ﴾ ، قال : ولم يتعرّض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه الصفة ، وذكر ذلك في أرجوزته فقال :

• وصَوْغُها من لازِمِ الحاضِرِ [٢] •

وفي المسألة خلاف : ذهب أكثر النحويين : إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال .

وذهب أبو بكر بن طاهر : إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة ، وأجاز أن تقول : مررت برجل حاضر الابن غداً ، فيكون بمعنى المستقبل .

وذهب السّيرافي : إلى أنها أبداً بمعنى الماضي ، وهو ظاهر كلام الأخفش ، قال : والصّفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبني منها قد فَعَل .

وذهب ابن السّرّاج والفارسيّ : إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشّلوبين ، قال : وسواء رفعت أو نصبت ، لأنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مُضيّاً ولا استقبالاً ، لأنها لمّا شبّهت باسم الفاعل لم تَعْدُ قوّته [٣] في عملها في الزّمانين ، وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السّيرافيّ ، وقول ابن السّرّاج بأن قال : لا يريد السّيرافيّ بقوله : إنها للماضي أنّ الصّفة انقطعت ، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها ، ودامت إلى وقت الإخبار ، ولا يريد ابن السرّاج أنّها إنما وجدت وقت الإخبار ، فلا فرق بين القولين على هذا .

---

(١) سورة صٓ ٥٠ .

(٢) ليس شاهداً ، ولكنه شطر بيت من الألفيّة تمامه :

• كطاهر القلب جميل الظاهر •

وفي ط : « حاضري » بالياء . تحريف .

(٣) ب : « لم تقر قوته » وط : « لم يتوقونه » كلاهما تحريف صوابه في ا .

وفي « البسيط » قال بعضهم : الصّفة المشبّهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً ، وتقدّم أنّ ذلك [١] ليس على جهة الشرط ، بل [٢] إنّ وَضْعَها كذلك ، لكونها صفة دالّة على الثّبوت والثّبوت من ضرورته الحال . وأمّا على جهة الشرط ؛ فتكون حينئذ يصحّ تأويلها بالزّمان ، ولا يشترط إلا الحاضر ، لأنه المناسب ، انتهى .

(ثم هي إمّا صالحة للمذكّر والمؤنث مطلقاً) أي لفظاً ومعنىً كحسَنٍ وقبيح (أو لفظاً لا معنى) كحائض وخَصِيّ ، لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ، ولكن معنى الحيض مختصٌّ بالمؤنّث ، ومعنى الخِصَاء مختصّ بالمذكّر (أو عكسه) أي معنىً لا لفظاً ككبِر الأليةِ ، فإنه معنى مشترك فيه ، لكن خصّ المذكر بلفظ آلي [٣] ، والمؤنث بلفظ عجزاء .

(أولا) تصلح لهما ، بل تختص بأحدهما كآدَرُ [٤] ، وأكمر ، لفظهما ، ومعناهما خاص بالمذكر ، ورتقاء [٥] ، وعَفْلاء [٦] ، لفظهما ومعناهما خاصّ بالمؤنث .

(وتجري الأولى على مثلها وضِدّها) أي يجري مذكّرها على المذكّر ، والمؤنّث ، ومؤنّثها على المؤنث والمذكّر .

قال أبو حيّان : وهذا الذي يعبّر عنه النّحويون بأنه يشبه عموماً تقول : مررت برجل حسن الأب ، وبرجل حسن الأم ، وبامرأة حسنة الأم ، وبامرأة حسنة الأب

---

(١) ط فقط : « أن وقت ذلك » بزيادة « وقت » تحريف .

(٢) من قوله : « بل إن وضعها » إلى قوله : « فتكون حينئذ » سقط من أ .

(٣) وأيضاً : ألِيان ـ وألِيّ ، وآلٍ .

(٤) الآدر : من يصيبه فتق في إحدى خصيتيه .

(٥) يقال : امرأة رتقاء لا يستطاع جماعها .

(٦) العَفَلة بتحريك العين والفاء : شيء يخرج من قُبُل النساء ، وحياء الناقة ، يقال : عفلت فهي عفلاء .

(دون الباقي) فإنها إنما تجري على مثلها فقط ، ولا تجري على ضدّها (في الأصحّ) تقول : مررت برجل خَصِيٍّ الابن ، وبامرأة حائض البنت ، وبرجل آلى الابن ، وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل آدر الابن ، وبامرأة رتقاء البنت .

قال أبو حيّان : وهذا يعبّر عنه النّحويّون ، بأنه يشبه خصوصاً .

وأجاز الكسائي والأخفش جريان هذه الصّفة على ضدّها في الأقسام الثلاثة فتقول : برجل حائض بنته ، وبامرأة خَصِيٍّ ابنها ، وبرجل عجزاء بنته ، وبامرأة آلى ابنها ، وبرجل رتقاء بنته ، وبامرأة آدر ابنها .

هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثّلاثة ، ونازعه أبو حيّان : بأن بعض المغاربة نقل الاتّفاق على المنع في قسمين ، منها : وأنّ الخلاف خاصٌّ بقسم واحد ، وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختصّ [1] .

(وتعمل مع أل) مقترنةً بها (ودونها رَفْعاً) على أنْ يعرب المرفوع بها (فاعلاً) بها قاله سيبويه والبصريّون (أو بدلاً) من الضمير المستكنّ فيها ، قاله الفارسيّ .

(ونصباً) على أنه يعرب (مُشبّهاً بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزاً) في النكرة .

(وجرّاً بالإضافة وفي مراتبها خلاف في مجرّد ، ومقرون بأل ، ومضاف له) أي لمقرون بأل (أو لمجرّد ، أو لضمير ، أو لمضاف له) أي للضمير [2] فتلك ستّة وثلاثون حاصلة من ضرْب اثنين ، وهي : حالتا اقترانها بـ « أل » ، وعدمه في ثلاثة وهي : وجوه عملها : الرّفع ، والنّصب ، والجرّ ، تبلغ ستة ، ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المعمول الستة ، وهي تجريده ، واقترانه بأل ، وإضافته للأربعة [3] [٢/٩٩]

---

(١) كلمة : « مختص » سقطت من أ .

(٢) ط فقط : « أي الضمير » .

(٣) ط : « وإضافة الأربعة » . تحريف .

المشار إليها ، فتبلغ ما ذكر ، وهذه أمثلتها على الترتيب :

رأيت الرجل الحسن وجهٌ ، والحسن وجهاً ، والحسن وجهٍ .

والحسن الوجهُ ، والحسن الوجهَ ، والحسن الوجهِ .

والحسن وجهُ الأب ، والحسن وجْهَ الأب ، والحسن وجهِ الأب .

والحسن وجهُ أب ، والحسن وَجْهَ أبٍ ، والحسن وَجْهِ أب .

والحسن وجْهُه ، والحسن وجْهَه ، والحسن وجْهِه .

والحسن وجهُ أبيه ، والحسن وجهَ أبيه ، والحسن وجْهِ أبيه .

ورأيت رجلا حسناً وجْهُه ، وحسناً وجهاً ، وحسن وجهٍ .

وحسناً الوجهُ ، وحسناً الوجْهَ ، وحسنَ الوجهِ .

وحسناً وجهُ الأب ، وحسناً وجْهَ الأب ، وحسن وجْهِ الأب .

وحسناً وجهُ أب ، وحسناً وجْهَ أب ، وحسن وجْهِ أب .

وحسناً وجْهُه ، وحسناً وجْهَه ، وحسن وجْهِه .

وحسناً وجْهُ أبيه ، وحسناً وجْهَ أبيه ، وحسن وجْهِ أبيه ... هذا سَرْدُها ، وليست كلها بجائزة على ما تبيّن .

(لكن تجب الإضافة) حال كونها (مجرَّدة) من أل (إلى ضمير مُتّصل بها في الأصَحّ) نحو : مررت برجل حَسَنِ الوجه جَميلهِ . ولا يجوز نصب هذا الضّمير ، وجوزَه الفراء ، فيقال : جميلٍ إيّاه .

وردَّ بأنه لا يُنفْصل الضّمير ما قدر على اتصاله ، فإن لم تباشره متصلة به أو قرنت بـ « أل » لم تجب الإضافة ، بل تعيّن النّصب باتفاق في حالة الفصل نحو :

قريش نُجباء الناس وكِرامهُموها [١] . وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بأل نحو : مررت بالرجل الحسن وجهاً الجميله [٢] .

والقول الثاني : أن الضّمير في موضع جر ، فلو كانت الصّفة غير متصرّفة في الأصل ، وقرنت بـ « أل » نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر . فالضمير في موضع نصب عند سيبويه ، وجرٌ عند الفرّاء .

(وتمتنع) الإضافة ، حال كون الصفة (مع أل) إلى معمول (عارٍ منها ، أو من إضافة لذيها) أي لذي أل (أو) إلى ضمير ذيها [٣]) فلا يجوز من الأمثلة السابقة :

الحسن وجْهٍ . والحسن وجْهِ أب . والحسن وجْهِه . والحسن وجهِ أبيه ، لما تقرر في باب الإضافة من أنه لا تجوز إضافة الصفة المقترنة بـ « أل » إلى الخالي من أل ، و من إضافة لما فيه أل .

ومثال المضاف إلى ضمير ما فيه أل : رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم . قال أبو حيّان : وهو نادر .

(وتقبح) الإضافة حال كونه الصّفة دون أل (إلى مضاف لضمير) وهو مثال : حسن وجهه (ومنعها سيبويه اختياراً) وخص جوازها بالشعر كقول الشّمّاخ :

---

(١) انظر : التصريح ٢ : ٨٦ .
وقد سقطت كلمة : « وكرامهموها » من ب ومكانها بياض .

(٢) الضمير اتصل بالصفة في : « جميل » ولكن الصفة بـ « أل » والضمير منصوب ، وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه . « التصريح ٢ : ٨٦ » .

(٣) ا : « إلى ضمير فيها » مكان : « ذيها » .
وفي ب سواد على هذه الكلمات لم تتضح بسببه .

١٤٩٠ ـ ـ أمِنْ دِمْنَتَيْن عرَّج الركْبُ فيهما بِحَقْلِ الرُّخامى قد عَفا طَلَلاهُما ـ

أقامت على رَبْعَيْهما جارَتَا صفاً كميْتا الأعالي ، جَوْنَتَا مُصْطَلاهما [1]

(و) منعها (المبرد مطلقاً) في الشعر وغيره ، وتأول البيت المذكور على أنهما من قوله : مصطلاهما عائد على الأعالي ، لأنها مثناة في المعنى .

قال ابن مالك في شرح الكافية : وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله ، وهو الصحيح ، لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع : « صِفْرُ وِشاحِها [2] » وفي حديث الدّجال « أعور عينِه اليمنى » وفي وصف النبيّ ﷺ : « شَثْن [3] أصابِعه » قال : ومع هذا ففي جوازه ضَعْفٌ ، ووافقه أبو حيّان .

(وكذا) يقبح [4] (رفعها مطلقاً) أي مع أل ومجرّدة (العاري من الضّمير وأل ، والإضافة إلى أحدهما) وذلك مثال : الحسن وجهٌ ، وحسن وجهٌ ، والحسن وجْهِ أب ، وحسن وجْهِ أب .

(ومنع أكثر البصرية : حسنٌ وجْهٌ) وهو المثال الثاني من هذه الأربعة لخلوِ الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف ، واختاره ابن خروف . وما تقدّم من جوازه بقبح مذهب الكوفيّين ، وأجازه ابن مالك ، ومن شواهده قوله :

---

(١) نسب للشماخ كما في سيبويه ١ : ١٠٢ ، وروايته « عرّس » مكان : « عرّج » .
وانظر ديوان الشماخ ٣٠٧ .
من شواهد : الخصائص ٢ : ٤٢٠ ، وأمالي المرتضى ٢ : ٣٠ ، وابن يعيش ٦ : ٨٦ والمقرب ١ : ١٤١ ، والخزانة ٢ : ٣/١٩٨ ـ ٤٤٧ ، والعيني ٣ : ٥٨٧ ، والأشموني ٣ : ١١ .

(٢) صفر بكسر الصاد المهملة . والمعنى : أنها ضامرة البطن فكأنّ وشاحها خالٍ .

(٣) شثن : بفتح الشين وسكون الثاء : أي غليظها .

(٤) كلمة « يقبح » سقطت من أ .

١٤٩١ – بثوب ودينار ، وشاةٍ ودرهم فهل أنت مَرْفوعٌ بما هاهنا راسُ [١]

وقوله :

١٤٩٢ – بِبُهْمةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قلْبُ مُنَجَّذٍ لا ذِي كهَـامٍ يَنْبُو [٢]

قال أبو حيان : وقول ابن هشام الخضراويّ في نحو هذا : لا يجوز الرّفع في قول أحد ؛ إذ لا ضمير في السبب، ولا ما يسدُّ مسدّه ليس بصحيح ، إذ جوازه محكيّ عن الكوفيّين ، وبعض البصريين .

(ويتبع معمولها) أي الصّفة المشبهة بجميع التوابع ، وتجري على حسب لفظه لا موضعه . وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من [١٠٠/٢] الرفع ، كما جاز : « مررت بالرجل الحسن الوجْهِ نفسُهُ » . « وهذا قويّ اليدِ والرِّجْلُ » برفع « نفسه » « والرّجل » مع جرّ المعمول .

وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب .

وأما أن يعطف على معمولها المجرور نَصْباً فنصّوا على أنه لا يجوز ، لا يقال : « هذا حسنٌ الوجْهِ والبَدَنَ » بخلاف اسم الفاعل .

(وقيل) : يتبع بكل التوابع (إلا بالصّفة) .

قال أبو حيّان : هكذا قال الزّجّاج . وزعم أنّه لم يسمع من كلامهم . فلا يجوز :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : العيني ٣ : ٥٧٧ ، والأشموني : ٣ : ١٠ ، ١٤ .
وفي ط : « منجدا » بالدال والنصب . تحريف .

« جاءني زيد الحسن الوجه الجميلُ » . قال: وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجّال : « أعور عينه اليُمْنى » ، فاليمين صفة لعينه ، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن ينظر في ذلك .

قال : وعلّل منع ذلك [١] بعض شيوخنا بأن معمول الصّفة مُحَال [٢] أبداً على الأوّل ، فأشبه المضمر ، لأنه قد علم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو : مررت بزيد الحسن الوجه .

قال : وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين بن النّحاس عن عبد المنعم الإسكندرانيّ [٣] من تلاميذ ابن بَرّي ، قال لي : وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا وهي أنّ الصّفة هي في الحقيقة للوجه ، وإنْ أسندت إلى زيد مثلاً ، فقد تبيّن الوجهُ بالصّفة فلا يحتاج إلى تبيين .

قلت له : الصّفة قد تكون لغير التبيّين كالمدح والذّمّ وغيرهما ، فهلاّ جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني ؟ فقال : أصل الصّفة أن تأتي للتّبيين ، ومجيئها لما ذكرت هو بحقّ الفرع ، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع .

وقال بعض أصحابنا : امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل ، فلم تقو أن تعمل في الموصوف والصّفة معاً .

ويضعّف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد إلاّ إن فرّق بينهما بأن المؤكّد والتوكيد كأنّهما شيء واحد ؛ لأن التوكيد لم يدلّ على معنى زائد في المؤكّد بخلاف الصفة .

---

(١) كلمة : « ذلك » سقطت من أ .

(٢) ا فقط : « دال » مكان : « محال » .

(٣) هو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد ، أبو محمّد القرشيّ التميميّ .
من مصنفاته : النوادر والغرائب . وتوفي ٦٣٣ .

(وإذا كان معناها) أي الصفة المشبهة (لسابقها) أي للموصوف (رفعت ضميره مطابقة) له في الإفراد والتذكير وضدهما نحو : مررت برجل عاقل ، ورَجُلَيْنِ عاقِلَيْن ، وبامرأة عاقلةٍ .

(أو) كان معناها (لغيره ، ولم تَرْفَعْه فكذلك) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو : مررت برجلين حسَنَيْن الغِلْمانُ ، وبامرأة حسنةِ الغلامُ وبنساء حسانٍ الغلمانُ .

(وإلا) بأن رفعته (فكالفعل) فلا يطابق إلاّ على لغة : أكلوني البراغيثُ نحو : مررت برجلين حَسَنٍ غلاماهما ، وبرجال حَسَنٍ غِلمانُهُم وبامرأة حسنٍ غلامُها .

(وتكسيرُها حينئذٍ) أي حين رفعت السَّبَبيّ مسندة إلى جمع (إن أمكن أولى من الإفراد في الأصح) سواء كان الموصوف جمعاً أم مثنىً أم مفرداً[1] ، نحو : مررت برجال حسان غِلمانُهم ، ورجلين حسان غلمانهما وبرجل حسان غلمانُه . هذا قول المبرّد ، ونصّ عليه سيبويه في بعض نسخ كتابه وأجازه [2] الجزُولي ، وصاحب « التّمهيد » ، وبه جزم ابن مالك .

قال أبو حيّان : وذهب بعض شيوخنا إلى أنّ الإفراد أحسن من التكسير قال : لأن العلّة في ذلك أنه قد ينزّل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر ، والفعل لا يثنّى ولا يجمع ، فانتفى أن تكون الصِّفة مُفْرَدة . قال : نعم ، التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد ، لأنه معرب بالحركات مثله ، بخلاف جمع السلامة ، وإلاّ فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد ؟

---

(١) ط : « مفرد » بالرفع . تحريف .

(٢) في ط فقط : « واختاره » .

وفي هامش ط تعليق على هذه الكلمة نصه : « وفي نسخة أجازه » :

قال أبو حيّان : وما ذكره هو القياس ، لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ، ثم ذكر أبو حيّان بعد سطر أنّ هذا القول هو مذهب الجمهور ، واختيار الشّلوبين وشيخه الأبّذي ..

(وثالثها إن تبعت جمعا) فالتّكسير أولى مشاكلة لما قبله ، ولما بعده ، نحو : مررت برجال حسانٍ غِلمانُهم . وإن تبعت مفرداً فالإفراد أولى من التكسير لأنه تكلّف جَمْعٍ في موضع لا يحتاج إليه ، لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه ، فكذا في الاسم . نقل ذلك أبو حيّان عن بعض مَن عاصره .

فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الإفراد ، نحو : مررت برجل شَرّاب [١] أباؤهُ .

(وأوجبهُ) أي جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحّح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو : مررت برجال عور آباؤهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (التثنية) نحو : مررت برجالين أعورين أبواهما . ومنعوا الإفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين[٢] فجوّزوا فيه الإفراد [١٠١/٢] والتكسير أحسن ، نحو : مررت برجل كريم أعمامُهُ ، وكرام أعمامُهُ . ويضيف كريمين [٣] أعمامه .

(وأجرى كعملها) في رفع السببي ، ونصبه ، وجرّه (اسم مفعول المتعدّي لواحد وفاقاً) كقوله :

١٤٩٣ — • فهل أنت مَرْفوعٌ بما ها هُنا راسُ [٤] •

---

(١) ط فقط : مررت برجال شرب آباؤهم .

(٢) أي صحّ جمعه جمع تكسير أو جمع مذكّر .

(٣) ا ، ط : « كريم أعمامه » تحريف . صوابه من ب .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٩١ .

وقوله :

١٤٩٤ – • لما بَدَت مَجْلُوَّةً وجَنَاتِها [١] •

وقوله :

١٤٩٥ – • تَمنّى لِقائي الجَوْنُ مَغْرورَ نَفْسه [٢] •

قال أبو حيّان : وقول السّهيليّ الأصَحّ يدل على خلاف في المسألة ، ولا نعلم أحداً منعها ، فلذلك قلت وفاقاً .

(و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمّن معنى المشتق) نحو : « وردنا منهلا عَسلاً ماؤه وعَسَل الماء » أي حُلْواً . وقال الشاعر :

١٤٩٦ – • لأُبْتَّ وأنتَ غِرْبالُ الإهابِ [٣] •

---

(١) صدره :

• لو صُنْت طرفك لم تُرَع بصفاتها •

وقد اختلف في نسبة البيت وصدره ، وانظر في ذلك الدرر ٢ : ١٣٥ .

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه .

• فلما رآني ارتاع ثمّة عرّدا •

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٣) قائله حسان بن ثابت وصدره :

• فلولا اللهُ والمهرُ المفدّى •

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣/٢٢١–١٩٥ والعيني ٣ : ١٤٠ والأشموني ٣ : ١٦ ، وحاشية يس ٢ : ٧٢ .

وفي الدرر ٢ : ١٣٦ قائله مجهول .

ونسب في الوحشيات ٨ إلى عُفَيرة بنت طُرامة الكلبيّة ، ونسب في العيني إلى منذر بن حسّان :

وقال آخر :

١٤٩٧ – فَراشةُ الحِلْمِ فرعونُ العذَاب وإنْ تَطْلُبْ نداه فكَلْبٌ دونه كلب[1]

أي متعب ، وطائش ، ومهلك .

(ومنع أبو حيّان قياسه وكذا إسم الفاعل) المتعدّي لواحد (إن أمن اللبس) نحو : « زيد ظالم العبيد خاذلهم ، راحم الأبناء ناصرهم ، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون ، وأبناء راحمون ناصرون . وكذا هذا ضارب الأب زيداً في : هذا ضارب أبوه زيداً » ، فإن لم يؤمن اللّبس لم يجز .

(وقال ابن عصفور وابن أبي الرّبيع) : إنّما يجوز (إن حذف المفعول اقتصاراً) فإن لم يحذف أصلاً لم يجز ، وكذا إن حذف اختصاراً ، لأنه كالمثبت فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التّعدي والتّشبيه وهو واحد ، وذلك لا يجوز. وبيانه أنه من حيث نصب السّببيّ أو جرّه يكون مشبّهاً باسم الفاعل المتعدّي ومن حيث نصب المفعول[2] به يكون اسم فاعل متعدّياً مشبّهاً بالمضارع فاختلفت جهة تعدّيه [3] ، وجهة تشبيهه من حيث صار شبيهاً بأصل في العمل ، شبيهاً بفرع في العمل ، فصار فرعاً لأصل ، وفرعاً لفرع ، ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين ، ثم إنه لما سمع استعمال المتعدّي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصاراً نحو :

١٤٩٨ – • ما الرّاحِمُ القَلْبِ ظلاماً وإن ظُلِمَا [4] •

---

(١) للضحاك بن سعيد كما نسب في معجم الشواهد ١ : ٤٥ وديوان المعاني ١ : ١٩٦ ، من شواهد : الأشموني ٣ : ١٦ ، وحاشية يس ٢ : ٧٢ .

(٢) ط : « المفعولية به » .

(٣) ا : « تقديمه » بالقاف . تحريف .

(٤) قائله مجهول . وتمامه :

• ولا الكريم بمنّاعٍ وإن حرما •

انظر : العيني ٣ : ٦١٨ .

قال أبو حيان : وهذا تفصيل حسن .

(و) قال (أبو عليّ) الفارسيّ يجوز (مطلقاً) ولم يقيّد بأمن اللّبْس ...

قال ابن مالك في شرح التسهيل : والصّحيح أنّ جواز ذلك متوقف على أمن اللّبس .

قال : ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدّي فلذلك سَهُل فيه الاستعمال المذكور ، ومنه قول ابن رواحة :

١٤٩٩ – تباركْتَ إني من عَذابك خائفٌ وإنّي إليك تائبُ النفس راجع [١]

وقال آخر :

١٥٠٠ – ومن يك مُنحَلَّ العزائم تابعاً هواه فإن الرُّشدَ منه بَعيدُ [٢]

ومن وروده في المصوغ من متعدٍّ قوله :

١٥٠١ – ما الرّاحم القلبِ ظلاماً وإنْ ظُلِما ولا الكريم بمنّاع وإن حُرِما [٣]

انتهى .

قال أبو حيّان : وإطلاقه يدلّ على جواز ذلك في كل متعدٍّ ، سواء تعدّى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ، ولا خلاف أنه لا يجوز [٤] في المتعدي لاثنين أو ثلاثة .

(ومنعه الأكثرُ مطلقاً ، وتوقّف أبو حيّان) فقال : الأحوط ألا يقدم على جواز

---

(١) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٣) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وقد ذكر ، آنفاً رقم ١٤٩٨ شاهداً في استعمال المتعدّي صفة مشبهة .

(٤) ط : « يجوز » بإسقاط : « لا » . تحريف .

ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير ، لأن القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل .

(فإن تعدّى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الأصحّ) وعليه الجمهور وجوزه الأخفش وابن عصفور نحو : « مررت برجل مارِ الأبَ » يريد بنصب الأب أو جرّه ، واستدلا بقولهم : « هو حديثُ عهد بالوجع » فقولهم « بالوجع [1] » متعلق بحديث ، وهو صفة مشبهة .

والجمهور تأوّلوا ذلك على أنه متعلق بـ « عهد » لا بالصّفة ، فإن جاء من كلامهم : مررت برجل غضبانِ الأب على زيد ، علّقوا « على زيد [2] » بفعل محذوف تدلّ عليه الصّفة أي غَضِب على زيد .

---

(١) ط فقط : « بوجع » .

(٢) « علقوا على زيد » سقطت من أ .

أفعَلُ التَّفضِيل

أي هذا مبحثه .

(يرفع) أفعلُ التفضيل (الضّميرَ غالباً والظاهر في لغة) ضعيفة نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاها سيبويه وغيره .

(والأحسن حينئذ تَقدُّم مِنْ) .

(ويكثر) رَفْعهُ الظاهر (إن كان مُفضّلاً على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين ثانيهما له ، والآخر للموصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم : « ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد » وبه عرفت المسألة بمسألة « الكحل » وأفردت بالتآليف . فالكحل فاعل بأحسن ، وهو مُفضّل – باعتبار كونه في عين زيد – على نَفْسه حالاً في عين غَيْره ، وواقع بين ضميرين ثانيهما له ، وهو الضمير في « منه » ، والأول للموصوف ، وهو الضمير في عينه ، وقد [١٠٢/٢] تقدّم النّفي أول الجملة .

ومثله الحديث : « ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها العملُ منه في عشر ذي الحجّة » .

وقول الشاعر :

١٥٠٢ – ما علمت أمْرأ أحَبَّ إليه الـ ـبَذْلُ منه إليك يَابْن سِنانِ [1]

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : شذور الذهب ٤١٦ .

قال ابن مالك : والسّبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنه في عين زيد، ولا يختلُّ المعنى ، بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغيّر المعنى ، فكان رفع « أفعل » للظّاهر ، لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغيّر المعنى بمنزلة إعمال إسم الفاعل الماضي مَعْنىً إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلمّا وقع صلة قدّر بفعلٍ وفاعلٍ ليكون جملةً ، فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ، ما كان فائتاً من الشّبه ، فأعطى العمل بعد أنْ مُنِعه .

(وقاس ابن مالك) على النّفي (النّهي والاستفهام) ، فقال : لا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي ، كقولك : « لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك [1] » . « وهل في النّاس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمنّ [2] » . وإن لم يرد ذلك مسموعاً .

(ومنعه أبو حيّان) قائلاً : إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلاّ بعد نفي وجب اتباع السّماع فيه ، والاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ، لا سيّما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذّة ، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السّماع ، قال : علي أنّ إلحاقها بالنّفي ظاهر في القياس ، ولكن الأولى اتّباع السّماع .

(وأعرب الأعلم مثله) أي هذا التركيب معه ، أي (معه) الوجه الذي تقدّم تقريرُهُ (مبتدأ وخبراً) .

---

(١) « منه إليك » سقط من ط .

(٢) ط : « لا يمن » بالباء . تحريف .

(وقد يحذف الضمير الأول [١]) إذا كان معلوماً : سمع « ما رأيت قوماً أشبَه بعضٍ ببعضٍ من قومك » وقال ابن مالك : تقديره : « ما رأيت قوماً أبين فيهم شبهُ بعض ببعض منه في قومك » .

(و) قد يحذف الضّمير (الثاني [٢] ، وتدخل « من » على الظّاهر) نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كُحْل عين زيد . (أو) على (محلّه) كقولك في المثال المذكور : من عين زيد بحذف « كحل » الذي هو المضاف (أو) على (ذي محلّه) كقولك فيه : من زيد بحذف « كحل » و « عين » ، وإدخاله على صاحب العين .

ومن إدخاله على المحلّ قولهم : « ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أميرٍ على مِنْبر » ، والأصل من شُهود كذبة أمير ، فحذف شهود ، وأقام المضاف إليه مقامه .

(ولا يَنْصب) أفعل التفضيل (مَفْعُولاً به على الأصَحّ) بل يتعدّى إليه باللاّم ، إن كان الفعل يتعدّى إلى واحد نحو : زيد أبذل للمعروف ، فإن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً ، تعدى بالباء نحو : زيد أعرف بالنحو ، وأجهل بالفقه ، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدّى بإلى الى الفاعل معنى نحو زيد أحبّ إلى عمرو من خالد ، وأبغض إلى بكر من عبد الله .

وبـ « في » إلى المنقُول نحو : زيد أحب في عمر [٣] من خالد ، وأبغض في عمرو من جعفر .

---

(١) أي العائد للموصوف . .

(٢) أي العائد للكحل :

(٣) كلمة : « عمر » سقطت من ب .

قال ابن مالك : وإن كان مُتَعَدٍّ إلى اثنين عُدِّي إلى أحدهما باللاّم ، وأُضْمِر ناصب . الثاني : نحو : هو أكسى للفقراء الثياب ، أي : يكسوهم الثياب . قال أبو حيّان : وينبغي ألاّ يقال هذا التّركيب إلا ان كان مسموعاً من لسانهم .

وذهب بعضهم : إلى أنه ينصب المفعول به إن أُوّل بما لا تفضيل فيه ، حكاه ابن مالك في التّسهيل .

قال أبو حيّان : وهذا الرأي ضعيف ، لأنه وإن أوّل بما لا تفضيل فيه، فلا يلزم منه تَعْدِية كتعدِّيه . وللتراكيب خصوصيّات .

وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى : « الله أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعل رِسالَته [1] » فحيث هنا مفعول به ، لا مفعول فيه ، وهي في موضع نصب بفعل مقدّر ، يدل عليه « أعلم » ، زاد في شرح التّسهيل : والتّقدير – والله أعلم – يعلم مكان جعل رسالاته .

قال أبو حيّان : وقد فرضناه نحن على أن تكون « حيث » باقية على بابها من الظرفيّة لأنّها من الظّروف التي لا تتصرّف .

(ولا) تنصب مفعولاً (مطلقاً وفاقاً) ذكره .

(وتلزمه مِنْ ولو تقديراً إن جرّد) من أل ، والإضافة نحو : زيد أفضل من عمرو . قال تعالى : « النّبيّ أولى بالمؤمنين من أنْفسهم [2] » ومثال تقديرها : « وأُولوا [٢/١٠٣] الأرْحامِ بَعْضُهم أوْلى بِبَعْضٍ في كتاب الله [3] » . « والآخِرةُ خَيْرٌ وأبقى [4] » .

---

(١) سورة الأنعام ١٢٤ .
(٢) سورة الأحزاب ٦ .
(٣) سورة الأنفال ٧٥ .
(٤) سورة الأعلى ١٧ .

(و) يلزمه (الإفراد والتذكير إن جرّد ، أو أضيف لنكرة) سواء كان تابعاً لمذكّر ، أم مؤنث ؟ لمفرد أم مثنى أم مجموع ؟ نحو : زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، والهندان أفضل من دعد ، والهندات أفضل من دعد . ونحو : زيد أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال . وهي أفضل امرأة ، وهن أفضل نساء (خلافاً للفراء في الثّاني) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة [1] فضْله [2] واقتضى حينئذ [3] أن يؤنّث ويثنّى نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا ، والهندان فضلتا امرأتين تزورانا . (و) على الأول يلزم (مطابقتها هي) أي النكرة المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة . (خلافاً لابن مالك في) النكرة (المشتقّة) حيث قال : يجوز فيها الإفراد مع جمعيّة ما قبل المضاف ، ومنه قوله تعالى : « ولا تكونوا أوّلَ كافرٍ به [4]

قال أبو حيّان : وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله مُثَنّى [5] نحو : الزيدان أفضل مؤمن . قال : والحقّ تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى ، أي أوّل فريق كافر .

(و) على الأقوال يلزم (كونها من جنس المسند إليه أفعل) كما تبيّن .

(وجوز) أبو بكر (ابن الأنباري جرّها إن خالفته) في المعنى مع تجويزه نصبها نحو : أخوك أوسع دارٍ أو داراً ، وأبسط جاهٍ وجاهاً ، قال : فالجرّ على إضافة أفعل

---

(١) لأن النكرة إذا وصفت كانت قريبة من المعرفة وفي المثالين الآتيين وصفت النكرة بجملة .

(٢) في ط : « فضلة » بالضاد ، وفي ب سواد لم تظهر من خلاله الكلمة .
ولعل الصواب « فصله » بالصاد كما في أ . والمعنى حينئذ : فصل هذه المسألة من قاعدة عدم المطابقة .

(٣) في ب لم تظهر هذه العبارة للسواد الذي عليها وفي ط : « وإيضاح » ولا معنى لها . والتصويب من ا .

(٤) سورة البقرة ٤١ .

(٥) ط : « بمثنى » بالباء . تحريف .

إلى المفسّر ، والنصب على إرادة « من » ؛ إذ لو ظهرت لم يكن إلاّ النصب .

(والمعرّف بأل يطابق) في الإفراد والتذكير ، وضدّهما حتماً نحو : زيد الأفضل ، والزّيدان الأفضلان ، والزّيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفُضَل .

(وفي المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة ، وعدمها وقد اجتمعا في قوله ﷺ : « ألا أُخْبِرُكم بأحبّكم إلي . وأقْربِكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً » .

(وأوجب ابن السرّاج الإفراد والتذكير) ومنع من مطابقة ما قبله . قال أبو حيّان : وردّ عليه بالسّماع والقياس ، قال تعالى : « ولتجدنّهم أحْرصَ النّاسِ على حياة [1] » وقال : « جعَلْنا في كلّ قَرْيَةٍ أكابِرَ مُجْرِميها [2] » فأفرد « أحرص » وجمع « أكابر » .

وأمّا القياس فشَبَهُهُ بذي الألف واللاّم أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما [3] في أن كُلاًّ منهما معرفة ، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العَارِي ، فإذا لم يُعْطَ [4] الاختصاص بجريانه مجراه ، فلا أقلّ من أن يشارك .

(وعلى الأول في الأفصح خلف) قال أبو بكر بن الأنباري : الإفراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أُضيف إليه ، وجمعه وتأنيثه عن تثنية أفعل ، وجمعه وتأنيثه ، قال : وهذا القول [5] عن العرب .

وقال أبو منصور الجواليقيّ : الأفصح من الوجهين المطابقة .

---

(١) سورة البقرة ٩٦ . (٢) سورة الأنعام ١٢٣ .

(٣) ط : « اشتراكها » بدون تثنية . تحريف .

(٤) ط فقط : « فإذا لم يفد » .

(٥) ب ، ط : « وهذا القوي » صوابه من أ .

(ولا يجرّد) أفْعَل (من) معنى (التفضيل حينئذ ، ويكون بعض المضاف إليه) كما تقدّم .

(وقال الكوفيّة) : الإضافة فيه (على تقدير مِنْ ، فإن لم يقصد به التفضيل طابق) وجوباً [1] كالمعرّف بـ « أل » لتساويهما في التّعريف ، وعدم اعتبار معنى : مِنْ ، ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : فلو قيل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرّد ، وجاز عند إرادة معنى المعرف بـ « أل » لما ذكرت لك ، ولما قرّر في باب الإضافة من أن « أيّا » بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة ، ومعنى « كلّ » إن أضيف إلى نكرة ، وأفعل التفضيل مثلها في ذلك .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان : إذا كان أفعل جارياً على من أطلق له التفضيل ، فلا ينوي معه « مِنْ » ، وإذا أوّل بما لا تفضيل فيه لزمت المطابقة في الحالين ، ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه . مثال الأول : « يوسف أحسن إخوته » أي أحسنهم ، أو الأحسن من بينهم . فهذا على الإخلاء من معنى « مِنْ » وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه ، لأن إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف .

ومثال الثاني : زيد أعلم المدينة ، تريد عالم المدينة ، قال : وهذا النّوع ذهب إليه المتأخّرون ، واستدلّوا على وقوعه بقوله تعالى : « هو أعْلَمُ بِكم [2] » ، « وهو أهْوَنُ عليه [3] » ، قالوا : التقدير هو عالم بكم ، إذْ لا مشارك له في علمه . وهو هيّن عليه ، إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته .

---

(١) كلمة : « وجوباً » سقطت من أ .

(٢) سورة النجم ٣٢ .

(٣) سورة الرّوم ٢٧ .

(وفي قياس ذلك خلف) : فقال المبرّد : هو مقيس مطّرد ، وقال ابن مالك في التسهيل : الأصحّ قصره على السّماع ، قال أبو حيان : لقلة ما ورد من ذلك [١٠٤/٢] (ولا يخلو) أفعل التفضيل (المجرَّد) من أل والإضافة المقرون بـ « من » (من مشاركة المفضل) في المعنى (غالباً ولو تقديراً) قال أبو حيّان : فإذا قيل : سيبويه أنحى من الكسائيّ ، فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو ، وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو .

والمراد بقولنا : « ولو تقديراً » مشاركته بوجْهٍ ما كقولهم في البغيضين : هذا أحبّ إلي من هذا ، وفي [1] الشرّيرين : هذا خيرٌ من هذا ، وفي الصّعبين : هذا أهون من هذا ، وفي القبيحين : هذا أحسن من هذا . وفي التنزيل : « قال ربِّ السِّجن أحَبُّ إليّ مما يدعونني إليه [2] » . وتأويل ذلك : هذا أقلّ بغضاً ، وأقلّ شراً ، وأهون صعوبةً ، وأقل قُبْحاً .

ومن غير الغالب قوله : العسل أحلى من الخل ، والصّيف أحرّ من الشتاء .

(وتحذف من والمفضول [3] لقرينة) كقوله تعالى : « فإنه يعلم السرّ وأخفى [4] » .

(ويكثر) الحذف (لكون أفعل خبراً) لمبتدأ أو ناسخ نحو : « ذلكم أقْسَطُ عند الله وأقْوَمُ للشّهادة وأدْنى ألاّ ترتابوا [5] » . « واللهُ أعْلَمُ بما وَضَعَتْ » [6] . « وما تُخْفِي صُدُورهم أكْبر [7] » . « والباقياتُ الصّالحات خَيْرٌ عند ربّك ثواباً وخَيْرٌ أملاً [8] » . « تَجِدوه عند الله هو خَيْراً وأعْظم أجراً [9] » .

---

(١) من قوله : « وفي الشريرين » إلى قوله : « أقل بغضاً » سقط من أ .
(٢) سورة يوسف ٣٣ .
(٣) ط : « من المفضول » بسقوط واو العطف . تحريف .
(٤) سورة طه ٧ .
(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .
(٦) سورة آل عمران ٣٦ .
(٧) سورة آل عمران ١١٨ .
(٨) سورة الكهف ٤٦ .
(٩) سورة المزمل ٢٠ .

وقال الشاعر :

١٥٠٣ – • ولكنّهم كانُوا على المَوْت أصْبَرا [1] •

(أو صفة) نحو : مررت برجل أفضَل .

(ومنعه الرمّانيّ معها) وقال : لا يجوز الحذف إلاّ في الخبر .

(وثالثها) : الحذف مع الصّفة (قبيح وجوّزه البصريّة مع) أفعل ، إذا كان في موضع (فاعل أو اسم إنّ) نحو : جاءني أفضل ، وإنّ أكبر [2] . ومنعه الكوفيّون .

(وفي تقديمها) أي مِنْ ، ومجرورها على أفعل أقوال : أحدها الجواز : (ثانيها) : المنع (ثالثها) وهو (الأصح : يجب [3] إن وُصِلَتْ باستفهام) نحو : « مِمّن أنت خَيْرٌ » ، ومن أيّ الناس زيد أفضل » ، « ومِمّن كان زيد أفضل » « ومِمّن ظننت زيداً أفضل » ، « ومَنْ وجْهٌ من وجهك أجمل » ، (وإلاّ) بأن كانت في الخبر (منع اختياراً) وجاز في الضّرورة كقوله :

١٥٠٤ – فقالت لنا أهْلاً وسَهْلاً وزَوَّدَتْ
جَنَى النّحْل ، أو ما زَوَّدَتْ منه أطْيَبُ [4]

---

(١) للنابغة الجعديّ الصحابيّ . وصدره :
• سَقَيْناهُمُ كأساً سَقَوْنا بمثلها •
انظر حاشية يس ١ : ٢٤٩ .
وفي الدرر ٢ : ١٣٧ : « سقوناهم » بالواو . تحريف .

(٢) ط : « أكبر الله » بزيادة لفظ الجلالة ، وب : « كبر » بدون همزة . تحريف . والصواب من ا

(٣) ط : « بحيث » مكان : « يجب » . تحريف .

(٤) للفرزدق . ديوانه ٣٢ . وروايته :
« أو ما زوّدت هو أطيب » .
=

(وتُفْصَل) مِنْ مع مجرورها[1] مِنْ أفعل (بمعمول) له كقوله تعالى: « النَّبِيُّ أَوْلى بالمؤمنين مِنْ أَنْفُسِهِم [2] » .

(وقَلَّ) الفصل بينها وبينه (بغيره) أي بغير المعمول كقوله :

١٥٠٥ ـ ولَفُوكِ أطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنا من ماء مَوْهَبَةٍ على خمر [3]

وقوله :

١٥٠٦ ـ لم أَلْقَ أخْبَثَ يا فرزدَقُ مِنكُم ليلاً، وأخْبَثَ بالنّهار نهارَا [4]

(ويُعدَّى أفعل كالتعجب) أي بالحروف التي يعدَّى بها .

قال ابن مالك فيقال : زيد أرغب في الخير من عمرو ، وأجمع للمال من زيد ، وأرأف بنا من غيره .

[آخَر]

مسألة : (خرج [5] عن الأصل آخَر) وهو وصف على « أفعل » (مطابق) وما هو له (مطلقاً) في الإفراد والتذكير ، والتنكير ، وأضدادها نحو : مررت بزيد ، ورجل

= وفي ط فقط : « بل » مكان : « أو » .

من شواهد : ابن يعيش ٢ : ٦٠ ، والعينيّ ٤ : ٤٣ ، والأشموني ٣ : ٥٢ .

(١) ط : « وتفصل من مجردها » . تحريف .

(٢) سورة الأحزاب ٦ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد العينيّ ٤ : ٥٤ ، والأشموني ٣ : ٤٦ ، واللسان : « وهب » :

والموهبة : غدير ماء في الجبل ، يستنقع فيه الماء وجمعه : مواهب :

(٤) لجرير . ديوانه ٢٣٢ .

(٥) ط فقط : « أخرج » بالهمزة .

آخر ، ورجلين آخرين ، أو رجالا آخرين ، وكان مقتضى جعله من باب أفْعَل التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألاّ يؤنّث ، ولا يُثَنّى ، ولا يجمع إلا معرَّفاً ، كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عمّا هو به أولى ، فلذلك منع من الصرف (ولم تدخله من) لأنه لا دلالة فيه على تَفْضيل لنفسِهِ ولا بتأويل (والصّحيح) أنه (يستعمل في غير الآخر) .

(أمّا أوّل الوصف فكغيره) من سائر أفعل التفضيل ، فيفرد مجرَّداً ، ومضافاً لنكرة ، ويطابق معرفاً بـ « أل » ، ويضاف لمعرفة ، قال تعالى: « إنّ أوّلَ بيت وُضعَ [1] » . « وأنا أوّلُ المؤمنين »[2] .

(ويقع بعد عام مضافاً) هو (إليه وتابعاً) له (ومنصوباً ظرفاً) . .

قال في البسيط : تقول العرب على ما قاله اللّحياني [3] : مضى عامُ الأوّلِ [4] بما فيه ، والعامُ الأوّلُ ، وعامُ أوّلٍ بما فيه ، وعامُ أوّل [5] بما فيه ، وعامٌ أوّلُ ، وعامُ أوّلٌ [6] ، فتضيف العام إلى أوّل ، فتصرف ولا تصرف ، وترفعه على النعت ، فتصرف ولا تصرف ، لأنّ أول يكون معرفة ونكرة و (يكون) ظرفاً واسماً ، تقول [7] : ابدأ بهذا أوّلُ ، فتبنيه على الضمّ والحمد لله أولاً وآخراً يعرب ، وتصرف

---

(١) سورة آل عمران ٩٦ . (٢) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٣) ب ، ط : « اللحماني » بالميم . تحريف صوابه في ا وقد سبق ذكره ٣ : ٢٢٢ .

(٤) على إضافة الشيء إلى نفسه .

(٥) ومن إضافة الشيء إلى نفسه أيضاً كما جاء في اللسان : « وأل » منسوباً إلى اللحيانيّ .

(٦) النص المنسوب إلى اللحياني كما في اللسان : « وأل » .
« وحكى اللّحيانيّ : أتيتك عامَ الأوّلِ ، والعامَ الأوّلَ ، ومضى عامُ الأوّلِ على إضافة الشيء إلى نفسه والعامُ الأوّلُ ، وعامٌ أوّلٌ مصروف ، وعامُ أوّلَ ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه » .

(٧) ط : « فقول » بالفاء . تحريف .

نكرة ، وفعلت ذلك عاماً أوّلَ [١] ، وعامَ أوّلٍ ، وأوّلَ [٢] .

واحترز بأوّلَ الوصفِ [٣] عن الإسم ، وهو المجرّد عن الوصفيّة ، فإنه مصروف نحو : ما له أولٌ ، ولا آخرٌ . قال أبو حيّان : وفي [١٠٥/٢] محفوظي أنّ مؤنث هذا: أوّلَةٌ [٤] .

(١) في النسخ الثلاث : « أول » غير مصروفة ، والسياق يقتضي أن يكون : « أوّلاً » إذا استعمل إسماً غير صفة كما جاء في اللسان « وأل » وإذا لم يجعله صفة صرفه تقول : لقيته عاماً أوّلاً .

(٢) عام أوّلٍ على الإضافة ، والمنع من الصّرف .

(٣) « الوصف » صفة لـ« أوّل » .

(٤) حكى ثعلب : هن الأوّلات دخولاً ، والآخرات خروجاً واحدتها : الأولة والآخرة : اللسان : « وأل » .

أسماء الأفعال

أي هذا مبحثها : (هي أسماء قامت مقامها ، أي مقام الأفعال في العمل غير متصرّفة) لا تصرّف الأفعال ، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزّمان ، ولا تصرف للأسماء إذ لا يسند إليها ، فتكون مبتدأة أو فاعلة ، ولا يخبر عنها فتكون مَفْعُولاً بها أو مجرورة .

وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر ، فإنها وإن قامت مقام الأفعال في العمل إلاّ أنها تتصرّف تصرّف الأسماء ، فتقع مبتدأة ، وفاعلاً ومفعولاً ، وأمّا قول زهير :

١٥٠٧ — • دُعِيتَ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[1] •

فمن الإسناد اللّفظيّ .

وقولي في صدر الحد : هي أسماء أحسن من قول « التسهيل » : هي ألفاظ إلى آخره ، لأنه يدخل فيه إنّ وأخواتها ، فإنها ألفاظ قامت مقام أفعال ، فعملت غير متصرفة تصرّفها ، ولا تصرف الأسماء ، وهي حروف ، لا أسماء أفعال ولذا احتاج

---

(١) لزهير . وصدره :

• ولنعم حشو الدّرع أنت إذا •

شرح ديوان زهير ٨٩ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٧ . وابن الشجريّ ٢ : ١١١ ، وابن يعيش ٤ : ٥٠ والخزانة ٣ : ٦١ ، ٥٥٢ .

إلى إخراجها ، فزاد في الكافية قوله : « ولا فضلة » وقال في شرحها : إنه أخرج الحروف ، لأن الحرف أبداً فضلة في الكلام .

(وحكمها غالباً في التعدّي واللّزوم وغيرهما) كإظهار فاعلها ، وإضماره (حكم مُوافِقها معنى) فـ « رُوَيْد » متعدٍّ ، لأن فعله أمْهِل ، فيقال : رُوَيْد زيداً ، وصَهْ لازم لأن فعله : اسكت وفاعل كليهما مضمر وجوباً كفعليهما ، ومظهر في : هيهات زيد ، كما تقول بَعُدَ زيد .

واحترز بغالباً من آمين ، فإنه بمعنى : استجب ، وهو متعدٍّ ، ولم يُحفظ لها مفعُول ، وكذا « إيهِ » بمعنى : زدني (لكن) يخالفه في أنها (لا يبرز معها ضمير) بل يستكنّ فيها مطلقاً بخلاف الفعل ، فتقول : صه للواحد ، والاثنين ، والجمع ، وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد .

(ولا يتقدّم معمولها) عليها ، فلا يجوز أن يقال : زيداً عليك ، ولازيداً رُوَيْد ، لأنّها فرع في العمل عن الفعْل فضعفت .

(ولا تضمر) أي لا تعمل مضمرةً بأن تحذف ، ويبقى معمولها (في الأصحّ فيهما) ، وجوّز الكسائي أن يتصرّف فيها بتقدّم معمولها عليها إجراءً لها مجرى أصولها ، وجعل منه قوله تعالى : « كِتابَ اللهِ عليكم [1] » وقول الشاعر :

١٥٠٨ — • يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُونَكا [2] •

---

(١) سورة النساء ٢٤ .

(٢) لراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو بن تميم وقد قيل : لجارية من بني مازن . وتمامه :

• إني رأيت الناس يحمدونكا •

من شواهد : ابن يعيش ١ : ١١٧ والخزانة ٣ : ١٥ .

والمغني ٢ : ٢٥٩ ، ١٦٢ وأوضح المسالك رقم ٤٦٣ وشذور الذهب ٤٠٧ ، والتصريح ٢ : ٢٠٠ والأشموني ٣ : ٢٠٦ ، واللسان : « ميح » .

وجوّز ابن مالك إعمالها مضمرة ، وخرج عليه هذا البيت ، فجعل « دلوي » مفعولاً بـ« دونك » ، مضمراً لدلالة ما بعده عليه .

(وزعمها الكوفية أفعالاً) لدلالتها على الحدث والزّمان .

(و) زعمها (ابن صابر [1] قسماً رابعاً) زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة (سماه الخالفة) .

(ثم) على الأوّل ، وهو قول جمهور البصريّين باسميتها اختلف في مسمّاها .

(قيل : مدلولها لفظ الفعل ، لا حدث ولا زمان) بل تدلّ على ما يدل على الحدث والزّمان .

(وقال) بل (تفيدهما) قال في البسيط : ودلالتها على الزّمان بالوضع لا بالطبع ، وعلى هذا ، فهي اسم لمعنى الفعل . قيل [2] ، وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة . (وقيل) هي (أسماء للمصادر) ، ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب في الأمر ، أو معنى (الوقوع) بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر (فتبعه الزّمان) .

(وما نُوِّن منها) لزوماً نحو : واهاً ، وإيهاً وَوَيْهاً ، أو جوازاً كصهٍ ، ومهٍ ، وإيهٍ ، فهو (نكرة) بمعنى أنه إذا وجد دلّ على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل .

(وغيرُهُ) : أي ما لم يُنوَّن ، إمّا جوازاً كما ذكر ، أو لزوماً كآمين ، وبَلْه (معرفةٌ) .

(وقيل : كلّها معارف) لا نكرة فيها ، ثم اختلف في تعريفها من أي قبيل هو ؟ فقيل من قبيل تعريف الأشخاص ، بمعنى أنّ كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال .

---

(١) أحمد بن صابر : أبو جعفر النحوي ، وانظر : البغية ١ : ٣١١ .

(٢) من قوله : « هل » إلى قوله : « في غير الأمر » سقط من أ .

(وقيل) هي (أعلام أجناس ، وأكثرها أوامر كصه) بمعنى : اسكت ، ويقال : صاه (ومه وإيها) وكلاهما بمعنى : انكفف ، كذا في التسهيل [١] خلاف قول كثيرين أنّ « مه » بمعنى : اكفف ، لأنّ اكفف متعدٍّ و « مه » لا يتعدّى .

(وها) بمعنى : خذ ، وفيها لغتان : القصر والمدّ وتستعمل مجرّدة ، فيقال للواحد المذكّر وغيره : ها ، وهاءَ ، ومتلوّها بكاف الخطاب بحسب المخاطب ، فيقال : هاكَ ، وهاكِ ، وهاكُما وهاكُم ، وهاكُنّ [٢] ، ومقتصراً على تصرّف الهمزة ، فيقال : هاءَ وهاؤما ، وهاؤمُ ، وهاءُون ، وهذه أفصح اللغات فيها ، وبها ورد القرآن [٣] .

(ورُويْد ، وتَيْد) وكلاهما بمعنى : أمهل .

وقد يردان مصدرين معربين نحو : رُوَيدك ، وتَيْدك ، ورُوَيْد زيد .

(وهيت) بفتح الهاء ، وكسرها ، وضمّها (وهَيّه) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما ، وكلاهما بمعنى أسرع ، وقد قرىء قوله تعالى : « قالت هيت لك [٤] » بالأوجه الثلاثة .

(وإيه) بمعنى حَدِّثْ . (وآمين) بالمدّ والقصر بمعنى : اسْتَجِبْ .

(وقد تدلُّ على) حدث (ماض : كهيهات) بمعنى : بَعُد ، وقد حكى فيها الصّنعاني ستًّا [١٠٦/٢] وثلاثين لغة : هَيْهات ، وأيْهات ، وهَيْهانِ ، وأيْهان ،

---

(١) انظر التسهيل ٢١١ .

(٢) في ا ، ب تكرار للصيغ مرة أخرى بعد كلمة : « هاكنّ » حيث جاء بعدها : « أوهاك ، وهاكم ، وهاكنّ » .

(٣) في قوله تعالى : « هاؤم اقرءوا كتابيه » سورة الحاقة ١٩ .

(٤) سورة يوسف ٢٣ .

وهيهاه وأيهاه [١] . كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ، ومفتوحته ، ومكسورته ، وكل واحدة منها منوّنة وغير منوّنة ، وحكى غيره : أيْهاكَ ، وأيْها ، وإيها وهَيْهاتا بالألف وإيهاء بالمد ، فزادت على الأربعين .

(وشتّان) بمعنى : اقترن (وسَرْعان ، ووَشْكان) مثلثاً أولهما بمعنى : سَرُعَ .

(و) على حَدَثٍ (حاضر كأوّهْ) بمعنى : أتوجّع . وفيها لغات : أشهرها : فتح الواو المشدّدة ، وسكون الهاء ، ومنها كسر الهاء ، وكسر الواو فيهما ، وأوْهِ بسكون الواو ، وكسر الهاء .

(وأفّ) بمعنى : أتضجّر ، وفيها نحو أربعين لغة (وإخّ ، وكخّ) بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى : أتكرّهُ .

(وواهاً ووَى [٢]) بمعنى : أعجب .

(و) قد (تضمن نَفْياً) كقولهم : هَمْهَامِ بمعنى : فَنِيَ [٣] (ولو بلا) النافية كقولهم : لا لعاله : لا إقالة [٤] .

(ونهياً) كقولهم : وراءك [٥] بمعنى : تأخّر ، لأنه بمعنى : لا تتقدم واستفهاماً

---

(١) أ ، ب : « هايهات وأيهات » .
وط : « هايهان ، وأيهان » .
كله تحريف صوابه من شرح المفصّل ٤ : ٦٧ ، ٦٨ والأشموني ٣ : ١٩٩ .

(٢) أ ط : « ويء » بالهمزة . تحريف .

(٣) في القاموس : إذا قيل : أبقى شيء ؟ قلت : همهامِ مبنيّة ، أي لم يبق شيء .

(٤) في شرح شذور الذهب ٩٤ : « دخول « لا » على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش أي لا يرتفع : لالعاً » .

(٥) « دراك » بالدال . تحريف .

كقولهم : مَهْيَمْ : أي أحدث لك شيء ، وقيل : معناه ما وراءك [١] .

(وتعجُّباً) كقولهم : بُطْآن هذا الأمر بمعنى : بَطؤ ، وفيه [٢] معنى التعجّب ، وقوله :

١٥٠٩ – بأبي أنْتِ وفُوكِ الأشنَبُ كأنّما ذرَّ عليه الزَّرْنَبُ [٣]

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم : بَخٍ بَخٍ .

والتندّم في قوله :

١٥١٠ – سالتاني الطّلاقَ أنْ رأتاني قلّ مالي ، قد جِئْتُمانِي بنُكْرِ

وَيْ كَأنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ومن يَفْتَقِر يعِشْ عَيْشَ ضُرِّ [٤]

و (منها ما أصله : ظرْف أو) جار (ومجرور) . قال ابن مالك في شرح الكافية : وهذا النوع لا يستعمل إلاّ متصلا بضمير مخاطب . (كمكانَك) بمعنى : أُثْبُتْ (وعندك ، ولَدَيْك ، ودُونَك) بالثلاثة بمعنى : خُذْ (ووراءك) بمعنى : تأخّر (وأمامك) بمعنى : تقدّم (وإلَيْك) بمعنى : تَنَحّ (وعليك) بمعنى : الزم .

---

(١) ط : ما وراؤك » . تحريف .

(٢) وفي التسهيل : « والأبطأ : بطآن » وفي نسخة أخرى : ويبطؤ بُطان .
أنظر : هامش التسهيل ٢١٢ .

(٣) قائله مجهول .
من شواهد المغني ٢ : ٣٩ ، والعيني ٤ : ٣١٠ والتصريح ٢ : ١٩٧ ، والأشموني ٣ : ١٩٨ ، واللسان : « زرنب » .

(٤) لزيد بن عمرو بن نفيل القرشيّ .
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٩٠ ، ٢ : ١٧٠ ، والمغني ٢ : ٣٩ ، والخزانة ٣ : ٩٥ ، والأشموني ٣ : ٩٩ .

(ولاتقاس) هذه في الأصحّ ، بل يقتصر فيها على السمّاع .

وأجاز الكسائيّ أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع . ورُدّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله ، وقيل : إن الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو : بك ، ولك .

(ومحلّ الضّمير) المتّصل بهذه الكلمات فيه أقوال : أحدها : رَفْعٌ ، وعليه الفراء . ثانيها : نصبٌ ، وعليه الكسائيّ .

(ثالثها) وهو (الأصحّ) ومَذْهَبُ البَصْرِيّين (جَرٌّ) لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عليٌّ عَبْدِ الله زَيْداً » بجرّ عبد الله ، فتبيّن بذلك أنّ الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ، ولا منصوبه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : ومع ذلك فمع كُلٌّ واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعليّة ، فلك أن تقول في التوكيد : عَليكم كُلِّكم زيداً بالجر ، توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع .

(وقال ابن بابشاذ) : الكاف المتّصلة بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير ، فلا مَحَلّ لها من الإعراب .

(ومنها) ما هو (مركّبٌ مَزْجاً كحَيَّهَلْ) اسم مركب مِنْ حَيَّ [1] بمعنى : أقْبِل ، وهلاّ بمعنى : قِرّ [2] وتقدّم ، فلما ركب حذف ألفها .

وكثر استعمالها لاستحثاث العاقل تغليباً لحيّ ، وقد يستحث بها غيره تغليباً لهلاّ ، وتستعمل بمعنى قدّم نحو : حَيَّهل الثريد ، وبمعنى : عَجِّل متعدٌّ بالباء نحو : حَيَّهل

---

(١) ط : « مزجيّ » مكان : « من حيّ » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) قال أبو عبيد : يقال للخيل : هلاّ أي قرّي وارجي أي توسّعي . اللسان : (هلا) .

بكذا ، و بـ « إلى » نحو : حَيَّهَل إلى كذا ، وبمعنى : أقبل ، فيتعدّى بـ « على » نحو : حيّهل على كذا ، وفيها لغات [١] .

(وهَلُمَّ الحجازيّة) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها ، وفي كيفيته خلاف .

قال البصريّون : مركبة من « ها » التنبيه ومن « لُمْ » التي هي فعل أمر من قولهم : لَمَّ الله شعثه ، أي : جمعه ، كأنه مِثل : اجمع نفسَك إلينا ، فحذف ألفها تخفيفاً ، ونظراً إلى أنَّ أصل لام لم : السكون .

وقال الخليل : ركّبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدَّرج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللاّم وأدغمت .

وقال الفرّاء : مركبة من « هل » التي للزّجر ، و « أم » بمعنى : اقْصِد ، خفِّفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، وصرفت ، فصار : هَلُمّ .

قال ابن مالك : في شرح الكافية : وقول البَصْريِّين أقرب إلى الصواب . قال في البسيط : ويدلّ على صحته أنهم نطقوا به فقالوا : هَالُمّ .

ويأتي هَلُمّ بمعنى : أحْضِر ، فيتعدّى ، ومنه [١٠٧/٢] « هَلُمَّ شُهَداءكم [٢] » أي : أحضروهم ، وهلُمّ الثريد : أي أحضره .

وبمعنى : أقبل فيتعدّى بإلى نحو : « هَلُمّ إلينا [٣] » وقد تُعدَّى باللاّم نحو : هلم للثريد هذه لغة الحجاز مِنْ جَعْلها اسم فعل .

وأما بنو تميم فهي عندهم فِعْل ، تتصل بها الضمائر ، فيقولون : هَلُمِّي ،

---

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل هذه اللغات وهي : حَيَّهَلْ ، حَيَّهَلَ – حَيَّهلاَ – حَيَّهل أنظر ص ٢١١ .

(٢) سورة الأنعام ١٥٠ . (٣) سورة الأحزاب ١٨ .

وهَلُمّا ، وهَلُمّوا ، وهَلْمُمْنَ . أما قول الناس (هَلُمّ جرّا) فتوقف الشيخ جمال الدين (بن هشام في عربيته) قال في رسالة له [١] :

(١) في أ بياض بعد قوله : « في رسالة له » .
وفي ب بياض مشار إليه : بـ « كذا » :
وفي ط ليس هناك إشارة لهذا البياض ، والكلام متصل بعضه ببعض مع نقصه :
أما قول ابن هشام في رسالته حول : « هلم جرا » فقد سجّله السيوطيّ في كتابه : الأشباه والنظائر ٣ : ٢٠٠ وقد تناول شرح هذه الكلمة ، وسجّل آراء العلماء حولها ، ومناقشته لهم : واستغرق بحثه في رسالته ست صفحات . ولعل السّيوطيّ استغنى بذكرها في الأشباه عن ذكرها في الهمع ، واكتفى بالإشارة إليها .

أسماءُ الأصوات

مسألة : (أسماء الأصوات ما وُضعَ لزجْرِ) لما لا يعقل (كهلا) بوزن : ألا لزجر الخيل عن البُطْء [١] .

(أو دُعاء) لما لا يعقل (كأوْ) بلفظ أوْ [٢] العاطفة لدعاء الفرس .

(أو حكاية صوت) لحيوان ، أو اصطكاك أجرام (كغاقِ) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاقِ) بطاء مهملة ، وكسر القاف لحكاية صوت الضَّرْب .

(وفيه) أي في هذا النوع أيضاً ، كما في أسماء الأفعال (المركّب) المزْجي (كخاقِ باقِ) بإعجام الخاء ، وكسر القافين لحكاية صوْت الجماع (وقاشِ ماشِ) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش .

---

(١) في النسخ الثلاث عن : « البطي » صوابه في حاشية الصبان ٣ : ٢٠٨ .
قال الصبان : قوله : كهلا : في القاموس : « هلا وهال زجران للخيل أي اقربي » . أ هـ والكلمتان منوّنتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العزّ العجميّ المصحّحة بخطه ، لكن في الهمع : هلا بوزن : ألا لزجر الخيل عن البطء .
وقد رجعت إلى القاموس للتحقق من قول الصبان فلم أجد إلا هالٌ فقط منوّنة حيث قال : « وهالٌ » زجر للخيل .
أما هلا فلم ترد منوّنة في القاموس ، ولعلها وردت منوّنة في نسخة أبي العز المشار إليه آنفاً . أنظر القاموس : هلا .

(٢) وقيل : بمدّ الهمزة ، وضمّ الواو . انظر الصبان ٣ : ٢٠٩ .

قال ابن قاسم : وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحظّ النّحويّ أن يتكلّم على بنائها ، وقد تقدّم في باب المعرب والمبنيّ أنها كلّها مبنية ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنّها لا عاملة ولا معمولة . (وشذّ إعراب بعضها لوقوعه موقع مُتَمكّنٍ) كقوله :

١٥١١- • إذ لِمتّي مِثْلُ جَنَاح غاقِ [1] •

أعرب « غاق » لوقوعه موقع غراب .

(وتنكيرها بالتنوين) كما في أسماء الأفعال . وأصل بنائها على السكون ، كقَبْ [2] وسع ، وحج [3] ، ووحْ [4] ، وحَلْ [5] . (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين ، كخَاقِ ، وطَاقِ ، وهاب [6] ، وهجْ [7] ، وعاج ، وجاه ، وحوْب ، وعوّهِ ، وقوْس ، وهيجْ ، وعيْطِ ، وطيْخِ [8] .

---

(١) لرؤبة بن العجّاج . وصدره :

• ولو ترى إذ جيّتي من طاق •

انظر ملحق ديوان رؤبة ١٨٠ .

من شواهد : ابن يعيش ٤ : ٨٥ ، والتصريح ٢ : ٢٠٢ ، والأشموني ٣ : ٢١١

(٢) قبْ : لوقع السيف : التسهيل ٢١٤ .

(٣) سع وحج للضأن : التسهيل ٢١٤ .

(٤) وحْ للبقر : التسهيل ٢١٤ .

وفي ط : « وخْ » بالخاء . تحريف صوابه من أ ، ب ، والتسهيل .

(٥) للناقة كما في التسهيل ٢١٤ .

(٦) زجر للإبل كما في التسهيل ٢١٤ .

(٧) في النسخ الثلاث : « وهاج » ولعلها محرّفة من وهَجْ زجر للغنم أو من جاه للسبع .

(٨) عاج للناقة و « جاه » للبعير ، و « حوْب » للإبل ، و « عوة » للجحش ، و « قوس » للكلب ، =

(وعبّر بمض [1]) بالميم ، والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لا ، مُبنى) لسدّ مسد الصوت ، وكان من حقّه الإعراب ، ومن بنائه قول الرّاجز:

١٥١٢ – سألْتُ هَلْ وصْلٌ فقالت مِضٌ وحرّكت لي رأسها بالنّغْضِ [2]

= و « هيْج » للناقة ، و « عيْط » للمتلاعبين ، و « طيخ » للضاحك .
أنظر في هذا : التسهيل ٢١٣ ، والأشموني ٣ : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(١) ط : « بمضى » مكان : « مض » . تحريف .

(٢) قائله مجهول .
ورواية اللسان : « مضض » .
« سألتها الوصل فقالت مِضٌ »
والنغض : تحريك الرأس .

الظّرف والمجرُور

أي هـــذا مبحثهما (إذا اعتَمدا كالوصف) على نفي أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر أو حال . (رفَعَا ما بَعدهما فاعلاً) نحو : ما في الدار أحدٌ ، وأفي الدار زيدٌ ، ومررت برجل معه صَقْرٌ ، وجاء الذي في الدار أبوه . وزيد عندك أخوه ، ومررت بزيد عليه جُبَّة .

(ثم قال الأكثرون بوجوبه) ، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير .

(و) قال (قوم هو راجح ، ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخّراً ، والظّرف خبر مقدّم ، واختاره ابن مالك . (و) قال (قوم : الرّاجح فيه الابتدائيّة) . ويجوز كونه فاعلاً (وأوجبها) أي الابتدائيّة (السّهيليّ) فهذه أربعة مذاهب .

(واختلفوا على الأوّل : هل العامل) للرّفع على الفاعليّة (الفعل المحذوف) الذي هو متعلّقهما المقدّر باستقر . (أو) العامل (هما نيابة عنه) لقُرْبهما منه باعتمادهما على قولين .

قال في المغني : والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو : زيد في الدار جالساً ، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع .

واختار ابن مالك الأول ؛ لأن الأصل في العمل الفعل ؛ ولتعادل المرجّحين في الإمامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح .

(فإن لم يعتمدا) على شيء مما ذكر نحو : في الدار ، أو عندك زيد (فالابتدائيّة [1]

(١) أي إعراب الجملة على الابتداء والخبر على أن يكون الظرف ، والجار والمجرور خبران مقدّمان .

واجبة خلافاً للأخفش والكوفيّة) في إجازتهم الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط .

[مسألة]

يجب تعليقهما ، أي الظّرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمعا في قوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم [١] » أو ما فيه رائحته كقوله :

١٥١٣ – • أنا أبو المِنْهال بَعْضَ الأحيان[٢] •

وقوله :

١٥١٤ – • أنا ابنُ ماويّة إذْ جَدَّ النّقُرْ[٣] •

فيتعلّق « بعض » و « إذ » بالإسمين العلمين ، لما فيهما من معنى قولك : الشجاع أو الجواد .

وتقول : فلان حاتم في قومه ، فتعلّق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدّراً) كقوله تعالى : « وإلى ثَمودَ أخاهُمْ صالحاً [٤] » فإنه متعلق « بأرسلنا »

---

(١) سورة الفاتحة ٧ .

(٢) لم يعرف قائله ولا تتمته كما نصّ على ذلك الدرر ٢ : ١٤١ . وانظر المغني ٢ : ٧٥ .

(٣) اختلف في نسبته ، فسيبويه ذكر أنه لبعض السّعديّين ، وابن السّيد ذكر أنه لعبد الله بن ماويّة الطائي . وتمامه :

• وجاءت الخيل أثابيّ ذُمُرْ •

من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٨٤ ، والإنصاف ٢ : ٧٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٥٥ والمغني ٢ : ٧٥ ، والعيني ٤ : ٥٥٩ ؛ والتصريح ٢ : ٣٤١ ، واللسان : « نقر » .

(٤) سورة الأعراف ٧٣ .

مقدراً ، ولم يتقدّم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبيّ والمُرْسل [١] إليهم يدلّ عليه .

(وفي أحرف المعاني) هل يتعلّقان بها أقوال : أحدها – وهو المشهور – المنع مطلقاً .

ثانيها : الجواز مطلقاً .

(ثالثها : يتعلق به إنْ ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النّيابة ، لا الأصالة .

وإن لم يكن كذلك فلا ، وعليه الفارسيّ وابن جني ، قالا في [١٠٨/٢] نحو يا لَزيد : إنّ اللام متعلّقة بـ « يا » .

وقال المجوّزون مطلقاً في قول كعب :

١٥١٥ – وما سعادُ غداةَ البَيْنِ إذ رَحلوا إلاّ أغَنُّ غَضِيضُ الطّرفِ مكحولُ .

غداة البين ظرف للنّفي ، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن .

(ولا يتعلّق) من حروف الجر (زائد) كالباء ، و « مِنْ » في : « كَفَى باللهِ شَهيداً »[٢] « هل من خالِقٍ غير الله [٣] » ، وذلك لأنّ معنى التعلّق : الارتباط المعنوي . والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء ، فأعينَت على ذلك بحروف الجرّ . والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط (إلاّ اللام المقوّيَة) فإنها تتعلّق بالعامل المقوّى نحو : « مصدقاً لما معهم [٤] » ، « فعّال لما يريد [٥] » . « إن كنتم للرُّؤيا تَعبرُون [٦] » ، لأن التّحقيق أنها ليست بزائدة محضة ، لما تخيّل في

(١) ط : « والرسل إليهم » . تحريف .
(٢) سورة الفتح ٢٨ . (٣) سورة فاطر ٣ .
(٤) سورة البقرة ٨٩ ، « ومصدقاً بالنصب قراءة لبعض السلف » . أنظر شذور الذهب ٢٥٣
(٥) سورة هود ١٠٧ . (٦) سورة يوسف ٤٣ .

العامل من الضّعف الذي نزّل منزلة القاصر ، ولا معدية محضة ، لاطّراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

(وقول الحَوْفيّ) في إعرابه [١] : (إن الباء في)« أليس الله (بأحْكَمِ) الحاكمين» [٢] متعلّق وَهْمٌ) أي غلط نشأ عن ذهول .

(ولا) تتعلق (لعلّ) الجارة في لغة عقيل ، لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضوع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبريّة في قوله:

١٥١٦ – • لعلّ أبي المِغْوار مِنْكَ قَرِيبُ [٣] •

(و) لا (لولا) إذا جرّت الضمير لأنها أيضاً بمنزلة لَعلّ في أنّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء .

(و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا ، وحاشا إذا خَفَضْنَ ، لأنّهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلاّ كذلك ، وذلك عكس معنى التّعدية التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

(قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التي للتّشبيه ، قالا [٤] : إنه إذا قيل: زيد كعمرو ، فإن كان المعلّق استقرّ ، فالكاف لا تدلّ عليه بخلاف « في » من نحو : زيد في الدار . وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ، وهو « أشبه » فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف .

قال في المغني : والحقّ أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار .

---

(١) المسمّى : « البرهان في علوم القرآن » .

انظر ما كتب عنه في كتاب : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للمحقق» ص٢٨٣ .

(٢) سورة التّين ٨ .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٢١ .

(٤) « قالا » سقطت من أ .

(ويجب حذفه) أي ما يتعلّقان به (إذا وقعا صلة) نحو : ﴿ وله مَنْ في السموات والأرض ومَنْ عِنْده لا يستكبرون [١] ﴾ (أو صفة) نحو : أو كصيِّبٍ من السّماء [٢] ﴾ (أو خبراً) نحو : زيد عندك أو في الدار . (أو حالاً) نحو : ﴿ فخرَج على قومه في زِينته [٣] ﴾ . (أو مثلاً) كقولهم للمعرّس : بالرفاء والبنين ، أي أعرست .

(وجوّز ابن جنيّ إظهار) المتعلّق في (الخبر) واستدل بقوله :

١٥١٧ - ... فأنْتَ لدى بَحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ [٤] .

(و) جوزه (ابن يعيش إن لم يحذف ، وينقل إليه ضميره)[٥] نحو: زيد مستقرّ عندك ، فإن حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً .

(وأنكر الكوفيّة وابن طاهر ، وابن خروف التّقدير) للمتعلّق (فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفيّة (ينصبه) أمر معنويّ وهو (الخلاف) أي كونهما : مُخالِفَيْن للمبتدأ .

(وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعما أنه يرفع الخبرَ إذا كان عينه نحو : زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره .

(ويقدّر الكون المطلق) نحو : زيد في الدار فيقدر : كائن أو مستقر ، ومضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : الصوم اليوم أو غداً ، أو كان ، أو استقرّ ، أو وصفهما إن أريد المعنى ، نبّه عليه ابن هشام [٦] ، وقال : إنهم أغفلوه (إلاّ لدليل)

---

(١) سورة الأنبياء ١٩ .
(٢) سورة البقرة ١٩ .
(٣) سورة القصص ٧٩.
(٤) سبق ذكره رقم ٣٢١ .
(٥) ط : ﴿ وينقل إليه ضمير من دون الهاء العائدة ﴾ . تحريف :
(٦) انظر في هذا الموضع : التوضيح والتصريح ١ : ١٦٦ .

فيقدّر الكون الحاضر : « الحُرُّ بالحُرِّ[1] . الآية ، فيقدر فيها : يُقتَلَ » .

(و) يقدّر (مقدّماً) كسائر العوامل من معمولاتها (إلاّ لمانع) كما في نحو : إن في الدار زيداً ، فيقدّر مؤخراً حتماً ، لأن إنّ لا يليها مرفوعها ويرجّح ذلك في نحو : في الدار زيد ، لأن الأصل تأخير الخبر .

(والمختار وفاقاً لأهل البيان تقديره في البسملة فعلاً مؤخّراً مناسباً لما جعلت هي مبدأ له) فيقدّر في أول القراءة : بسم الله أقرأ وفي الأكل : باسم الله آكل ، وفي السفر : باسم الله أرتحل ، وعليه قوله ﷺ في ذكر النوم « باسمك ربّي وضعت جنبي ، وباسمك أرفعه » .

وذهب البصريّون : إلى أنه يقدّر فيها في كل موضع ابتداء : كائن باسم الله فيكون خبر المبتدأ إمّا مقدّر . وذهب الكوفيّون : إلى أنّه يقدر : ابتدىء باسم الله .

(١) سورة البقرة ١٧٨ .

التَنازع في العَمَل

أي هذا مبحثه . (إذا تعلّق عاملان فأكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل ، اتّحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كإن وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جرّاً بحرف [١٠٩/٢] .

أو أحدهما رفعاً ، والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السّابق أو الثاني باتّفاق الفريقين .

(وقال الفرّاء : كلاهما) يعملان فيه (إن اتّفقا) في الإعراب المطلوب نحو : قام وقعد زيد ، فجعله مرفوعاً بالفعلين كما يسند للمبتدأ خبر إنّ . وكما يُرْفع «منطلقان» في : زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف ، والمعطوف عليه معاً ، لأنهما يقتضيانه .

والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدا كما هو واضح[1] في مسألة : زيد وعمرو منطلقان ، لأن الاثنين فيهما ، كل واحد منهما جزء علة ، فالعلّة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين ، إذ لا يصحّ إسناد كلّ منهما وحده إلى زيد ، ولا يصحّ إسناد كلّ من زيد ، وعمرو وحده إلى منطلقان .

(و) على الأوّل (الأقرب) من العاملين أو العوامل (أحقّ) بالعمل في الاسم من الأسبق (عند البصريّة) لقربه ، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله .

والأسبق عند الكوفيّة أحقّ لسبقه ، ولسلامته من تقديم مضمره على مفسّره .

---

(١) ط : «وفي» بالواو . تحريف .

(فإن ألغي الثاني) من الإعمال في الاسم بأن أعمل فيه الأول حال كون الثاني (رافعاً) سواء كان الأول رافعاً أيضاً أم لا ؟ (أضمر فيه) أي الثّاني ، إذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميراً (مطابقاً) للاسم في الإفراد والتذكير ، وفروعهما لأنه مفسّره ، والمطابقة بين المفسّر والمفسَّر ملتزمة نحو : قام وقعد زيد . قام وقعدا الزيدان. قام وقعدوا الزيدون . قامت وقعدت هند . ضربت وضربني زيداً ، ضربت وضرباني الزّيدين . ضربت وضربوني الزيدين ، ضربت وضربتْني هنداً .

(ما لم تؤدّ) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالإظهار) حينئذ واجب لتعذّر الإضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه إن طوبق المفسَّر ، والمفسّر [1] إن طوبق المخبر عنه ، وكل منهما ممنوع نحو : ظننت وظناني قائماً الزيدين قائمين ، يظهر ثاني ظنّاني لأنه لو أضمر

---

(١) أي : ومخالفة المفسّر ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

وأظهر إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسّرا

ومثل ابن هشام لهذه المسألة بقوله :

« أظنّ ويظنّاني أخا الزيدين أخوين » وذلك لأن الأصل قبل الإعمال : أظن ويظنّني الزيدين أخوين بالتثنية فيهما . فـ « أظن » يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و « يظنني » يطلب : « الزيدين » فاعلاً ، « وأخوين مفعولاً ثانياً فأعملنا الأول وهو : « أظن » فنصبنا الاسمين وهما : « الزيدين أخوين » وأضمرنا في الثاني وهو « يظنني » ضمير « الزيدين » وهو الألف في « يظناني » فاستوفى فاعله ومفعوله الأول ، وبقي علينا المفعول الثاني لـ« يظنّاني » يحتاج إلى إضماره وهو خبر في الأصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول : « يظن » والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسّر للضمير الذي يأتي به ، فإن الياء مفرد ، والأخوين تثنية فدار الأمر بين إضماره مثنّى ليوافق المفسّر وهو : « الأخوين » ، وفي كل منهما محذور لا محيص عنه ، فوجب العدول إلى الإظهار فقلنا : « أخا » فوافق المخبر عنه وهو الياء في الإفراد ، ولم يضره مخالفته لأخوين ، لأنه أي : « أخا » اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسّره .

انظر : التصريح ١ : ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

مفرداً فقيل : « إياه » طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثنّى ، فقيل : « إياهما » فبالعكس [١]

وقد خرّجت المسألة بالإظهار عن باب التنازع ، لأن كلاً من العاملين عمل في ظاهـــر .

(وجوّز الكوفية) مع الإظهار وجهين آخرين [٢] : (حَذْفُه) لدلالة معمول الآخر عليه ، كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو :

١٥١٨ – نَحْنُ بما عِنْدنا وأنت بِمَا عِنْدك راضٍ ، والرأي مُخْتلف [٣] .

أي : راضون .

(وإضماره مؤخراً) عن معمول الآخر (مطابقاً للمخبر عنه) نحو : ظننت وظنّاني الزيدين قائمين إياه فيدل عليه المثنى ، لأنه يتضمّن المفرد .

(و) جوّز (قوم) من البصريين وجهاً آخر (إضماره مقدماً) في محلّه مطابقاً للمخبر عنه نحو : ظننت وظنني إيّاه الزيدين قائمين .

(وكذا) إذا كان الثاني (غير رافع) يضمر فيه إذا أعمل الأول (اختياراً في الأصح) نحو : قام أو ضربني وضربته زيد ، وقام أو ضربني وضربتهما الزّيدان .

---

(١) أي مطابقة المفسّر وهو : « قائمين » لا المفسّر وهو الياء المخبر عنه .

(٢) « وجهين آخرين » سقطت من أ .

(٣) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه ١١٥ ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة وهي ليست له . ومنها هذا الشاهد ، وقد نقاها أيضاً الأغاني ٣ : ١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب من شواهد سيبويه ١ : ٣٨ ، وابن الشجريّ ١ : ٣١٠ ، والمغني ٢ : ١٦٤ ، والعينيّ ١ : ٥٥٧ ؛ والخزانة ٢ : ١٨٩ ، ١٩٠ .
والأشموني ٣ : ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

وقيل : يجوز حذفه كقوله :

١٥١٩ ـ بعكاظ يُعْشِي الناظريـ ـن إذا هُمُ لَمحوا شُعَاعُهْ[١]

أي : لمحوه.وأجيب بأنه ضرورة .

(أو) ألغي (الأوّل) [٢] من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الأول المرفوع كقوله :

١٥٢٠ ـ خالفَاني ولم أُخالِف خليـلي ولا خَيْر في خلاف الخليـلِ [٣]

وقولـه :

١٥٢١ ـ • جَفَوْني ولم أَجْفُ الأخِلاّء إنّني [٤] •

وقولـه :

١٥٢٢ ـ • هَوَيْنَني ، وَهَوَيْتُ الخُرَّدَ العُرُبا [٥] •

(وقال الكسائيّ ، وهشام والسّهيليّ، وابن مضاء يحذف) بناء على رأيهم من إجازة

---

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب .
من شواهد ، وشذور الذهب ٣٧٣ والمغني ٢ : ١٥٩ والعيني ٣ : ١١ ، والتصريح ١ : ٣٢٠ وابن عقيل ١ : ١٨٤ والأشموني ٢ : ١٠٦ .

(٢) ط فقط بعد قوله : « ألغي الأول » جملة زائدة وهي : « حال كون الأول رافعاً » .

(٣) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٨٠ .

(٥) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .
أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

حذف الفاعل ، وحسّنَهُ هنا الفرار من الإضمار قبل الذّكر الذي هو خارج عن الأصول .

(و) قال (أبو ذَرّ : الأحسن إعمال الأوّل حينئذ) فراراً من حذف الفاعل ، ومن الإضمار قبل الذكر .

(و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور : (لا تصحّ المسألة إلاّ به) فاوجب إعمال الأول حينئذ .

(وعنه) قول آخر محكيٌّ في « البسيط » : (أنه يقتصر) في مقابل ذلك (على السّماع) ولا يكون قياساً .

(و) حكى (عنه) قول آخر ، حكاه ابن مالك : أنه يجوز إعمال الثاني قياساً ، ويضمر في الأوّل (بشرط تأخّر الضمير) نحو : ضربني وضربت زيداً هو .

قال البهاء بن النحاس : ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير [٢/١١٠] ابن مالك .

(ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمر في الأوّل ، لكونه فضلة لم يحتج فيه إلى الإضمار قبل الذّكر ، قال تعالى : « آتُوني أُفْرِغ عليه قِطْراً »[1] وقال : « هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتابِيَهْ »[2] وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (ما لم يلبس) حذفه ، فيجب إضماره كقولك : مال عني[3] ، وملت إلى زيد ؛ إذ لو حذف عنّي لتوهّم أن المراد مال إلي ، وكذا رغب فيّ ، ورَغِبْتُ عن زيد .

(« جوّز قوم إظهاره اختياراً) وإن لم يلبس ، وعليه ابن مالك : كما في إلغاء الثاني ، ودفع بالفرق بين الإضمار قبل الذكر وبعده .

---

(١) سورة الكهف ٩٦ . (٢) سورة الحاقة ١٩.

(٣) ط فقط : « على » باللاّم .

ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله :

١٥٢٣ - • إذا كُنْتَ تُرْضِيه ويُرْضِيك صاحِبٌ [١] •

(فإن كان) العامل من باب (ظَنّ أضمر قبل الذّكر) نحو : ظناني إيّاه ، وظننت الزّيدين قائمين (أو) أضمر (مؤخراً) نحو : ظناني وظننت الزيدين قائمين إيـــاه .

(أو حذف) أصْلاً (أو أتى به اسماً ظاهراً) حذراً من عدم مطابقة المخبر عنه أو المفسّر [٢] نحو : ظناني قائماً وظننت الزيدين قائمين وبه تخرج المسألة من باب التنازع كما سبق . هذه (أقوال) تقدم نظيرها في إلغاء الثاني ، والجمهور على أخيرها [٣] .

(والمختار) أنه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولي ظنّ لدليل (وإلاّ) بأن لم تكن قرينة (جيء به اسماً ظاهراً) كما قال الجمهور حذراً من المخالفة المذكورة .

(ومنع ابن الطّراوة الإضمار في) باب (ظنّ مطلقاً) في هذه المسألة وغيرها ، فلم يجز ما أدّى إليه من مسائل التنازع ، واستبشع من النحويين إجازة ذلك ، لأنه ليس للمضمر مفسّر يعود عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت [٤] : ظننته وظننت زيداً قائماً لم تكن الهاء عائدة على قائم ، إذ يصير المعنى : وظنّني ذلك القائم المذكور ، وليس هو إياه ، لأنّ القائم هو زيد .

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• جهاراً فكن في الغيب أحفظ للودّ •

من شواهد : المغني ٢ : ٢١ ، وشذور الذهب ٣٧٢ والعينيّ ٣ : ٢١ ، والتصريح ١ : ٣٢٢ ، والأشموني ٢ : ١٠٥ .

(٢) ط فقط : « والمفسر » بالواو .

(٣) ط فقط : « وآخرها » .

(٤) « وإذا قلت » سقطت من أ .

وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ ، لا المعنى ، وذلك شائع في لسان العرب ، كما قالوا : عندي درهم ونصفه ، أي نصف درهم آخر ، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط .

(وتوقّف أبو حيّان) فقال : الذي ينبغي الرّجوعُ إلى السّماع ، فإن استعملته العرب في « ظنّ » في هذا الباب اتبع وإلاّ توقف في إجازته ، لأن عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل ، وخلاف الأصل ، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه .

(والأصحّ) أنه (لا تنازع في نحو : ما قام وقعد إلاّ زيد) وقول الشاعر :

١٥٢٤ – ما صاب قلبي وأضْناه وتيّمه إلا كواعِبُ من ذهل بن شيبانا [1]

وقولــه :

١٥٢٥ – ما جادَ رأياً ، ولا أجدى مُحاولةً
إلا امرؤ لم يُضِعْ دُنْيــا ولا دِينَــا [2] .

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن [3] اللفظيّة ، والتقدير : « أحدٌ » ، حذفي ، واكتفى بقصده ، ودلالة النفي وللاستثناء على حد : « وما مِنّا إلا له مَقام مَعْلومٌ » [4] .

وقيل : إنه من باب التنازع ، وليس كالآية المذكورة ، لأن المحذوف فيها مبتدأ

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : التصريح ١ : ٣١٩ .
(٢) قائله مجهول .
انظر الدرر ٢ : ١٤٤ .
(٣) ط : « القرائن » . تحريف .
(٤) سورة الصافات ١٦٤ .

وهو جائز الحذف بخلافه في المثال والبيتين ، فإنه فاعل ، ولا يجوز حذفه ، فتعيّن أن يكون من التنازع .

(و) الأصحّ أيضاً : أنه لا تنازع في قول امرىء القيس :

١٥٢٦ ـ فلو أن ما أسعى لأدْنى مَعيشة (كفانِي ولم أطلب قليلٌ من المال) [1]

خلافاً لمن جعله من باب التنازع ، واستدلّ به على حذف المنصوب من الثاني الملغى ، أي اطلبهُ ، بل هو فعل لازم لا مفعول له ، أي : كفاني قليل ، ولم أسع بدليل قوله في صدره : « فلو أن ما أسعى » .

(ومنعه) أي التّنازع (الجمهور في العامل المؤخر) وشرطوا تقدّم العاملين ، وتأخر ما يطلبانه عنهما ، فلو قلت : « ضربت زيداً وضربني » أو « أيّ رجل قد ضربت أو شتمت » لم يكن من الباب .

وجوّزه الفارسيّ في تأخّر أحد العاملين . وبعض المقاربة في تأخرهما ، واستغرب أبو حيّان القولين .

(و) منعه الجمهور في العامل (غير المتصرّف) كنعم وبئس ، قال في البسيط : فلو قلت : نِعْم في الحضر ، وبئس في السفر الرجل زيد ، على إعمال الثاني لكنت قد أضمرت في الأول ، ولم تفسّر وهو لازم التفسير إذا أضمر ، ولو أضمرت لم يكن متنازعاً ، لأنه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب ، وكذلك يلزم في الثاني .

---

(١) لامرىء القيس . ديوانه ٣٩ .

من شواهد سيبويه ١ : ٤١ ، والخصائص ٢ : ٣٨٧ ، وابن يعيش ١ : ٧٨ ، والخزانة ١ : ١٥٨ ، وشذور الذهب ٢٠٢ والمغنى ١ : ٢٠٥ ، ٢ : ١١١ والعينيّ ٣ : ٣٥ والأشموني ٢ : ٩٨ / ٤ : ٤٠ .

وفي أ فقط : « ولم أطلب قليلاً » بالنصب .

قال أبو حيّان : وكذا « حبّذا » لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لأنه صار كالمركب مع الإشارة .

قال : وكذا فعل التعجّب في ظاهر مذهب سيبويه، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معمول على إعمال الأول .

(وقيل : [٢ / ١١١] يجوز في التعجب مطلقاً) ويقتصر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف ، واتّحاد ما يقتضي العاملان ، وعليه المبرد ، ورجّحه الرّضيّ .

(وقيل) : يجوز فيه (بشرط إعمال الثاني) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور ، وعليه ابن مالك نحو : ما أحسن وأجمل زيداً أو أحسن به ، وأعقل بزيد .

وردّه أبو حيّان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع ، إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه ، قال : فإن ورد بذلك سماعٌ جاز .

(و) منعه (ابن مالك) ووافقه البهاء ابن النحّاس وابن أبي الربيع (في) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو :

١٥٢٧ — • أتاكَ أتاكَ اللاّحِقُون [1] •

١٥٢٨ — • فَهَيْهَاتِ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ [2] •

---

(١) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقائله مجهول .

وهو من شواهد : ابن الشجرى ١ : ٢٤٣ ، والخزانة ٢ : ٣٥٣ ، والعينيّ ٣ : ٩ والتّصريح ١ : ٣١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٨ .

(٢) لجرير ديوانه ٤٧٩ . وتمامه :

• وهيهات خلّ بالعقيق نواصلهْ • =

لأن الثاني في حكم السّاقط ، فلا يعتدّ به .

قال أبو حيّان : ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم ، بل صرّح الفارسيّ في المثال الثاني بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما .

(و) منعه (الجرميّ فيما تعدّد مفعوله) إلى اثنين أو ثلاثة ، وخصّه بالمتعدّي إلى واحد ، قال : لأنه لم يسمع من العرب في ذوات الثّلاثة ، وباب [١] التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ، والجمهور [٢] قالوا : سمع في الاثنين ، حكى سيبويه : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ، ويقاس عليه الثّلاثة ، كما جاز توالي المبتدآت وإن لم يسمع ، لأنه قياس أصولهم ، فيقال في إعمال الأول : أعلمني ، وأعلمته إياه زيد[٣] عمراً قائماً ، وفي إعمال الثاني : أعلمني وأعلمته زيداً عمراً قائماً إياه إياه .

هذا [٤] (وجوّز بَعضُهم في لعلّ وعسى) قال في الارتشاف تقول : لعلّ وعسى زيدٌ أن يخرج على إعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : لعل وعسى زيداً خارج .

(و) جوزه (السّيرافيّ في مصدرين) نحو قولهم :

١٥٢٩ – أرواحٌ مُوَدّعٌ أم بُكُـــورُ أنت ، فانظر لأيٍّ ذَاك تَصِـير [٥]

= من شواهد : الخصائص ٣ : ٤٢ ، وابن يعيش ٤ : ٣٥ وشذور الذهب ٤٠٢ ، والعينيّ ٣ : ٧/ ٤ : ٣١١ والتصريح ١ : ٢/٣١٨ : ١٩٩ .

(١) « الثلاثة وباب » سقط من أ .

(٢) كلمة « والجمهور » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « زيداً » بالنصب . تحريف .

(٤) ط : « هنا » ولعلها محرّفة من « هذا » ومن قوله : « هذا » إلى قوله : « ومنعه ابن خروف » سقط من أ ، ب . وهذا الساقط يبلغ ١٦ سطراً أي ان النص المنقول من « الارتشاف » سقط من هاتين النسختين .

(٥) سبق ذكره رقم ٣٤٤ .

(ومنعه الجمهور) قال في « النهاية » : فإذا قلت : سرني إلزامك وزيارتك زيداً وجب نصب زيداً بالتالي ، ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله .

(وقال أبو حيّان) في « الارتشاف » : (ينبغي أن يجوز فيما بمعنى الأمر أو) بمعنى (الخبر) بإعمال أيهما شئت .

(ويقع) التنازع (في كل معمول إلا المفعول له ، والتمييز ، وكذا الحال) لأنها لا تضمر (خلافاً لابن معط) .

قال في الارتشاف : فإنه جوّز التنازع فيها ، ولكن يقول في مثل : إن تزرني ألقك راكباً على إعمال الأول : إن تزرني أزرك في هذه الحال راكباً ، على معنى : إن تَزُرني راكباً ألْقك في هذه الحال . ولا يجوز الكناية بضمير عنها ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول . انتهى .

(و) منعه (ابن خروف) وابن مالك (في سَبَبيّ مرفوع) قالا فلا تنازع في نحو : زيد منطلق مسرع أخوه . وقول كُثَيِّر :

١٥٣٠ — • وعزّةُ مَمْطولٌ معنّىً غَرِيمُها • [1]

لأنّك لو قدرته لأسندت أحد العاملين إلى السّببيّ ، وأسندت الآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما لابس ضميره [2] وذلك ممنوع ،

---

(١) صدره:

• قضى كل ذي دين فوفّى غريمه •

من شواهد : ابن يعيش ١ : ٨ ، وشذور الذهب ٣٧٠ والعيني ٣ : ٣ ، والتصريح ١ : ٣١٨ والأشموني ٢ : ١٠١ .

(٢) « ولا ما لابس ضميره » سقطت من ط .

فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين [١] المتقدّمَيْن ، وفي كلّ منهما ضميرهما ، وما بعدهما خبر عن الأول .

بخلاف السّبيّ المنصوب ، فيكون في التنازع نحو : زيد أكرم وأفضل إياه ، لأنه يحذف ولا يضمر .

قال أبو حيّان : وما قالاه لم يذكره معظم النحويين .

ومنعه قوم (في المضمر) [٢] قال في الارتشاف : وأجازه أكثرهم .

(١) أ ، ب « بالفاعلين » صوابه في ط :
وانظر الأشموني ٢ : ١٠١ حيث يقول في البيت : محمول على أن السبيّ مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه .

(٢) ط : « وبعضهم » مكان : « ومنعه قوم » .

الاشتغال

أي هذا مبحثه .

(هو أن يتقدّم اسم ، وينصب ضميره أو ملابسه) كالمضاف إلى ضميره والمشتمل صلته على ضميره [١] نحو : زيدٌ ضربته ، وزيدٌ ضربت أخاه ، وهند أكرمت الذي يحبهـا .

بخلاف ما لو تأخّر الاسم بعد الضّمير نحو : ضربته زيداً على البدل ، أو زيدٌ [٢] على الابتداء فليس من الباب .

وفاعل ينصب قولي (عامل جائز العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل ، واسمي الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجّب ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة . واسم الفعل ، وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي إذ ما لا يصحّ أن يعمل في شيء لا يصحّ أن يفسر عاملاً فيه ..

ومن صور ما لا يجوز [٣] أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولي (غير صلة) نحو : زيدٌ أنا الضاربه [٤] .

---

(١) ط : « وصلته المشتمل » وسقوط : « على ضميره » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) ط : « أو زيداً » بالنصب . تحريف .

(٣) أ : « ما يجوز » مكان : « لا يجوز » . تحريف .

(٤) مثل لها في التصريح ١ : ٣٠٢ بقوله : « زيد الذي ضربته » ، وذلك لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول .

(ولا شبهها) وهو الصفة والمضاف إلى فعل تشبيهاً بها في تتميم ما قبلها بها نحو : ما رجل تحبه يهان ، وزيد يوم تراه تفرح [١] .

(ولا مسند لضمير السّابق المتصل) نحو : « أزيدٌ ظنه ناجياً » بمعنى ظن نفسه ، لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول [١١٢/٢] الذي حقه أن يكون فضله ، فإن انفصل الضمير نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ هو جاز ، لأن المنفصل كالأجنبيّ فأشبه نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ عمرو .

(ولا تالي استثناء) نحو : ما زيد إلا يضربه عمرو .

(أو) تالي (معلّق) أي حرف من أدوات التعليق نحو : زيد كيف وجدته ، وزيد ما أضربه وعمرو [٢] لأضربنه ، وزيد إني أكرمه ، والدرهم لمعطيك عمرو .

(أو) تالي (حرف ناسخ) نحو : زيد ليتني أكرمه .

(أو) تالي (كم) الخبرية نحو : زيد كم لقيته ، إجراء لها مجرى كم الاستفهامية .

(أو) تالي (واو الحال) نحو : جاء زيد وعمرو يضربه بشر فراراً من تقدير المضارع بعدها .

(وفي الشرط) نحو : زيد إن زرته يكرمك . (والجواب) نحو : زيد إن يقم كرمــه .

(وتالي لا) النافية من المعلقات نحو : زيد لا أضربه ، وزيد والله لا أضربه .

---

(١) هذا مثال المضاف إلى جملة فعليّة ، والمضاف إليه « يوم » وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً . انظر التصريح ١ : ٣٠٢ .

(٢) ط : « وزيد ما أضربه عمرو ولا ضربنه » سقوط الواو قبل عمرو . تحريف لأن كلاً منهما جملة مستقلة .

(أو) تالي حرف تنفيس نحو : زيد سأضربه أو سوف أضربه (خلافٌ مبنيّ على تقدّم معمولها) فمن أجازه فيها جوّز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه ، وأوجب الرّفع .

والأصح في الشرط ، والجواب المنع ؛ وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره . (و) في التنفيس الجواز .

وفي تالي [1] (إذا الفجائية) نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو . (وليتما) نحو : ليتما زيد أضربه (خلاف إيلائها الفعل) فمن جوّزه جوز الاشتغال والنصب ، ومن لا [2] ، وهو الأصح عند ابن مالك فيهما فلا ، ومن فصّل في إذا بيّن اقترانها بقد وعدمه فصّل هنا .

(والأصحّ منعه في مفصول) من الفعل (بأجنبيّ) نحو : زيد أنت تضربه ، وهند عمرو يضربها ، فلا ينصب ، إذ المفصول لا يعمل فلا يفسّر ، وجوّزه الكسائي قياساً على اسم الفاعل ، أجازوا « زيداً أنت ضارب » .

وفرّق المانعون بأن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار : أنت ضارب بمنزلة ضربت ، فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء : بخلاف الفعل .

(و) الأصح منعه (في تالي أداة تحضيض أو عرض أو تمنٍّ بألا) نحو : زيد هلاّ ضربته ، وعمرٌ ألا تكرمه ، والعون على الخير ألاَ أجده ، بناء على أن الثلاثة لها الصدر إجراءً لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن معنى هلاّ فعلت : لِمَ لمْ تفعل ؟ ومعنى : ألا تفعل : أتفعل ؟ مع أن هلاّ وألاَ مركبان من هل ، والهمزة ولا .

---

(١) ط : « الجواز في تالي » بسقوط الواو قبل « في » . تحريف ، لأنه بدء كلام مستأنف .

(٢) أي ومن لم يجوّزه .

وجوّزه قومٌ مع اختيار الرفع ، حكاه « في البسيط » . وجوّزه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجُزولي .

(ومنعه قوم [١] في ليس) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرّفها ، ونصّ سيبويه على جوازه بناءً على الجواز نحو : أزيداً لست مثله .

(و) في (كان) نقله في الارتشاف عن المازنيّ وبعض الكوفيين [٢] .

(و) منعه (قومٌ في الجمع المكسّر) من أسماء الفاعلين والمفعولين ، قالوا : لأن عمله ملفق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملفق فيضعف عن الدخول فيه، لأنه لا يقوى على أن يفسّر .

ونصّ سيبويه على جوازه نحو : زيداً [٣] أنتم ضُرابه . قال أبو حيّان : والأحوط ألا يجوز إلاّ بسماع .

قال : أمّا الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو : زيداً أنتم ضاربوه ، وزيداً أنتن ضارباته [٤] ، والفرق بينه وبين المكسّر أن التكسير يبعد عن شبه الفعل ، ويلحق بالأسماء المحضة .

(وفي المصدر) أقوال :

أحدها : يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقاً سواء كان بمعنى الأمر والاستفهام

---

(١) أ فقط : « ومنعه المازنيّ » مكان : « ومنعه قوم » .

(٢) « وفي كان نقله في الارتشاف عن المازنيّ وبعض الكوفيين » سقط من أ ، ومكان هذه العبارة : « ومنعه المازني في كان » .

(٣) من قوله : « زيداً أنتم ضرابه » إلى قوله : « زيداً أنتم ضاربوه » سقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٤) أ : « زيد أنت ضاربانه » . تحريف . ط : « زيد أنتما ضاربانه » تحريف أيضاً صوابه من ب . لأن الجمع السالم يصدق على جمعي المذكر والمؤنث .

نحو : أما زيداً فضرباً إياه ، وأزيداً ضرباً أخاه ؛ أم مُنْحلاً بحرف مصدري والفعل نحو : زيداً ضَرْبهُ [١] قائماً ، فيُضَمّن فعلاً يفسّره المصدر .

(ثانيها) : لا يجوز مطلقاً ؛ لأنه لا يتقدّم عليه معموله .

(ثالثها) : التفصيل (إن كان بدلاً من فعله) وهو الأمر والاستفهام (جاز) وإن لم يجز تقدّم معموله ، لأنه معاقب للفعل ، وقد تُفسّر أشياء ولا تعمل (أو مُنْحَلاً) بحرف مصدريّ والفعل (فلا يجوز ثَمّ) .

إذا صحّ [٢] الاشتغال يجب نصب الاسم السّابق (إن تلا ما يختصّ بالفعل) كظرف الزمان المستقبل ، وأدوات الشرط الجازمة ، والتخصيص ولو الشرطية لوجوب إضمار الفعل بعدها نحو : إذا زيداً تلقاه فأكرمه ، وإن زيداً رأيته فأكرمه ، وهلاّ زيداً ضربته ، ولو زيداً رأيته. (أو تلا استفهاماً بغير الهمزة) كهل مرادك نلته ؟ ومتى أمة الله تمضي بها[٣] ؟ لوجوب إيلائها الفعل إذا وقع في حيّزها . قال سيبويه : إذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدّم الفعل ، فإن قلت : أيّهم زيد ضربت ؟ قبيحٌ [٤] .

ويختار نصب الاسم السّابق أي يرجّح على رفعه بالابتداء الجائز أيضاً (إنْ وليه فعل طلب) وهو الأمر والنهي ، والدّعاء نحو : زيداً اضربه ، وزيداً ليضربه عمرو [٥] [٢ / ١١٣] وزيداً لاتضربه ، وزيداً أصلح الله شأنه . وسواء في ذلك الأمر المراد بما

---

(١) ط : « اضربنه » مكان : « ضرْبه » . تحريف . صوابه من أ ، ب . والمراد من كونه منحلا بحرف مصدريّ أن يحل محله فعل مع « أن » أو « ما » .

(٢) من قوله : « إذا صح الاشتغال » إلى قوله : « لوجوب إضمار الفعل » سقط من ط في هذا الموضع ثم أعاد ما سقط في موضع غير موضعه فاضطرب الأسلوب ، وصوابه من أ ، ب .

(٣) ب ، ط : « تضربها » والأنسب ما جاء في أ . ويمثل التصريح بقوله : « متى أمة الله ضربها » ولا غبار عليه .

(٤) « قبيح » سقطت من ط .

(٥) « وزيد ليضربه عمرو » سقطت من أ .

قبله العموم أو الخصوص (خلافاً لابن بابشاذي) الأمر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال : يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والإبهام نحو : « واللّذ ان يأتيانها منكُمْ فآذُوهُما » [١] ، « والسّارِقُ والسّارِقةُ فاقْطَعوا أيْدِيَهُما » [٢] .

والجمهور تأوّلوا الآيتين على الإضمار ، وأن الكلام في ذلك جملتان ، والتقدير : وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .

وخرج بقولي : فعل طلب — اسم فعله نحو : زيد سماعه [٣] فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدر له) أي الطلب نحو : زيداً ضرباً له ، والله حمداً له . (أو ولى همزة استفهام) سواء كان الفعل الذي ولى الهمزة من باب الظنّ نحو : أعبد الله ظننته قائماً أم غيره نحو : أزيداً ضربته ، كان الاستفهام عن الفعل كما مثّل أم عن الاسم نحو : أزيداً ضربته أم عمراً .

(خلافاً للفرّاء في باب ظنّ) حيث [٤] أوجب فيه الرفع . قال : لأنّ من عادة العرب إلغاؤها ، إذا لم يكن فيها الهاء (و) خلافاً (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل ، وهي [٥] بين اسمين [٦] ، فتوهموا ذلك فيها ، وفيها الهاء . (و) خلافاً (للأخفش في إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة في تجويز الرفع أيضاً .

---

(١) سورة النساء ١٦ . (٢) سورة المائدة ٣٨ .

(٣) ب : « مناعه » بالنون ، ط : « متاعه » بالتاء ومن أسماء أفعال الأمر أن تكون على صيغة : فعال مثل : نَزال بمعنى : انزل ، وضراب بمعنى : اضربْ .

(٤) من قوله : « حيث أوجب فيه الرفع » إلى قوله : « فيها وفيها الهاء » سقط من أ .
هذا وفي أ « ولمنعه ذلك » بعد قوله : « في باب ظنّ » مكان العبارة السّاقطة وهي لم تذكر في ب ، ط .

(٥) كلمة : « وهي » سقطت من أ .

(٦) مثل : محمدٌ ظنت مجتهدٌ ، لأن ظن وأخواتها عملها قليل إذا توسطت .

ووجه تخصيصها بذلك عند الجمهور أنّها الأصل ، ولها مزيّة على سائر أدواته ، فإن تأخر الهمز عن الاسم نحو : زيدٌ أضربته لم يجز النصب لما تقدّم .

(و) خلافاً للأخفش أيضاً (في المفعول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث جوّز نصبه نحو : أأنت زيداً تضربه ، وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فإن كان الفصل بظرف أو مجرور جاز مع اختياره اتّفاقاً لاتساعهم فيهما نحو : أكلّ يوم زيداً تضربه ؟ وأفي الدار زيداً ضربته ؟

قال أبو حيّان : وكذا الفصل بالعاطف نحو : أو زيداً ضربته .

(أو) ولي (حرف نفي لا يختصّ نحو : ما زيداً ضربته ، ولا زيداً قتلته قياساً على همزة الاستفهام .

(وقيل : الرّفع فيه أرجح) من النصب ، وعليه أبو بكر بن طاهر ، ونسب لظاهر كلام سيبويه .

(وثالثها) : هما (سواء) وعليه ابن الباذش .

وخرج بحرف النفي فعله ، وهو ليس ، فإنّ تاليها يجب رفعه اسماً لها ، وبقولنا : لا يختص ؛ المُختص ، وهو لم ، ولما ، ولن ، ويصير الفصل فيه [1] كالاستفهام نحو : ما أنت زيد ضربته . ذكره أبو حيّان .

(أو) ولي (حيث) نحو حيث زيداً تلقاه يكرمك .

ووجه اختياره النصب أنها في معنى حروف المجازاة .

(أو) ولي (عاطفاً على) جملة (فعلية) سواء كان الفعل متعدياً متصرّفاً تاماً أم ضدّ ذلك نحـــو : لقيت زيداً زيداً وعمراً كلمته ، ولست أخاك وزيداً أعينك عليه ،

---

(١) ط : « الفعل » بالعين مكان : « الفصل » بالصاد . تحريف .

وكنت أخاك وعمراً كنت له أخاً ، وإنما رجّح النصب للمشاكلة .

(أو أوهم الرّفع وصفاً مُخِلاً) فيتلخّصُ بالنصب من إيهام غيْرِ الصواب نحو : « إنّا كلّ شيء خلقناه بِقَدَرٍ »[1] إذ رفع « كُلّ » يوهم كون « خلقناه » صفة مخصّصة ، فلا يدلّ على عموم خلق الأشياء بقدر [2] .

(أو أُجيب به استفهامٌ منصوب) نحو : زيداً ضربته جواباً لمن قال : أيهم ضربت ؟ (أو مضاف إليه) نحو : ثوب زيد لبسته جواب من قال : ثوب أيهم لبست ؟

(قيل : أو وليه لم ، أو لن ، أو لا) نحو : زيداً لم أضربه ، وبشراً لن أكرمه . وزيداً لا أضربه .

قال ابن السيّد : (أو تقدّمه) ما هو فاعل في المعنى ، بأن كان الاسمُ المتقدّم على المشتغل عنه ، وفاعلُ لمشغول دالّيْنِ على شيء واحد نحو : أنا زيداً ضربته وأنت عمراً كلمته [3] .

قاله الكسائي : والأصح في الصّور الأربع اختيار الرفع .

(ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية المصدر ، فُعليّة العجز ، لتعادل التشاكل نحو : زيد ضربته وعمرو أكرمته . وهند

---

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) لأن التخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر ، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له ، فالمخلوقية لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر ، فيوهم أن ثمّ مخلوقاً لغيره تعالى ، وهو مذهب المعتزلة .
انظر تحقيق ذلك في التصريح ويس ١ : ٣٠٢ .

(٣) ب ، ط : « أنا زيد » ضربته وأنت عمرو كلمته برفع زيد وعمرو . تحريف : صوابه من أ . لأنه يتكلم عن المواضع التي يرجّح فيها النصب ؛

ضربتها وزيداً كلمته في دارها ، فالنصب عطفاً على العجز . والرفع عطفاً على الصّدر .

(فإن خلا) المعطوف (من عائد لها) أي : لمبتدأ الجملة المعطوف عليها (فثالثها الأصح) ؛ وعليه الجمهور (إن كان) العطف (بالفاء صحت المسألة) لحصول الربط[1] بما فيها من السبب ، وإن كان بغيرها فلا ، وأولها يجوز مطلقاً نحو : هند ضربتها ، وعمرو[2] أكرمته ، وثانيها : لا يجوز مطلقاً ؛ لأن المعطوف على الخبر خبر ، فيشترط له وجود الرّابط ..

(والرابع) يجوز إن كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها من معنى الجمع .

(ويرجّح الرّفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو : زيد رأيته ، وإن زيد لقيته .

[مسألة] :

(ملابسة [٢ / ١١٤] الضمير بنعت) نحو : هند أكرمت رجلاً يحبها (أو) عطف (بيان) نحو : زيد ضربت عمراً أخاه . (أو) عطف (نسق بالواو غير معاد معه) العامل نحو : زيد ضربت عمراً أخاه .

---

(١) ط : « لحصول الشرطية » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) في النسخ الثلاث : « وعمراً أكرمته » ولعلّ الصواب : « وعمرو » بالرفع ، لأنه في هذه الحالة معطوف على الصدر ، فهو من قبيل عطف جملة اسميّة على اسميّة ، ولا مانع من ذلك .
أمّا النصب فلا يجوز كما أشار إليه معلّلاً بعد ذلك . وعدم الجواز عند الأخفش والسيرافيّ فقط كما قال الخضري في حاشيته ١ : ١٧٦ : فإن خلت « أي الجملة الثانية من ضمير الإسم الأول » امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الأخفش والسيرافيّ لأن المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه .
وجوّزه الناظم وجماعة للتوسّع في الثواني .

(قيل: أو ثُمَّ أو أو) نحو: زيد رأيت عمراً ثم أخاه أو[1] أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة ، وكذا بغير الواو على الأصحّ لاختصاصها بمعنى الجمع ، وبخلاف البدل ، لأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الربط ، وبخلاف ما إذا أعيد العامل .

(والنصب هنا) أي في باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما في الأمثلة السابقة (أو معناه) إن لم يمكن نحو : إن زيداً مررت به فأحسن إليه ، فيقدر إن جاوزت زيداً مررت به (مقدّماً) على الاسم (خلافاً للبيانيّين) في قولهم بتقديره مؤخراً .

(و) قال (الكسائي) النصب (بالظاهر) أي الفعل المؤخر على كونه ملغىً (غير عامل في الضمير) بأن يلغى .

وردَّ بأن الضّمير قد لا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بحرف جرّ ، فكيف يلغى ؟ وينصب الظّاهر ، وهو لا يتعدَّى إليه أيضاً إلا بحرف جرّ نحو : « وزيداً غضِبْتُ عليه » ، وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب ، لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة . نحو : زيداً ضربت غلام رجل يحبه .

(و) قال (الفرّاء) الفعل (عامل فيهما) أي في الاسم والضمير معاً ، وردّ بلزوم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين والمتعدّي إلى اثنين إلى ثلاثة ، وهو خرم للقواعد .

(وجوّزه قوم) في المشتغل عنه بمجرور نحو : زيد مررت به (جرّ السّابق بما جر الضمير) فيقال : بزيدٍ مررت به ، وقرىء : « وللظّالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً »[2] .

---

(١) ط فقط : « أو أو أخاه » بتكرار « أو » . تحريف .

(٢) سورة الإنسان ٣١ .

والجمهور على المنع ؛ لأن الجار مُنَزَّلٌ من الفعل منزلة الجزء منه ، لأنه يصل به إلى معموله ، كما يصل بهمزة النقل ، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة ، وإبقاء بعضها لا يجوز هذا ، والقراءة مؤوّلة على تعلق اللام بأعد « الظاهر » ، « ولهم » بدلٌ منه .

(ويجوز رفعه) أي المشتغل عنه مطلقاً (بإضمار كان ، أو فعل للمجهول خلافاً لابن العريف [1] لا بمطاوع ِ خلافاً لابن مالك) حيث قال : إذا كان للفعل المشتغل مُطاوِعٌ جاز أن يضمر ، ويرفع به السابق كقول لبيد :

١٥٣١ - • فإن أنت لم يَنْفعْك عِلْمُك فانْتَسِب •[2]

قال : فأنتَ فاعل لم ينفع مضمراً ، وجاز إضماره ؛ لأنه مطاوع : « ينفع » ، والمطاوع يستلزم المطاوع ، ويدلّ عليه .

قال أبو حيّان : وهذا منعه أصحابنا ، وأوّلوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب ، أو رُفع بإضمار فعل يفسّره المعنى ، وليس من باب الاشتغال .

(واختلف : هل شرط الاشتغال أن يتنصب الضمير والسابق من جهة واحدة) .؟

فقيل : نعم ، وعليه الفارسيّ ، والسّهيليّ والشّلَوْبين في أحد قوليه ، فإن كان نصب الضمير على المفعوليّة شرط نصب السابق عليها ، أو الظرفيّة ، فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلاً ، والسابق على المفعول له ، أو الظرف فلا يقال : زيداً قمت إجلالاً له ، أو زيداً جلست مجلسه .

وقيل : لا يشترط ذلك ، وعليه سيبويه ، والأخفش والشّلوبين في آخر قوله . قال

---

(١) ابن العريف : هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحويّ .
له : كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس في مسائل ذكرها في كتابه : الكافي ، مات بطليطلة ٣٩٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٥٩ .

سيبويه : أعبد الله كنت مثله ، أي أأشبهت عبد الله ، فانتصب السابق مفعولاً ، والمتأخّر خبر « لكان » .

[خاتمـة]

(الاشتغال في الرفع) بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنّصب ، فيجب الابتداء في زيد قام) لعدم تقدّم ما يطلب [١] لنصب لزوماً أو اختياراً (خلافاً لابن العريف) أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية بإضمار فعل يفسّره الظاهر .

قال أبو حيّان : وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل .

(ويرجّح الابتداء في) نحو (خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد « إذا » ، وجواز وقوع الفعل مع قد [٢] بعدها بقلة .

(وتجب الفاعليّة في) نحو (إنْ زيد قام) لما تقدّم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل (خلافاً للأخفش) في قوله : بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعليّة عنده .

(وترجّح) الفاعليّة (في) نحو : (أزيد قام خلافاً للجَرْمي) [٣] في قوله [٤] بجواز الابتداء فيه .

(ويستويان) أي الابتداء والفاعليّة (في أزيد قام وعمرو قعد) ، لأن الجملة الأولى ذات وجهين ، فالابتداء عطفاً على الصدر ، والفاعلية عطفاً على العجز .

---

(١) ب ، ط : « ما يطلب الفعل » والأوضح ما جاء في أ .

(٢) « قد » سقطت من أ .

(٣) من قوله : خلافاً للجرميّ إلى قوله : « أزيد قام وعمرو قعد » سقط من أ بسبب انتقال النظر » .

(٤) ب : « برجحان » مكان : « بجواز » .

(وجوز قومٌ : نصب) نحو : (أزيد ذهب به على إسناد ذهب[١] للمصدر)، أي إلى ضميره ، وهو الذهاب ، وكأنه قيل : أذهب هو ، أي [٢ / ١١٥ أ] الذهاب بزيد ، فيكون « به »[٢] في موضع نصب .

وضعّفه ابن مالك بأنه مبنيّ على الإسناد إلى المصدر الذي تضمّنه الفعل ، ولا يتضمّن الفعل إلاّ مصدراً غير مختصّ ، والإسناد إليه منطوقاً به غير مُفيدٍ[٣] ، فكيف إذا لم يكن منطوقاً به ، وسيبويه والجمهور على منع النصب .

(وشرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصحّ) الاشتغال (عن حال ، وتمييز ومصدر مؤكد ، ومجرور بما لا يجر المضمر) كحتى ، والكاف ، جزم بذلك أبو حيّان في شرح التسهيل .

قال بخلاف الظّرف ، والمفعول له . والمجرور والمفعول معه ، فيجوز الاشتغال عنها نحو : يوم الجمعة لقاؤك فيه[٤] والله[٥] أطعمت له ، والخشبة[٦] استوى الماء وإياها . قال : وأمّا المصدر فإن اتسع[٧] فيه جاز الاشتغال عنه نحو : الضّرب الشديد

---

(١) ط : « ذهب إلى للمصدر » بزيادة : « إلى » تحريف .

(٢) ب : « فيكون الثاني » مكان : « فيكون به » .

(٣) أ ، ط : « غير مقيد » بالقاف . تحريف صوابه من ب .

(٤) « لقاؤك فيه » سقطت من أ ، ب .

(٥) « والله » سقطت من أ ، ب ، وفي أ فقط « أطعمته » . تحريف .

(٦) من قوله : « والخشبة » إلى آخر الباب سقط من أ .

(٧) مكان : « اتسع » بياض في ب .

ضربته زيداً ، وكذا المفعول المطلق لأنه مفعول ، وإن كان مفعولاً له بُني [1] على الإضمار إن جوزناه جاز وإلاَّ فلا .

• • •

(١) كلمة : « بني » سقطت من ط .